جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

تحقيق التنويع المالي في ظل فلسفة اقتصاد السوق (الاقتصاد العراقي رؤية مستقبلية)

رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد كجزء من نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها الطالب

محمد عبدالله ستار

بأشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

رزاق ذياب شعيبث الناشي

١٤٤٤هـ- ٢٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ

اوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

(صدق الله العظيم)

(سورة المجادلة / الآية ١١)

إقرار المشرف

اقر ان اعداد الرسالة الموسومة (تحقيق التنويع المالي في ظل فلسفة اقتصاد السوق (الاقتصاد العراقي رؤية مستقبلية) للطالب محمد عبدالله ستار قد جرت تحت اشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولاجله وقعت .

التوقيع :

الاسم الكامل :أ.م.د رزاق ذياب شعيبث

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

التاريخ 8 / 6 / 2023

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية :

بناءا على الإقرار الذي تقدم به المشرف ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

الاسم :أ.م.د رزاق ذياب شعيبث

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

التاريخ 8 / 6 / 2023

إقرار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة (تحقيق التنويع المالي في ظل فلسفة اقتصاد السوق (الاقتصاد العراقي رؤية مستقبلية) لطالب الدراسات العليا محمد عبدالله ستار في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى ، قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية ، وقد أصبحت بأسلوب علمي سليم من الالفاظ والتعبير اللغوي والنحوي وانها صالحة للمناقشة ولأجله وقعت .

التوقيع :

الاسم الكامل :

كلية التربية الأساسية / جامعة المثنى

التاريخ : ٧ / 2023

الاهداء

إلى الروح الحنونة التي ارضعتني الحنان وسقتني المحبة والدتي رحمها الله في جنات النعيم .

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وقف بجانبي وعلمني وساندني والدي الطيب حفظه الله من كل سوء.

إلى أخواتي وأخوتي الذين لم يدخروا جهداً في سبيل نجاحي

الباحث

الشكر و التقدير

الشكر لله اولاً

والى لجنة المناقشة ثانياً

واتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من اسهم في تعليمي ،أساتذتي في كلية الادارة والاقتصاد، السيد عميد الكلية المحترم ، السيد معاون العميد للشؤون العلمية المحترم ، وأستاذي المشرف أ.م.د رزاق ذياب الناشي الذي ساندني وقدم لي النصح والمشورة في كل مفاصل رسالتي، اساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية أ.م.د علي جابر عبدالحسين و أ.م.د مصطفى عبدالحسين علي لتواصلهم الدائم في تقديم النصح لي طيلة مدة الدراسة ، وإلى كل اساتذة الدراسات العليا في مرحلة الكورسات ، وإلى الأخوة في وحدة الدراسات العليا لتواصلهم معنا.

الباحث

قائمة المحتويات

المحتويات

الآية القرانية ..... أ

الاهداء ..... د

الشكر و التقدير ..... ه

قائمة المحتويات ..... و

المقدمة : ٨

مشكلة البحث : ١٠

اهمية البحث : ١٠

فرضية البحث : ١٠

هدف البحث : ١٠

هيكلية البحث : ١١

الفصل الاول/ التنوع المالي وآليات التحول نحو اقتصاد السوق (الإطار النظري) ١٨

المبحث الاول ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الدراسات السابقة موضوع التنويع المالي ١٢

المبحث الثاني ٢٠

الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع المالي ومفهوم ومراحل التحول نحو اقتصاد السوق ٢٠

المبحث الثالث ٢٨

سياسات التنويع المالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ٢٩

الفصل الثاني/ تحليل الواقع المالي العراقي ٥٣

الفصل الثالث/ تنويع المصادر المالية في الاقتصاد العراقي (رؤية مستقبلية) ٩٠

المبحث الاول : تنويع الاقتصاد العراقي من خلال مؤشرات السياسة المالية ٧٧

المبحث الثاني : الموارد المتاحة وفرص الاستفادة منها لتنويع الاقتصاد العراقي ٩٢

المبحث الثالث ١٠٥

استراتيجية تنويع الاقتصاد العراقي من خلال دعم وتمويل التنمية ١٠٦
الاستنتاجات والتوصيات..... ١٣٦
اولاُ/ الاستنتاجات ١٣٧
ثانياُ/ التوصيات ١٣٩
المصادر والمراجع ١٤٠

المستخلص :

يشكل موضوع التنويع المالي واحدا من الامور الهامة لتطور الاقتصادات ، لكونه يحدد الهوية الاقتصادية للمجتمع واهدافه التي يتطلع لتحقيقها ، ومن خلال الوقوف على تعريف التنويع نلاحظ انه اصبح موضوعا عاما لجميع الدول النامية من خلال تجاربها في المجالات الاقتصادية.

ويعد موضوع التنويع المالي الذي هو جزءا هاما من التنويع الاقتصادي ، للوقوف على اهم العوائق التي تقف امام تحقيق هذا الهدف من قبل المخطط الاقتصادي الذي كان يحاول منذ مدة طويلة وضع التصورات امام القائمين على العملية الاقتصادية ..

تضمنت الرسالة ثلاثة فصول هامة حيث وضح الفصل الاول الابعاد النظرية للتنويع واهم المدارس الاقتصادية فيما وضع في الفصل الثاني ، اهم المعالجات المالية للاقتصاد العراقي وكذلك توضيح الابواب المالية التي استوعبت الايرادات المتحققة خلال عقدين من الزمن للوقوف على السبل والطرق لمعالجة الخلل وتم ذلك من خلال الفصل الثالث الذي وضح اهم الطرق التي من خلالها التنبؤ بالإجراءات الاقتصادية التي من شأنه انقاذ الاقتصاد العراقي من ازمته المستمرة ، ان اغلب الدراسات والبحوث التي اطلع عليها كانت ترجع أسباب تدهور الأنشطة الاقتصادية الى الإهمال الحكومي والى بعض المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي ، وفي مقدمة تلك المشاكل الحروب المتعاقبة التي ساهمت الى حد كبير في تراجع الأداء الاقتصادي لأغلب تلك الأنشطة .

يركز هذا البحث على مسألة غاية في الأهمية وهي على الرغم من الثروة الكبيرة في حجم الإيرادات العامة المتحققة وخلال عقدين الا ان هذه الإيرادات يستحوذ عليها وبامتياز القطاع النفطي ، حيث يبلغ حجم الصادرات النفطية نسبة تصل الى ٩٣% من حجم الصادرات المحلية الى الخارج ، يقابل هذه الصادرات استيرادات تصل الى ما قيمته ٥ مليار دولار سنويا من المشتقات النفطية .

المقدمة :

مر الاقتصاد العراقي خلال السنواتً الأخيرة بظروف اقتصادية صعبة نتيجة تفاقم الاختلالات الهيكلية ،والأزمة الصحية العالمية. فقد عجزت الدولة عن تقديم موازنة ٢٠٢٠ وإقرارها نتيجة انهيار أسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية إلى دون الربع في بعض الشهور. وقد تزامن ذلك مع تضخم النفقات الحكومية بشكل كبير، مما دفع الحكومة إلى الاقتراض قرابة (٢٧) ترليون دينار لتامين التمويل اللازم للرواتب وبعض النفقات الضرورية. وقد نشرت وزارة المالية مؤخرا ملخصاً للتقرير نصف السنوي حول العراق، والذي يوجز اهم التطورات والاحداث الاقتصادية المتحققة عام ٢٠٢١ .وقد شهد الاقتصاد العالمي تعافياً ملموساً عام ٢٠٢١ نتيجة تحسن الوضع الصحي وارتفاع معدلات التطعيم حول العالم وتراجع الاصابات بكوفيد-١٩. وقد بدأ النمو الاقتصادي في العراق بالتعافي تدريجيًا في أعقاب الانكماش الذي أصابه نتيجة جائحة كورونا خلال العام الماضي، ويعود ذلك جزئياً إلى زيادة النشاط الاقتصادي غير النفطي. أما تعافي القطاع النفطي فقد كان له الاثر الأُبرز في تغيير مسار الاقتصاد العراقي، ومن المتوقع ان يؤدي التحسن في ظروف سوق النفط العالمية إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط وتحقيق فوائض مالية تسهم في تقليص الديون المتراكمة .

يعد العراق أحد أكثر البلدان المعتمدة على النفط في العالم، إذ شكلت عائدات النفط، خلال العقد الماضي، أكثر من (٩٩%) من صادراته، و قرابة (٩٥%) من ايرادات الموازنة العامة، و قرابة (٤٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو اعتماد مفرط على النفط يعرض الاقتصاد العراقي لتقلبات الاقتصاد الكلي. وقد كان لتراجع الايرادات النفطية، نتيجة جائحة كورونا، تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠، والذي تقلص بنسبة (١٥.٧%). كما أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى انخفاض كبير في النفقات العامة، وخاصة الاستثمارية منها، مما زاد من انكماش الاقتصاد العراقي عام ٢٠٢٠.

أهمية البحث :

يعد موضوع التنويع المالي من المواضيع المهمة جداً في تعزيز الايرادات العامة للدولة و خاصة في دولة مثل العراق تعتمد على ٩٥٪ من ايراداتها على مبيعات النفطية الخام و هذا خاضع الى الارتفاع و الانخفاض في اسعار النفط مما يهدد استقرار في عملية التنمية و البناء الاقتصادي.

مشكلة البحث :

تنبثق مشكلة البحث من كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بأمتياز ولكونه اقتصاد احادي الجانب يعتمد على الايرادات النفطية وهذا مشكلة مزامنة زامنت الاقتصاد العراقي منذ ١٩٥٨ حتى يوماً هذا مما اصبح عائقا حقيقاً في طريق التطور و التنمية والتنويع الاقتصادي بصوره عامة والتنويع المالي بصورة خاصة .

فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية مفادها (يمكن تحقيق التنويع المالي والاقتصادي في ظل فلسفة اقتصاد السوق).

هدف البحث :

يهدف البحث إلى وضع مجموعة من الحلول الناجحة للسيطرة على الموارد المالية المتوفرة نتيجة لبيع النفط الخام ، لتحفيز القطاعات الاقتصادية الخاملة ، باتباع الطرائق النظرية السليمة للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحليل واقع القطاع المالي للاقتصاد العراقي وكيفية توجيه الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية والتعرف على أهم القطاعات التي بالإمكان الاستفادة من تطويرها لتكون رافداً مالياً دائماً للناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تعزيز موارد الموازنة العامة بما يخدم تطوير الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث :

قسم البحث إلى ثلاثة فصول علمية لغرض احتواء الموضوع ،والالمام به من خلال الاستعراض النظري، وكذلك التحليل للظواهر الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث الذي يعد من الموضوعات المهمة التي تعالج واحدة من اهم المسائل الاقتصادية الملحة ذات الإثر في تغيير نمط الانتاج في الاقتصاد العراقي.

تناول الفصل الاول من البحث ثلاثة مباحث ،حيث ركز المبحث الاول منه على المنهجية العلمية ،وكذلك أهم الدارسات المرجعية السابقة التي تناولت هذا الموضوع بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فيما تناول المبحث الثاني من هذا الفصل الاطار المفاهيمي والنظري للتنويع المالي ونشأته أضافة إلى أهم خصائص هذا النمط ، وكذلك المشاكل التي تعترض قيام مثل هكذا نمط ، فيما اخذ المبحث الثالث منه تناول الاطار النظري والمفاهيمي لاقتصاد السوق ونشأته والتي تشكل العمود الفقري لهذا النظام ، من خلال استعراض نظري يعتمد بصورة أساسية على المراجع العلمية من الكتب الحديثة ،والمقالات العلمية الرصينة ،والرجوع إلى بعض الآراء العلمية من خلال الرسائل و الإطاريح الجامعية في مجال الاختصاص .

الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات المحلية: -

ت	اسم الباحث	عنوان الدراسة	اهم النتائج	مقدار الاستفادة منها
١	سعود غالي جبر مشعان جمال حمة	أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (١٩٩٨٠- ٢٠١٧)	تم استخدام نموذج قياسي اوضح تأثير القطاع النفطي على النمو الاقتصادي كان اعلى بكثير من القطاعات الاقتصادية الأساسية، لذا يكمن الاستفادة من عائدات القطاع النفطي في تحقيق وأحداث تنمية اقتصادية للارتكاز على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الأخرى على المدى الطويل.	الجانب النظري
٢	حسين عجلان حسن	تنويع القدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية	ان أغلب نسب الموارد المالية الريعية وضعت في مشاريع فاشلة وميزانيات تشغيلية لدوائر ومؤسسات عاطلة عن العمل ونسبة كبيرة منها هدر بسبب الفساد المالي، لذلك فان القدرات الانتاجية للقطاع الريعي نستطيع ان نصفعها بانها طاقات انتاجية عاطلة لدورها الضئيل في معالجة أزمات الاقتصاد الحقيقية.	التعرف على واقع الشركات الانتاجية الحكومية من خلال مراجعة بيانات القطاعات رقمياً وكمياً.
٣	خالد روكان عواد نزار ذياب عساف	متطلبات التنويع المالي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر	تزايد الأهمية النسبية للقطاع السياحي (السياحة الدينية) بعد العام /٢٠٠٣ وذلك من خلال قراءة دقيقة لأعداد الوافدين إلى العتبات المقدسة	تم التعرف على أهمية إعداد التشريعات والانظمة الضابطة لتشجيع

			في العراق.	الاستثمارات بشقيها المحلي والاجنبي ، حيث اوضح الباحثان ضعف تلك التشريعات الخاصة بهذا المجال .
٤	محمد عبد صالح	الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة	افتقار الاقتصاد العراقي إلى التخطيط الاقتصادي السليم الامر الذي اسهم في الاختلالات الهيكلية لأغلب القطاعات الاقتصادية الانتاجية.	الجانب التحليلي
٥	صالح ياسر	القطاع الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة /حالة العراق	الحاجة إلى تفعيل التعددية الاقتصادية في هذه المرحلة فالمطلوب هو تحسين أداء الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة انطلاقا من حقيقة ان لكل قطاع دوره المرسوم في التنمية المطلوبة في هذه المرحلة تعني الاستفادة الصحيحة من كافة القطاعات وتوظيفها بالشكل الأمثل والأفضل.	الاستفادة من جانب الحرية الاقتصادية والتعرف على اهم الإجراءات الحقيقية للديمقراطية الحديثة
٦	ناجي حسين علي	الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة	ضعف معايير الإنفاق الاستثماري ضمن الموازنة العامة وكذلك عدم توجيه الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي بما يخدم التنمية الاقتصادية وتحقيق تأمين للسلع من الانتاج المحلي لمواجهة الطلب الكلي على ان لا يتم اختيار أي مشروع	الجانب النظري

			دون معرفة توفر المواد الاولية اللازمة للانتاج وتشابك المشروع مع بقية المشاريع الاقتصادية	
٧	بلاسم جميل الدليمي	اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها	ان القطاع الخاص لن يكون قادراً على قيادة التنمية الاقتصادية لاعتبارات عديدة ذاتية وموضوعية منها طبيعة الرأسمالية في العراق التي توصف بانها رأسمالية طفيلية تسعى إلى عدم المجازفة او الابتكار ولا تستثمر في الانشطة التي تكون درجة المخاطرة فيها عالية.	التعرف على دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية
٨	سحر قاسم محمد	الاليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق	ان الاقتصاد العراقي يعتمد مصدرا واحدا لتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية سيعرض الدولة إلى الهزات التي يتعرض لها القطاع النفطي وهنا لابد من عملية الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ان نضع ذلك في الحسبان من خلال احداث تحولات في النية الاقتصادية لتنويع مصادر النمو لان ذلك يتطلب عملية اصلاح اقتصادي تناول الانتقال من الاعتماد على النفط من خلال سياسة اصلاح القطاعات الأخرى وتطويرها والانتقال إلى اقتصاد السوق كآلية يقودها القطاع الخاص.	التعرف على دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية

ثانيا /الدراسات الاجنبية :-

ت	اسم الباحث	اهم النتائج	مقدار الاستفادة منها
١	١-The benefits of Eco Resilien stable, sustainable nomic diversification Originally published in Standard Bank's Guide to Transactional Banking in Africa ٢٠١١. This report was originally published by Booz & Company in ٢٠١١	من المعروف ان الاقتصادات المتقدمة هي اكثر تنوعا من الاقتصادات النامية حيث كشفت لنا الازمة الاخيرة ان هذه الاقتصادات أي النامية تعاني كثيرا من الاعتماد على الية الريع الواحد في تلبية متطلباتها من السلع والخدمات ، الامر الذي اسهم بجعلها اكثر عرضة للازمات والمشاكل الاقتصادية ، وهذا لا يعني ان الاقتصادات المتقدمة اقل تأثرا بل ان الازمة كشفت مدى تأثر هذه الاقتصادات في بعض مفاصل هيكل الانتاج .	الجانب النظري

٢	٢-Econom Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications (Akram Esanov)	ركزت هذه الدراسة على ان الافراط في الاعتماد على المورد الاقتصادي الواحد يجعل من الاقتصاد المحلي معرضا للازمات والمشاكل ، ويرى ان العملية (التنويع المالي) تحدث عندما يتم نقل الدعم نحو قطاع الصناعة التحويلية بمقدار يتلاءم والاستفادة من الوفرة التي تحققها ايرادات المورد الريعي الواحد ، ويطلق على هذه العملية التصنيع أي الانتقال إلى تصنيع المنتجات محليا ، ويرى ان هنالك مجموعة من العوامل التي تكون ذات اثر سلبي في عملية التنويع المالي تتمثل مقاييس الحرية الاقتصادية مثل حرية التجارة وحرية الاستثمار لكونها ترتبط ارتباطاً طردياً بجانب الصادرات	الجانب النظري
٣	٣-Economy Diversification in Africa: How and Why It Matters Zainab Usman and David,٢٠٢١CarnegieEndowment for International Peace. All rights reservedLandry	توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مهمة فيما يخص الاطار النظري حيث اوضحت ان الادبيات الاقتصادية ، وكما نصت نماذج التجارة الدولية هي ليست كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، بينما تربط فكرة تحقيق التنويع المالي بهيكلية التحول ، وتعده امرا بالغ الاهمية لديناميكية الاقتصادات الافريقية كونها تسعى لزيادة الانتاجية ونمو دخول الافراد ومرونة الصدمة وجعل	الجانب النظري

		تأثيرها محدود اً جداً .	

الفصل الأول/ التنويع المالي وآليات التحول نحو اقتصاد السوق

(الإطار النظري)

تمهيد:

نتيجة للحاجة الملحة للتنويع المالي واهميته الكبيرة بعد ان أدركت اغلب الدول النامية التي يعاني اقتصادها من تشوهات واختلالات هيكلية وهو نتيجة حتمية لاتباعها أسلوب الريع الواحد لتغطية نفقاتها العامة وهذا الاعتماد كان نتيجة لامتلاكها مورداً اقتصادياً واحداً واغلب هذه الدول تعتمد على الإيرادات النفطية، ونتيجة للقراءات السابقة في التاريخ الاقتصادي يعد هذا الامر مسالة خطيرة جداً لارتباطه الوثيق بالسوق العالمي للنفط والذي يشهد على طوال الوقت تقلبات كبيرة وحادة في اغلب الأحيان ، وهذه التقلبات في أسعار النفط ذات أثر مباشر في عملية النمو والاستقرار الاقتصادي .

وعلى هذا الأساس باشرت اغلب الدول في اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى أحداث تنويع في مصادر الدخل القومي، وذلك بتنشيط الاقتصاد من خلال رفد بعض القطاعات ذات المردود الاقتصادي الموجب، وتدعيم هذه القطاعات الاقتصادية من الوفرة المالية المتحققة من إيرادات بيع النفط الخام.

المبحث الاول

مفهوم التنويع المالي ومفهوم ومراحل التحول نحو اقتصاد السوق

المطلب الاول/ التنويع المالي :-

١ – مفهوم التنويع المالي :-

يأخذ مفهوم التنويع المالي جوانب متعددة ، فتراه مرة يذهب إلى الرؤية الاقتصادية المتعلقة بهيكل الانتاج وانواع الموارد المالية ، في حين يذهب بعض الاقتصاديين إلى ربط التنويع المالي بتدعيم سلة الصادرات فكلما كانت هذه الصادرات متنوعة كلما دل ذلك على نجاح استراتيجية التنويع ، التي ترى ان الاعتماد على مجموعة محدودة من السلع لأغراض التصدير هي في الغالب سياسة غير ناجحة ،وذلك نابع من ارتباطها بالسوق العالمي وما يحدث فيه من تقلبات اقتصادية ، إضافة إلى الصدمات الاقتصادية واثارها العكسية على حجم الصادرات المحلية باتجاه الخارج .

وهنا بالإمكان النظر إلى التنويع بانه تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تنشيط القاعدة الصناعية وكذلك القاعدة الزراعية وذلك باتباع استراتيجية التوازن الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

في حين يرى بأن التنويع المالي هو عملية تراكمية تهدف إلى زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المهمة، مثل الصناعة والزراعة والخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي(عبد العالي ، ١٤:٢٠١٧)

ويعرفه :على انه مجموعة السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية وخاصة تلك السلع التي تتعرض إلى الكثير من التقلبات سواء كانت داخلية (سياسية واقتصادية) او تقلبات خارجية ، ومن أبرزها معدلات النمو المنخفضة وانعدام القدرة التنافسية للقواعد الاقتصادية المحلية (الصناعة والزراعة وباقي القطاعات) مع المنتجات للسلع المستوردة من الخارج . (مرزوك ،٢٤:٥٠)

وفي تعريف أخر يمكن النظر إلى التنويع المالي على انه عملية تمويل الاقتصاد بعيدا عن مصدر دخل واحد إلى مصادر متعددة من مجموعة متنامية من القطاعات والأسواق تقليديا ، ثم القيام بتطبيقه كاستراتيجية لتشجيع النمو الاقتصادي الإيجابي ومن ثم التنمية.(Climate,٢٠١٨:١٢)

وهنا يمكن النظر إلى عملية التنويع المالي على انه يسهم في تبادل الخبرات وصنع الفرص التي تسهم في تطوير الأدوات والمناهج القديمة إلى أدوات ومناهج حديثة، وهذا ما يزيد من المرونة الاقتصادية للمنتجات ، وهنا يركز التنويع على صنع الابتكار وتطوير المجتمعات إلى أسلوب الإبداع والابتعاد عن أسلوب التقليد في وضع الخطط الاقتصادية إلى خطط تواكب التطور التقني والفني في مجالات الانتاج المختلفة للوصول إلى التنمية المستدامة التي ستؤدي الغرض منها، وهو معالجة ظاهرة البطالة والقضاء على ظاهرة الفقر من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المتسارع .

إذن يمكن القول ان التنويع المالي يمثل العلاقة ذات الاوجه المتعددة بين الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية، وتتمثل العلاقة في أنه كلما كان هنالك انخفاض في مستوى الموارد فإن ذلك يؤثر بصورة كبيرة في التنويع المالي، وهنا تهيمن الموارد الطبيعية على مشهد التنويع، فالاقتصاد الغني بالموارد تكون لديه ميزة نسبية في تنويع موارده المالية، حيث انه كلما كان مستوى الإيرادات يعتمد على مصدر واحد كلما كان هذا الإجراء شديد الضرر في الواقع الاقتصادي، حيث ان الاعتماد على الاستخراج للثروات الثقيلة يؤدي إلى إعاقة تطور المؤسسات السوقية بمختلف انواعها والتي لها أثر كبير في النمو الاقتصادي .

٢- قياس التنويع المالي :-

هنالك جملة من الطرائق لقياس التنويع المالي، ويعتمد أحيانا على ثلاث طرائق لقياس التنويع، قائمة على التنوع والجودة والمخرجات، ويستند قياس هذه المقاييس على تنوع الانشطة الاقتصادية بغض النظر عن جودتها وترتبط هذه المقاييس بمفهوم التكييف او التغيير الهيكلي، كونها تأخذ بعين الاعتبار تحول الانشطة (تحول الانتاج) كونها تقدم قيمة مضافة أكبر، أو تقدم ميزة تنافسية، وهنا تأخذ المقاييس التي تستند في حسابها إلى المخرجات التغييرات التي تحصل في الانتاج الاقتصادي الذي يقوم بالأساس على عناصر غير الموارد.

أما فيما يخص مقاييس التنوع والجودة فإنها مقاييس معقدة تقوم بالأساس على فكرة البيانات الكثيرة المصنفة حسب القطاعات الاقتصادية والتي تعاني من ضعف الجودة والتغطية غير المتساوية وفي بعض الأحيان انعدام المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، هذا الامر يحد من تحليل هذه البيانات وعدم الوصول إلى نتائج حقيقية تعكس المستوى الفعلي للاقتصاد (الجندي،٢٠١٢:٢٨)

ان هذه المقاييس القائمة على التنوع تتأثر بشدة التغييرات الخارجية، وتعد ادق بالصدمات الخارجية.

أن استخدام المقياس القائم على المخرجات والذي لا يعتمد على الموارد لقياس التنويع (جيفونز،٢٠١٤:٦٨)

٣-أهمية التنويع المالي:-

يعد خلق قطاعات اقتصادية جديدة او إعادة هيكلة بعض القطاعات غير نشطة واحدا من الأهداف الأساسية لسياسة التنويع المالي، كونه يسهم في تطوير هذه القطاعات وتعظيم الناتج المحلي الإجمالي بتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام ويمكن بيان أهمية التنويع بجملة من الإجراءات التي وضعت أسسها منظمة الاسكوا والتي سعت إلى تطبيقها في معظم الاقتصادات ومنها الاقتصاد العراقي والتي كانت تتلخص بما يأتي: -(الاسكوا،٢٠١٦:٤٤)

١ – تنشيط القطاعات الاقتصادية وتطويرها.

٢ – وضع النظم والتشريعات التي من شانها حماية الاقتصاد المحلي وحمايته من الأزمات والظروف الطارئة.

٣ – توفير إيرادات لزيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي بأنواعه في مختلف الانشطة الاقتصادية المحلية.

٤ – الضغط باتجاه تدعيم دور القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

تعد هذه النقاط من الإجراءات بالغة الأهمية للنهوض بالاقتصاد العراقي من أجل الاستفادة من الإيرادات النفطية وتوجيه فوائض هذه الإيرادات لتدعيم الانشطة الاقتصادية المتنوعة (ميرفي،٢٠١٧:٧٨)

ومن أبرز الإجراءات هو تدعيم دور القطاع الخاص وجعله يدخل بقوة في مواجهة طلب السوق على السلع والخدمات والتي في الأغلب تكون مستوردة، ويأتي تلبية هذا الطلب كمطلب أساسي لرفد الناتج المحلي الإجمالي بالإيرادات والسيطرة على نزيف العملة الصعبة باتجاه الخارج، الامر يعد إيجابيا في معالجة الازمات المالية التي تصيب الاقتصاد العراقي

المطلب الثاني/ معايير التنويع المالي :-

يلجا اغلب الاقتصاديين لتقييم نجاح تجربة التنويع المالي إلى مجموعة من المعايير الأساسية ذات الابعاد الواقعية والتي من الممكن تطبيقها للوصول إلى الهدف الأساسي لهذه السياسة، والتي نستطيع من خلالها قياس درجة التنويع المالي التي وصلت اليها الانشطة الاقتصادية محليا، والتي من شانها معرفة مدى تطور هذه الانشطة ومعرفة

أثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي تتلخص بجملة من النقاط الرئيسة وهي كما يأتي: - (الاسكوا،٢٠٠١:٣٤)

١ – دور انشطة القطاع الخاص بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

٢ – معرفة الانشطة الاقتصادية التي تسهم بقوة في الصادرات المحلية.

٣ – مدى اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية ومدى تطور هذا القطاع الحيوي.

٤ – العلاقة بين أسعار المورد النفطي واستقرار الناتج المحلي الإجمالي.

٥ – نسبة التغيير الكلي في هيكل الاقتصاد المحلي.

٦ – قياس حجم البطالة قبل وبعد تطبيق سياسة التنويع المالي من خلال التعرف على حجم العمالة وحسب القطاعات الاقتصادية.

٧ – تطور الصادرات المحلية أمام الاستيرادات من الخارج.

بعد التعرف على أهمية التنويع ومؤشراته لا بد لنا من الوقوف على أفضل الاليات المتبعة في الاقتصاد للتحول نحو اقتصاد نامٍ من خلال الوقوف على النمط الملائم للاقتصاد العراقي، وبالرجوع إلى الادبيات الاقتصادية نلاحظ ان هناك نمطين من التنويع أحدهما افقي والأخر عمودي، فالتنويع الافقي هو التنويع الذي يهدف إلى خلق المنافع وفرص العمل الجديدة وكذلك خلق سلع جديدة داخل القطاعات الاقتصادية نفسها، وهذا يعني انتاج سلعً لم تكن موجودة أصلا في النشاط الاقتصادي المنتج نفسه.

اما التنويع العمودي هو التنويع الذي يستلزم إضافة مرحلة انتاجية إلى مدخلات الانتاج المحلية، وهو هنا يعني التحول من انتاج وتصدير السلع الخام إلى انتاج وتصدير السلع المصنعة محليا .(martin,٢٠١٣:٢٠)

ولهذا السبب فان عملية التنويع بشكل عام تهدف إلى تدعيم هيكل الانتاج، وتوليد قطاعات اقتصادية جديدة تدر الدخل، وهنا ينخفض الاعتماد على إيرادات القطاع القائد للاقتصاد، وهذه العملية ستؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى قادرة على توفير فرص عمل اكثر انتاجية للأيدي العاملة محليا ، ومن ثم يرتفع معدل النمو في الاجل الطويل .

المطلب الثالث/الأسباب الرئيسة لاعتماد سياسة التنويع المالي:-

وهنا تستدعي الضرورة إلى سياسة التنويع المالي لما لها من تأثير مباشر وكبير في النمو الاقتصادي وكذلك نقل مسارات التنمية الاقتصادية ، اذن هنا يكون التنويع هدفا وطنيا يسعى واقع السياسة الاقتصادية لتحقيقه وهو بمثابة الدرع الذي يحمي الاقتصاد ويعطيه مرونة عالية للتكييف مع الظروف الطارئة ، والاهم ان لهذه السياسة مزايا

مهمة كونها تحقق مستويات عالية من العمالة وهي بذلك أسهمت في الحد من تفشي ظاهرة البطالة التي أصبحت من سمات الاقتصاد العراقي .

ونتيجة لما سبق تكون المحصلة الحصول على قيمة مضافة أعلى محلياً وكذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال المشاريع المستحدثة والمساهمات الجديدة لقوة العمل التي دخلت في النشاط الاقتصادي.

ان هذه السياسة تعد واحدة من اهم السياسات التي يجب اتباعها لكونها ذات اثر طويل الاجل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم الاستقرار السياسي كونها تسهم في معالجة ظاهرة البطالة وتخلق لقوة العمل مستوى امان عال تجاه المستقبل، من خلال فتحها افاقا لأنشطة اقتصادية متنوعة.

إضافة إلى ذلك فان سياسة التنويع المالي بمثابة صمام أمان أمام الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية ،لكونها أكثر مرونة لهذه التطورات، وهي بذلك تصل في الاقتصاد إلى الهدف الأسمى الا وهو تحقيق معدلات نمو عالية واستقرارا اقتصاديا يتمتع بمرونة عالية.

المطلب الرابع/اهم النتائج المتوقعة من اعتماد سياسة التنويع المالي:-

١ – تقليل الاعتماد على الريع الواحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وهنا يمكن القول تقليل المخاطر التي يتعرض لها هيكل الانتاج، وبديهي ان أي اقتصاد يعتمد مورداً واحداً في تمويل النفقات فهو معرض للصدمات والمشاكل والمخاطر بأنواعها. (العذاري،٢٠١٨:٨٣-٨٤)

٢ – يؤدي انخفاض سعر النفط في السوق العالمية إلى انخفاض قيمة الصادرات المحلية وهذا يعني تراجع العائدات من العملات الأجنبية، وهذا سيؤثر بشكل كبير في قدرة الدولة التمويلية، وينعكس في مستويات التنمية الاقتصادية.(رسن،٢٠١٧:١١٧)

٣ – يعد الاستخراج المستمر للنفط استنزافا للثروة وكذلك لمخزون راس المال، وهذا على عكس سياسة التنويع التي تدعم الاعتماد على مصادر متنوعة ومتعددة.

٤ – ان لتذبذب أسعار النفط عالمياً وعدم استقرار الطلب عليه يؤدي إلى تقلبات في كمية الصادرات النفطية وكذلك الإيرادات، ومن ثم تأثر مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤدي إلى تراجع الأداء الاستثماري وفرص العمل.

٥ – يرفع التنوع الاقتصادي من روابط تكامل القطاعات الاقتصادية من حيث توجيه الوفرات في القطاعات النشطة إلى القطاعات غير النشطة، إضافة إلى الاستفادة القصوى من منتجات القطاعات الاقتصادية كمواد اولية في صناعة السلع والخدمات لبعض الانشطة الاقتصادية الأخرى، مما يسهم في تقوية انتاجية هذه القطاعات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.(جميل،٢٠١٨:١٤٦)

٦ – تقليل الاعتماد على الريع النفطي كمورد وحيدً لتمويل الحاجات العامة للمجتمع .(مرزوك،٢٠١٨:٥٦)

المطلب الخامس/ مفهوم التحول نحو اقتصاد السوق:-

تعد فكرة التحول نحو اقتصاد السوق من ثمار الاقتصادي الكبير جوزيف شومبيتر، فهو يرى أن عملية التحول هي عملية هدم مستمرة لما هو قائم لبناء نظام جديد يقوم على أسس اقوى من النظام السابق وهنا ميز شومبيتر بين نظامين هما تركز الملكية وإدارة المال العام بيد الدولة وهذا ما يطلق عليه النظام الشمولي.(Irma ,١٩٦٧:٢٥)

في حين يتولى النظام الثاني تفتيت هذه الملكية وتغيير نظام الإدارة مع كل ما يلحق بها من عمليات تفكيك للمشاريع والقوانين القائمة ومن ثم إعادة توجيه وتخصيص شاملة للموارد الاقتصادية.(Donalms,١٩٩٩:٢٠)

وهنا تكمن وجهة نظر شومبيتر بان الية السوق كفيلة بتامين التوازن بين العرض والطلب من خلال نظام الأسعار.

غير ان لآدم سمث رأياً وهو ترك السوق يتصرف وفقا لهذه الطريقة كفيلا بتحقيق أفضل النتائج لكل من المستهلكين والمنتجين اذ يوجد ما يشبه اليد الخفية التي توجه العرض ليستجيب إلى الطلب دون تدخل الدولة.(سمير،٢٠٠٢:٢٣)

قد وجد الكلاسيك الجدد ان سعي المنتجين لتحقيق اعلى ربح، وسعي المستهلكين لتحقيق الاشباع الأقصى ممكن في مردود الإمكانات المتاحة، ويمكن تحقيق أفضل استخدام للموارد وأفضل توزيع لعائد العملية الانتاجية بين من اشترك لهذه العملية، وهذا ما يطلق علية باليد الخفية للاقتصاد.(freeman,٢٠١٧:١٣)

اذ ان المذهب الاقتصادي الليبرالي كان يبني هذه الرؤية على أربع قواعد أساسية هي: -

١ – الملكية الفردية.

٢ – المنافسة الحرة في الأسواق.

٣ – قدرة جهاز الأسعار على تحقيق التوازن.

٤ – مبدا دعه يعمل .... دعه يمر.

المطلب السادس/ مراحل التحول نحو اقتصاد السوق:-

حدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجموعة الشروط لاستراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق وسميت بمراحل الإصلاح تتضمن كل واحدة منها مجموعة عناصر ذات صيغة اقتصادية ،واجتماعية ،او قانونية ذات فاعلية وتأثير في استراتيجية التحول وتتلخص هذه المراحل بما يأتي: -

١ – التحرير الاقتصادي.

٢ – تثبيت الاقتصاد الكلي.

٣ – التصحيح والتكييف الهيكلي.(سمير،٢٠٠٢:٢٣)

سيتم هنا التعرض إلى كل واحدة من هذه المراحل لتوضيح أبعادها الحقيقية وأثرها في التحول.

١ – التحرير الاقتصادي: - يقصد به التحول نحو اللامركزية في الاقتصاد وقيام الدولة بالتخلي عن نظام التخطيط والمركزية في إدارة الاقتصاد، والتحول بصورة تدريجية نحو نظام يستند اليه السوق في عمله ويقسم التحرير الاقتصادي إلى عنصرين أساسيين هما: -

أ – التحرير الداخلي: - هو الوصول إلى قانون ساي -أي بمعنى ادق هو تخفيض دور الدولة في الانشطة الاقتصادية، من خلال نقل الملكية بصورة تدريجية نحو القطاع الخاص وإلغاء الحماية والدعم الحكومي، وتحرير الأسعار بهدف الغاء اشكال الاحتكار الحكومي للسوق.(عبدالله،١٩٩٩:٤٥)

تسمى هذه الإجراءات بداية الإصلاح كونها تسمح لنا بفاعلية اقتصادية أكبر من خلال الغاء إثر المزاحمة.(IMF,١٩٨٧:٣-٤)، وكذلك العودة إلى سياسة الأسعار التي تسمح بتحقيق التوازن بين العرض والطلب.(Greef,١٩٩٩:٣٥١)

وتسمح كذلك بتخصيص أكثر فاعلية للموارد الاقتصادية، وكذلك القطاع الخاص يحقق درجة أعلى من الكفاءة.

ب – التحرير الخارجي: - هو تحرير التجارة، وجعل أسعار الصرف مرنة، إضافة إلى تخفيض المراقبة على عمليات التبادل وإلغاء الحماية الكمركية، يتضمن هذا القطاع الغاء القيود الكمية في التصدير والاستيراد، إضافة إلى وضع التشريعات المناسبة للاستثمار الأجنبي من خلال توفير الحماية التامة والبيئة الملائمة.

٢ – تثبيت الاقتصاد الكلي: - إن استعادة التوازن في الأجل القصير على مستوى الاقتصاد الكلي، هو سياسة ممكنة كونها تسعى لتخفيض معدل التضخم والعجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، وذلك بأقل كلفة ممكنة من منظور النمو والبطالة ويتم ذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي إلى مستويات منخفضة جدا، سواء كانت من خلال أدوات السياسات النقدية أو من خلال أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى

خفض الإنفاق وتطبيق الإجراءات التي تزيد من الإيرادات من حصيلة الضرائب.(غندور،١٩٩٤:٤٩)

اعتمد خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين على النظرية الاقتصادية وخاصة النيو كلاسيكية لتفسير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، حيث ارتبطت هذه التغيرات بالفترات الزمنية الطويلة والمتوسطة واهتمت باقتصاديات جانب العرض ،وسعت إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات غير التنافسية.(IMF,٤:٣-٤)

تتوقف استجابة الاقتصاد لمثل هذه المتغيرات على مرونة الجهاز الانتاجي ومستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد، ولعل من أبرز سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي على جملة من السياسات نأتي على توضيحها.(Greef,١٩٩٩:٣٥٣)

أ – تحرير الأسعار: - أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى خلق تشوهات في العلاقات النسبية للأسعار ويحرفها عن النظرية الاقتصادية، وهذا ما ينتج عنه تدني الكفاءة الانتاجية وتخفيض مرونة الجهاز الانتاجي لذا فان إجراءات التكييف لإعادة تخصيص الموارد وتسعى إلى تحرير الأسعار سواء كانت للمواد الاولية او للسلع النهائية وتعمل على الغاء قيود الدعم الحكومي وتحرير الأجور.(سوليفان،٢٠٠٧:٢)

ب – الخصخصة: - كان التوجه في أغلب الاقتصادات نحو الخصخصة مستندين في ذلك إلى عدم إمكانية التخطيط المركزي والسياسات الحكومية في التدخل بالنشاط الاقتصادي، وانطلاقا من هذا اخذت المؤسسات الاقتصادية توجه الاقتصادات نحو القطاع الخاص من خلال تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، من اجل تقليص دور الدولة والنقابات في النشاط الاقتصادي.(الحياوي،٢٠٠٤:٣٣)

ج – تحرير التجارة: - لأجل إزالة التشوهات الحاصلة في هيكل الانتاج والعلاقات النسبية للأسعار المحلية من خلال تحقيق افضل لتخصيص الموارد، والوصول إلى الكفاءة الانتاجية، يتم ذلك من خلال تشجيع الصادرات المتنوعة على اعتبار ان هذه الاقتصادات تعاني من نقص العملات الأجنبية وتفترض ان يعوض هذا النقص من خلال عوائد الصادرات والابتعاد عن الاقتراض الخارجي.(Choukiri,٢٠٠١:٣٣)

٣ – التصحيح التكييف الهيكلي: - يعد التكييف الهيكلي واحداً من أهم السياسات الاقتصادية حيث ركز البنك الدولي على تعميم هذه السياسات والاشراف على تطبيقها، إضافة إلى ذلك قيام المؤسسات المالية الدولية بحزمة التسهيلات لبرامج التكييف .(العاني،٢٠٠٠:٥٢)

ويشكل هدف هذه السياسات نقطة مهمه كونه يركز على تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات ،وتقليل العجز الذي يعاني منه، ومعالجة مشكلة الديون الخارجية من خلال التأثير على جانب العرض.

يمكن تعريف التكييف الهيكلي بأنه برنامج يهدف إلى تغيير اتجاهات الاقتصاد، ويهدف للحد من الاختلالات الداخلية والخارجية والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال اجراء تغييرات في الأداء الاقتصادي للوصول إلى زيادة العرض الكلي.(سمي،١٩٨٢:٥٥)

وتركز هذه السياسات على عناصر بناء اقتصاد الدولة، وتشتمل هذه السياسات على جملة من العناصر ،وهي: -

أ – انعاش الموارد من خلال أداء السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية والائتمان المصرفي) وهذا يقوم على أساس دعم الإجراءات التي تسهم في زيادة الإيرادات والتحكم الأقصى بخطط النفقات العامة إلى ادنى الحدود ، بقصد تخفيض العجز الذي يحدث في الموازنة العامة للدولة ، ومن ثم تخفيض حدة التضخم والسيطرة على معدلاته ، الا ان هذه السياسات يكون لها اثر اجتماعي كونها تصيب طيفا واسعا من المجتمع العراقي بسبب رفع الدعم الحكومي عن الغذاء والتعليم والصحة ، يهدف الحصول على إيرادات من هذه الخدمات التي تشكل أكثر من نصف النفقات الحكومية ، إضافة إلى ذلك يتم تعديل أسعار الخدمات العامة مثل الماء والكهرباء والوقود للوصول إلى إيرادات عامة مرنة .(دوفسكي،٢٠٠١:٦٧)

ب – رفع كفاءة القطاع العام في تحصيل الموارد المالية واستعمالها في دعم الإجراءات الاقتصادية ذات الأثر طويل الأجل، من خلال توجيه القطاع العام إلى الاستثمارات الناجحة وتحرير المنشآت الحكومية التي تعاني من إشكالات انتاجية، إضافة إلى إعطاء دور أكبر للاستثمار الأجنبي من خلال تقديم مزايا أكثر واعفاءات ضريبية وكمركية للوصول إلى منتجات محلية ذات مردود اقتصادي أكبر ومواصلة نمو هذه القطاعات منوطة بالأداء الاقتصادي لهذه القطاعات.(ستيلر،٢٠١٥:٧١)

ج – تحويل الاهتمام الحكومي باتجاه القطاع الخاص ورفده بالحوافز والتسهيلات، من خلال تحرير الانشطة الاقتصادية المملوكة للقطاع العام والت تعاني من اختلالات هيكلية لتطوير هذه الانشطة بما يتلاءم وحاجة السوق للسلع والخدمات، إضافة إلى كون القطاع الخاص يسهم في رفد الاقتصاد بالموارد المالية اللازمة، تعد هذه الإجراءات من الوصفات الاقتصادية التي من الممكن ان يكون لها دور في تنويع الموارد الاقتصادية.(جمعة,٢٠١٣:٥٧)

المبحث الثاني

سياسات التنويع المالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

المطلب الاول /السياسات الاستثمارية :-

اولا: الاهمية والمفهوم

يعد الاستثمار واحداً من أهم سياسات التنويع على مستوى الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى تنويع الإيرادات وتنويع القاعدة الانتاجية، أذن هي سياسة حكومية لتشجيع القطاع الخاص وتعزيز قدرته ومبادرته الائتمانية، من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي بشقيه وكما أسلفنا سابقا تقديم جملة التسهيلات من الحزم التحفيزية لهذا المجال، وفي هذا الصدد فان السياسة الحكومية تهدف اولا إلى تفعيل دور القطاع الخاص واليات السوق لدفع معدلات النمو الاقتصادي وتعظيم هامش الربح، إضافة إلى تحقيق الإنفاق في المحافظة على رؤوس الأموال المحلية ،من خلال فتح مجالات جديدة للاستثمار للنهوض بواقع الانتاج المحلي من حيث الجودة والسعر ، ومن ثم الإبقاء على السلع الجيدة داخل السوق والسعي خلف المدخرات المحلية وجذبها باتجاه السوق من خلال إعطاء المستثمر المحلي اولوية في المشاريع وإيجاد فرص حقيقية داخل البلد .(عميرة،٢٠٠٢:١٣)

وبناءً على ما تقدم يجب ان تستند السياسة الاستثمارية قاعدة بيانات واقعية تتضمن الاولويات القطاعية، الامر الذي يعزز حالة النمو للوصول إلى الأهداف التي وضعت لأجلها هذه السياسة، ان عملية البناء الاقتصادي يجب ان تكون مقترنة بالاستثمار بالموارد البشرية من خلال بقاء قوة العمل وتأهيلها على اعتبار أن قوة العمل هي الأساس الحقيقي لتحقيق النمو، إضافة إلى ذلك يجب ان يخصص جزءا واسعا من هذا البرنامج الحكومي للقطاعات الاقتصادية الخدمية بمختلف توجهاتها وعلى هذا الأساس يجب على واضع الخطة الاقتصادية النظر بعين الاعتبار إلى جملة الإجراءات التي سيتم وضعها لاحقا للوصول إلى الهدف وضمان نجاح هذه السياسة يقترن بهذه الإجراءات نظرا لكونها تعد حزاماً من الحماية لأي سياسة ، هذا اذا ما عرفنا ان الاقتصاد العراقي يعاني كثير من الصدمات الخارجية ، إضافة إلى الازمات الداخلية المتنوعة والتي تلقي بثقلها على الهيكل الاقتصادي ويمكن اجمال هذه الإجراءات بالنقاط الاتية :-(جمعة,٢٠١٣ :٧١)

١ – الاهتمام بالقطاعات الخدمية المتمثلة بالنقل بأنواعه المتمثل بتهيئة المطارات ،وطرق النقل والموانئ من خلال زيادة قدرتها بكافة الطرائق، لكون هذه الخدمات تعد واحدة من سبل نجاح الخطط الاقتصادية وتسهم في تطور القطاعات الانتاجية، الامر الذي يسهل عملية نقل المنتجات (السلع والخدمات) بسهولة وانسيابية، إضافة إلى تخفيض الكلفة الانتاجية لهذه السلع نتيجة لارتفاع أسعار النقل لها من أماكن انتاجها باتجاه الأسواق.

٢ – الاهتمام بتعديل ورفع الكفاءة الانتاجية لقطاع الطاقة وخاصة انتاج الطاقة الكهربائية نتيجة لارتباطها الوثيق بعملية الانتاج، من خلال تضمين عملية الانتاج منتجات تحتاج إلى الخزن إضافة إلى ان عملية الانتاج بالأساس تقوم على الطاقة الكهربائية، ونتيجة لتراجع هذا القطاع في العراق نتيجة لسوء استخدام الإجراءات الحكومية بالاعتماد على المحطات الانتاجية التي تعتمد الوقود في عملية انتاج الطاقة الكهربائية، و يعد هذا المسار من أهم المسارات لضمان نجاح السياسة الاستثمارية في العراق. (وزارة التخطيط ،٢٠٠٩:٢٧)

٣ – اعتماد مبدأ الشراكة بين القطاعيين العام والخاص من خلال أساليب الشراكة او منح عقود الامتياز، للوصول بالقطاع الخاص إلى ممارسة دوره الحقيقي في عملية التنمية الاقتصادية، وترك الاعتماد المطلق على القطاع العام في عملية الانتاج وذلك من خلال تحفيز الإنفاق الحكومي الموجه نحو القطاعات الاقتصادية غير النشطة، حيث أن هذه الشراكة تضمن للدولة درجة عالية من التطور الاقتصادي، إضافة إلى استخدام القطاع الخاص لتقنيات حديثة في الانتاج الامر الذي يضمن عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.(محمد,٢٠٠٤:١١٩)

ثانيا : - المعايير الاساسية للاستثمار

يستند الاستثمار على مجموعة من المعايير التي يجب على الحكومة اعتمادها قبل الدخول في أي عملية استثمارية وهي: - (Aemko.٢٠٠٤:٥٢)

١ - السوق الداخلية: - يعد السوق واحداً من اهم العوامل في مجال الاستثمار فهو يبين لنا الحاجة الفعلية للمشروع ومدى اهتمام الافراد بنوعية المشروع، اضافة إلى أنه يتضمن الحجم الفعلي للسوق ومقدار القوة الشرائية للأفراد ونوع الموارد والطبيعة التي يتمتع بها العراق، إضافة إلى مقدار نمو هذه الممكنات على المدى الطويل.

٢ - المنافسة: - يشكل عامل المنافسة عاملاً مهماً من قبل الشركات الاجنبية كونها تنظر إلى الامر من جانب منافسة الشركات المحلية في تحقيق الأرباح، من خلال ما تقدمه من الحكومة من تسهيلات قانونية تتيح لهم الوصول إلى السوق المحلية بسهولة وانسيابية فالعراق يعد من الدول الطاردة للاستثمار نتيجة لعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى تحكم الحكومة المطلق بأغلب الانشطة الاقتصادية.(البنك الدولي،٢٠٠٣:١١)

٣- قوة العمل:- يدرس المستثمر الأجنبي في العادة نوعية وحجم قوة العمل المحلية لكونه يستقصي منها قوة العمل التي سيوظفها في مشروعه أو تقوم هذه الدراسة على التعرف على معدلات الأجور ومستوى انتاجية العامل، إضافة إلى المهارات التقنية التي تمتلكها قوة العمل المحلية، لكون امتلاك قوة العمل مهارات تقنية واكاديمية يسهل من عملية تدريبهم على أدوات الانتاج الحديثة وبإمكانهم الوصول إلى الطاقة الانتاجية القصوى في وقت وجهد اقل من العمال الذين لا يحظون بنفس المؤهلات العملية ، وفي

اغلب الأحيان يعد معيار الأجور عاملا حاسما في العملية الانتاجية ، فكلما كانت الايدي العاملة ذات مستوى أجور منخفض فيسهم ذلك بتوظيف استثماري جيد.(Kregwl,١٩٩٤:٦)

٤ - السياسة النقدية: - تعد قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية عاملا حاسما لكونها ترتبط ارتباطاً مباشراً بما تتحمله الشركات من تكاليف وما تحققه من أرباح، حيث يكون أداؤها المالي مرتبطا بالمؤشرات العالمية لقياس أسعار العملات الأخرى، وتعتمد الشركات الأجنبية في تقييم أصولها على العملة المحلية للبلد المضيف للاستثمار، وما تحققه من أرباح يتم تقويمها بالعملة الأجنبية.

٥- الأطر والتشريعات القانونية :- يركز أغلب المستثمرين الأجانب على نوعية وكم الحماية التي توفرها الحكومة من تسهيلات من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات ، لكون هذه التشريعات تؤثر في قدرة المستثمرين للخروج برؤوس الأموال والارباح المتحققة من البلد المضيف للاستثمار وهم يقومون بذلك بمجموعة متنوعة من الطرائق منها أسعار الضرائب وقيود اخراج العملة الأجنبية لكون اغلب الدول النامية لديها قيود ومحددات اخراج العملات الأجنبية من الداخل.

٦- انشطة البحث العملي :- بشكل عامل البحث العملي واحدا من الروافد المهمة للاستثمار كونه يركز على احتفاظ المبتكر بحقوق الملكية الفكرية لتقنيات التصنيع وكذلك أساليب التسويق الحديثة ، ويتم حماية انشطة البحث العلمي من خلال استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية إضافة إلى قوانين حماية اسرار التجارة والمهن ، ان مثل هذه الإجراءات تحتاج إلى توثيق مستمر لكون تكنولوجيا الصناعة تعد سلاحا حاسما في المنافسة لكونه يسهم في تطوير المنتجات وفتح أسواق جديدة وخاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار التطور المتلاحق والسريع جدا فيما يخص قطاع التكنولوجيا ويشمل الاتصالات والتسويق ، هنا يتعين على الحكومة ان تتخذ جملة من الإجراءات ،لتستطيع جذب الاستثمار في هذه الصناعات التي بأمكانها نقل سلم النمو إلى الأعلى .

٧ - الواقع السياسي :- يعد الاستقرار الأمني جانباً أساسياً وعاملاً حاسماً في جذب الاستثمار واتخاذ القرارات الاستثمارية ،لان المستثمرين يبحثون دائما عن البيئة المستقرة امنياً لانخفاض مستوى المخاطرة ، لان البيئة التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي تكون بيئة طاردة للاستثمار الا في بعض الحالات الاستثنائية ، ان ارتفاع عامل الثقة لدى المستثمرين يعطيهم الحرية في تنويع المشاريع والمساهمة في بناء الانشطة الاقتصادية ، الا ان أغلب الدول النامية تتسم دائما بعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة لعدم وجود استقرار سياسي ، ان عامل الثقة بالحكومة مهم جدا لان المخاطرة بوضع رأس مال في استثمار اجنبي تتطلب افقاً زمنياً واسعاً لكي يتمكن هذا الاستثمار من الوصول إلى صنع الأرباح التي كان يتوقعها المستثمر، ولا تعكس نظراته للمناخ الاستثماري الجاري ، بل أيضا يضع المستثمر في اولوياته المستقبل السياسي والاقتصادي على المستوى المتوسط والطويل.(النجار,٢٠٠٨:٦٥)

وتتسم البيئة العراقية وعلى امتداد خمسة عقود بانها بيئة غير مستقرة نتيجة اولا لدخول العراق بحروب طويلة الأمد امتدت منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي وصولا إلى نهاية القرن ، أسهمت هذه الحروب باعتماد الاقتصاد العراقي على الطرائق البدائية في الانتاج ، إضافة إلى عسكرة اغلب الانشطة الاقتصادية يضاف إلى هذا كانت الانشطة الاقتصادية تتجه اغلبها نحو دعم المجهود الحربي ، وعند بداية عقد الالفية الجديدة دخل العراق الاحتلال الأجنبي الذي قضى وبصورة كبيرة على المشاريع الاقتصادية التي كانت تعمل وأدخل العراق في مسار جديد ونقله إلى اقتصاد السوق، الامر الذي وضع المخطط الاقتصادي في حيرة لكون رفع كل القيود واسهم بدخول السلع والخدمات المستوردة من الخارج بصورة كبيرة جدا ، الامر الذي دعا إلى انتقال اغلب المهن المحلية واندثارها بصورة كبيرة ، يضاف إلى ذلك عزوف المزارعين المحليين عن زراعة المحاصيل نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج محليا وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية المستوردة امام المنتجات المزروعة محليا، الامر الذي أدى إلى تدهور القطاع الزراعي وتراجع الانتاجية لأغلب المحاصيل الزراعية المتمثلة (الفواكه والخضر) وبعض المحاصيل الصناعية، يضاف إلى ذلك دخول العراق في مواسم جفاف مستمرة ابتداء من العام ٢٠٠٠ ولحد الآن هذا أسهم في تدني مستوى الانتاج الزراعي بصورة كبيرة.

٨ - البنى التحتية :- تشكل البنى التحتية لأية اقتصاد نقطة انطلاق وعامل حاسم لكون خدماتها ذات اثر كبير في القرار الاستثماري بصورة عامة وعلى الاستثمار الأجنبي بصورة خاصة وتتمثل هذه الخدمات بالطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصال والطاقة الكهربائية ، وخدمات المصارف وشركات التأمين ، حيث تكون هذه الخدمات ذات أثر في تكلفة الانتاج ونقل السلع والخدمات ونوعيتها وجودتها امام المنتجات المستوردة ، على هذا الأساس يجب العمل على اصلاح البنى التحتية للاقتصاد العراقي للتمكن من الاستحواذ على اهتمام المستثمر الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي والمحافظة على هذه الأدوات يعد بمثابة طريق مختصر نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية .(Alasrag,٢٠٠٨:٨)

ثالثا : الاستثمار الأجنبي المباشر المزايا والعيوب

مثله كمثل كل المتغيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر جملة واسعة من المزايا إضافة إلى جملة من العيوب وركزت اغلب الدراسات على مجموعة من النقاط تلخص اهم ما يمتاز به الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان نصفها وفقا للآتي.(محمد,٢٠٠٤:٢٢)

١- يقلل الاستثمار الأجنبي المباشر من احتمالات تعرض الاقتصاد للازمات المتمثلة بالعجز.

٢- انخفاض المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي المستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- يسهم الاستثمار في نقل التكنولوجيا الحديثة، وكذلك انماط الإدارة الحديثة للمشاريع التي يقوم بأنشائها، وبذلك يوفر قاعدة تدريب وتأهيل للكوادر المحلية بصورة مستمرة.

٤- يحافظ الاستثمار الأجنبي المباشر على ردم الفجوة بين المدخرات المحلية ومتطلبات الاستثمار المحلي بطريقة سهلة من خل الايرادات الضريبية في المدى الطويل .

٥- يقوم على زيادة الطاقة الانتاجية للمشاريع ويزيد من مقدرة تلك المشاريع المحلية على المنافسة مع المشاريع الأخرى ومن ثم يتحسن الاقتصاد من خلال تحقيق التوازن بين الصادرات والاستيرادات عن طريق خلق صادرات جديدة وإعادة تصدير السلع التي تم انتاجها محليا، ومن ثم ارتفاع العوائد التي تحفز الاستثمار.

٦- يؤثر الاستثمار الأجنبي في سعر الصرف، لكونه يؤثر في مستوى الطلب المحلي على مستلزمات الانتاج مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها محليا وهذا يؤثر في ارتفاع أسعار الصرف ولكن بصورة مؤقتة، لكون هذا الاستثمار يزيد من مخزون رأس المال المحلي ،ويرفع كفاءة اليد العاملة وهذا يعني ارتفاعا لسعر الصرف الحقيقي.

العيوب: -

١- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في ميزات المدفوعات في المدى المتوسط والطويل للدول المضيفة للاستثمار لكونه يزيد من الاستيرادات من قبل المستثمرين الأجانب من السلع الوسيطة وتحويل ايرادها إلى الخارج.(Aemko,٢٠٠٨:٨٥)

٢- تمتلك الشركات المستمرة وضعا خاصا، نتيجة لامتلاكها حق التسعير، وهذا الامر يؤثر في الانتاج المحلي ويعرض المشاريع المحلية إلى مشكلات تصريف منتجاتها.

٣- يلحظ أن اغلب الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو القطاعات ذات مستوى الربح المالي والمؤكد مثل الانتاج النفطي، في حين تدعو الحاجة الفعلية محليا إلى إعادة هيكلة بعض الانشطة مثل الصناعة والزراعة والخدمات إلى استثمارات كبيرة.

٤- يضع المستثمر الأجنبي بعض النقاط التي تعد مهمة منها انشطة البحث العلمي حيث يركز على دعم هذه الانشطة في مراكزهم الرئيسة ويبتعد عن دعم مثل هذه الانشطة على المستوى المحلي.

٥- تكون بعض المشاريع عائقاً امام تطوير الأيدي العاملة المحلية ،وذلك بسبب استخدام تلك الشركات المستثمرة لأنشطة كثيفة رأس المال وضئيلة فرص العمل والتي تنتجها تلك المشاريع.

المطلب الثاني/ سياسات الخصخصة :-

تعد الخصخصة واحدة من السياسات الاقتصادية المهمة التي من شانها النهوض بدافع الانشطة التي فشل القطاع العام في ادارتها ، وهذا الامر غاية في الأهمية كونه يسهم

في تعزيز عمل هذه الانشطة ويعد اللجوء إلى هذه السياسة نتيجة حتمية وذلك بسبب عجز الحكومة (القطاع العام) عن تحقيق التوازن الداخلي على الرغم من الأرقام الكبيرة في النفقات المرجعة لهذه القطاعات ، اذن يكون اللجوء إلى هذه السياسة ضرورة حتمية في معالجة الاختلال لزيادة النمو الاقتصادي ومعالجة ظاهرة البطالة التي أضحت سمة غالبة في الاقتصاد العراقي ، إضافة إلى المنافسة في تمويل المشاريع الأساسية، على هذا الاساس يجب اعتماد دور القطاع الخاص والتسليم بانه بأمكانه تعديل المسار المتعثر لأداء هذه القطاعات ، انطلاقا من مبدأ أهمية مشاركة القطاع الخاص في تعزيز الانشطة الاقتصادية ، يجب على الحكومة الاخذ بنظر الاعتبار عملية التنويع ومقدار الحاجة الفعلية لتفعيل دور هذا القطاع الحيوي لتخصيص المشاريع الانتاجية التي تمتلكها وبيعها للأفراد في القطاع الخاص .(راشواي,٢٠١٤:٤٠)

ان هذا الهدف الأساسي للخصخصة هو دمج الدول النامية بعملية التطور الاقتصادي ،وإعادة هيكلة اقتصاداتها لتتماشى مع التطور الاقتصادي وأنماط الانتاج الحديث وآليات اقتصاد السوق .(بيندا , ٢٠١٥:٨١)

اذن يمكن القول ان الخصخصة هي عملية انتقال الأصول من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، أو هي عملية تحرير النشاط الاقتصادي من قيود القطاع العام ودور الدولة التعقيدي من إدارة وتوجيه ورقابة إلى القطاع الخاص.

ومن وجهة النظر تعد الخصخصة هي السبيل الأمثل لأنقاذ الاقتصاد العراقي والوصول إلى التنوع الاقتصادي يقترن بقدرة القطاع الخاص على تنشيط عمل انشطة القطاع العام الخاملة ونقلها من قطاعات عاطلة إلى قطاعات منتجة تدر الإيرادات.

ويعتمد نجاح الخصخصة على جملة من القواعد الأساسية التي يجب الأخذ بها للوصول إلى المساعي الحقيقية لهذه السياسة وتتضمن:(كوودكو،٢٠١٧:٧٠)

المرحلة الاولى: -

١- أعداد القوانين والتشريعات المحلية التي تتيح الفرصة للقطاع الخاص بممارسة دوره بصورة صحيحة.
٢- اعتماد اختيار الإدارة الكفؤة الماهرة في إدارة المشاريع والوصول بها إلى اهداف السياسة.

المرحلة الثانية: -

١- معالجة مسألة الوظيفة الحكومية المترهلة من خلال خلق وظائف جديدة ذات مردود مالي، تكون فاعلة في انشطة اقتصادية متنوعة.

٢- معالجة مسألة ديون الشركات والمشاريع من خلال الطرائق الفاعلة والايقاع على جزء من رأس مالها ليدخل في عملية الخصخصة.

المرحلة الثالثة: -

اعتماد آليات التحليل المالي وسيلة لتقييم أداء هذه المشاريع باعتماد مبدأ المنافسة في السوق كونه معياراً حقيقياً لثبات نجاح التجربة من فشلها من خلال ادخال أسهم هذه الشركات للسوق للوقوف على الإقبال الحقيقي على قيمتها الفعلية.

المرحلة الرابعة: -

ان تنوع أدوات الخصخصة واشكالها يعد عاملاً صحياً ويترك فرصة للحكومة على اختيار أفضل البدائل للوصول إلى الهدف الأسمى الذي ترسمه عن طريق البيع في السوق المالية والمزايدات والعطاءات.

شكل رقم (١) العلاقة بين التنويع المالي والتنمية الاقتصادية

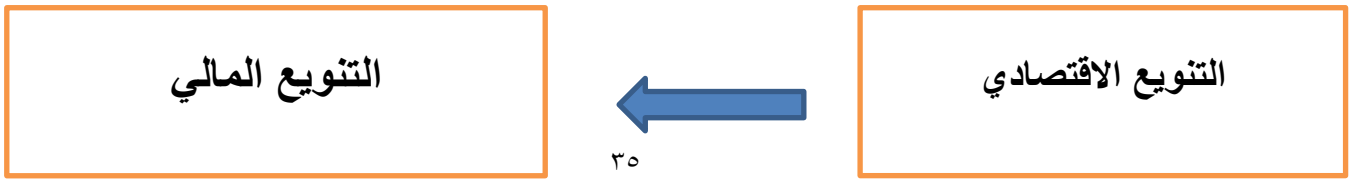

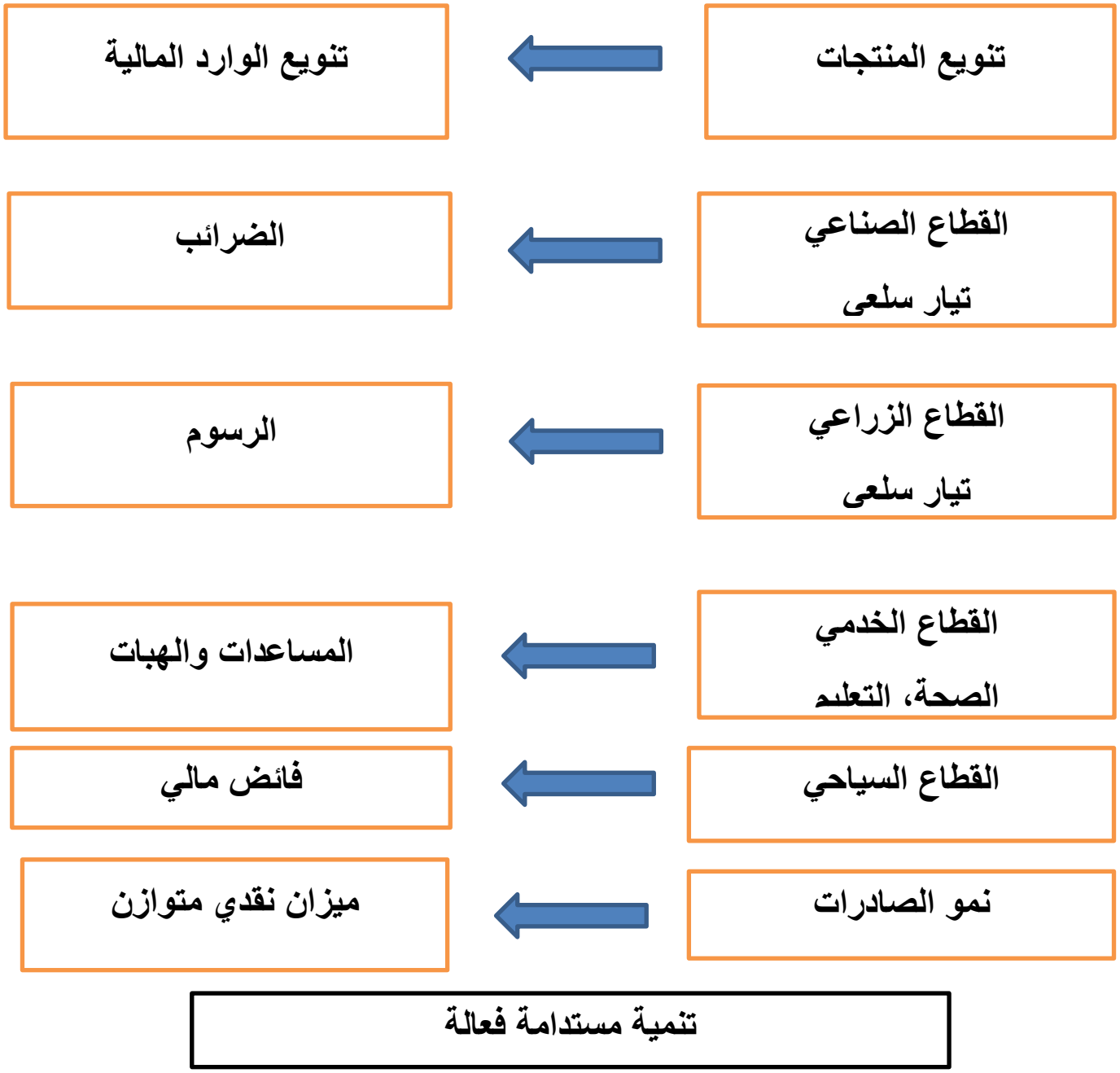

المصدر/ المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على مصدر (د عدنان حسين الخياط، مركز الدراسات الاستراتيجية ـ جامعة كربلاء)

يوضح الشكل البياني اعلاه اليه الحصول على الموارد الاقتصادية بالاعتماد على مفهوم التنويع المالي ، ومن خلال الشكل التوضيحي يتضح لنا ان العلاقات الاقتصادية

بين القطاعات تكون ذات مردود مالي متنوع ، اذن اعتماد مصادر متعددة للدخل يعطي الحرية للحكومة التصرف بصورة طبيعية دون الحاجة إلى الاقتراض او التخوف من الازمات التي تصيب العالم ،ان الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل والخروج من ربقة عنصر الدخل اليتيم لن تتم إلا برؤية واعية تعتمد جملة من السياسات الاقتصادية المتدرجة والصبورة ولكنها ملحة وضرورية لمواجهة الكوارث التي يخلقها الاستمرار في الاعتماد على القطاعات غير الانتاجية، ومن ذلك:

ـ سياسات اقتصادية تحفز الاستثمار وتخلق بيئة أعمال جيدة، وهو أمر لن يتحقق إلا بجملة شروط قانونية ومؤسسية وموضوعية، تتعلق الاولى بمنظومة لوحية محفزة تؤسس لها وتسبقها الشروط الرئيسة لبيئة الأعمال الجالبة للاستثمار، والتي يشكل الأمن والقضاء العادل وسيادة القانون والحكم الرشيد ركائزها.

- تقوية تنافسية الاقتصادات من خلال وضع استراتيجيات تنموية تهدف إلى خلق اقتصاد منوع ومنتج وقادر على تجاوز التبعية الاقتصادية التي يخلقها الارتباط العضوي للقطاعات الريعية بالخارج.

وبغض النظر عن الجدل الذي يدور عادة بين أفضلية القطاعين الزراعي والصناعي وأيهما أقدر على تحقيق رافعة للإقلاع الاقتصادي نحو تحقيق التنمية، فان سياسات تنموية واقتصادية تمكن من توجيه الاستثمارات وجهة تمكن من خلق قاعدة حقيقية تقوم عليها القطاعات الانتاجية في الاقتصاد باتت ملحة في البلدان المعنية، ويتحقق ذلك حينما يكون الإنفاق على اوجه النشاط الاقتصادي انفاقاً استثمارياً وليس انفاقاً جارياً.

ـ دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة والورش الصناعية دعما فنيا وماليا، وتوجيه القطاع المصرفي للنهضة بهذا القطاع الفرعي المهم، وهو أمر يحققه التوجه نحو الاستخدام الواسع لصيغ العمل المصرفي الإسلامي القائمة على المشاركة، حيث تُحقق الوساطة المصرفية هدفها النوعي بتوفير التمويل للآلاف من صغار المستثمرين وجيوش العاطلين، وهو ما سيخلق قاعدة صناعية وطنية تشكل نواة قطاع صناعي وطني هو وحده القادر على خلق قيمة مضافة حقيقية وكبيرة، فضلا عن ان خاصيته كقطاع انتاجي تقضي على كل سلبيات سوء توزيع الدخل المسؤولة عن الفقر النقدي وفقر القدرات المسؤول مسؤولية مباشرة عن تخلف البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء.

لقد ان الاوان لان تخرج البلدان العربية من معادلة التابع الذي يقتصر دوره على توفير خامات الصناعات الثقيلة والخفيفة للعالم الصناعي، ثم يكون عليه ان يستورد حتى الإبرة في عملية تبادل عولمتها كاذبة، قائمة على تحفيز الاستهلاك واحتكار التكنلوجيا، ولعل أهم الاستراتيجيات في هذا السبيل هي السعي إلى تكوين اقتصاد متطور بعيد عن اقتصاد الريع الواحد الذي يقوم على تحسين التعليم وتحديثه والإنفاق عليه بما يمكن من رفع المحصلة من الموارد المالية والبشرية واستدامة التنمية

بـالتطور التكنولـوجي المـدعوم بتشـكيل ثقافـة هـي وحـدها الكفيلـة بتحقيـق تقـدم اجتمـاعي واقتصادي حقيقي، وتلك هي التنمية المستدامة.

المبحث الثالث

المطلب الاول / النفقات العامة

يمكن تعريف النفقات العامة بانها " مبلغ نقدي تقوم الدولة او شخص عام بإنفاقه بقصد تحقيق منفعة عامة " (الجنابي ، ١٩٩٠ :٥٧) . من خلال التعريف نستنتج ان النفقات العامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية ، إذ أن العنصر الاول هو ان النفقات العامة مبلغ من النقود حيث ان شيوع النظام النقدي والتخلي عن نظام المقايضة ، إذ أصبح للدولة دور في انفاق المبالغ النقدية للحصول على السلع والخدمات المتنوعة لتلبية المتطلبات (العلي وكداوي ،١٩٨٨:٩٠) . فضلا عن العنصر الثاني هو ان النفقات العامة يقوم بها شخص عام ، ويعد الإنفاق العام هو قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة مثل الدفاع والأمن والقضاء وكذلك بناء المشاريع الاقتصادية ، فضلاً عن التحويلات الحكومية كالرعاية الصحية و الضمان الاجتماعي . أما العنصر الثالث إذ فيتمثل بالغرض من النفقات ، عندما تكون النفقات عامة يجب ان تحقق من انفاقها منفعة عامة ، ويعد هذا مفهوماً يحدد الاعتبارات السياسية والاجتماعية (العبيدي ،٢٠١١:٢٣٤) . وكذلك يمكن تعريفها بانها " مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها وهيئاتها و وزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتَمّع " ((ناشد ،٢٠٠٠:٢٧)) . او هي " عبارة عن مبلغ من المال تقوم بدفعه الخزانة العامة بعد ان تقره السلطة التشريعية ليقوم الشخص العام بإنفاقه من أجل توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية " (٢٢١: ١٩٩٨، Mithani) . وخلاصة لما سبق يمكن القول أن النفقات العامة هي أي مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة وهدفه تلبية حاجات عامة ، إذ يمكن تقسيم النفقات على نوعين وكما يأتي :

١ . النفقات الجارية (التشغيلية)

يمكن تعريفها بأنها " هي النفقات التي لا يترتب على انفاقها زيادة في رأس المال الانتاجي، وكذلك تتسم بالدورية والتكرار، وتُعدّ هذه النفقات ضرورية لتسيير إدارة

المرافق العامة للدولة " ((عبد المجيد و عثمان ،٢٠٠٢:٤٧٤)) ، وكذلك النفقات الحكومة تشمل السلع والخدمات وتكون على نوعين هما ((زيني ،١٩٨٥:٢١٢))

أ . تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي من جهة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للمجتمع ، وكما تتَمّثل بما يمكن ان تقدمه الدولة من نفقات و خدمات عامة ، وما تستلزمه من سلع واجور مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة ، وكذلك تشمل هذه النفقات الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها ، فضلاً عن حاجة الحكومة من التيار الحقيقي وكذلك مشتريات الحكومة للأغراض العسكرية .

ب . تتمثل بالنفقات التحويلية، إذ تتضمن الإعانات والمساعدات الاقتصادية و الاجتَمّاعية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية و الاجتَمّاعية .

٢ . النفقات رأسمالية (الاستثَمّارية)

وهي " تلك النفقات التي تشمل النفقات التي تصب في زيادة الرصيد الحكومي "، إذ هي تتعلق بتنمية مهارات و قدرات الوزارات الحكومية على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الانتاجية ، ومثال هذه النفقات بناء السدود وانشاء وحدات الطاقة الكهربائية، كما تتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة فهي تتغير دائما تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وتواجهها الحكومة عن طريق الإيرادات الرأسمالية كالقروض العامة . وتؤدي النفقات الحقيقية بوجه عام لزيادة الدخل القومي سواء كانت نفقات جارية تؤدي إلى خلق العديد من الخدمات العامة التي يستفيد منها مجموع المواطنين، او نفقات استثمارية إذ تسهم في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي وتودي تبعا لذلك لنمو حجم الدخل القومي ((غدير ،٢٠١٠:٥١٢)) . إذ يمكن أن تنقسم النفقات الاستثمارية إلى ((يونس ،٢٠١٥:١٨٧)) .

أ . نفقات استثمارية (مباشرة) : التي تتمثل في إقامة المشاريع الصناعية والزراعية ، والتي يترتب عليها انتاج سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ،

وتخفف من الضغوط التضخمية، وكذلك تُحسَّن الميزان التجاري ،وتؤدي إلى زيادة العرض الكلي، ومِنْ ثَمّ زيادة الصادرات.

ب . نفقات استثمارية (غير مباشرة) : التي تتمثل بإقامة البنى الارتكازية التي تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي ، وزيادة الانتاج والتي تحتاج إلى وقت أطوال لإقامته لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها .

الإنفاق الحكومي أداة تستخدمها الحكومة للتأثير على مستوى الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار بمستوى الأسعار، وزيادة مستوى التشغيل وخفض البطالة وبما يؤدي ارتفاع مستوى الإنتاج والدخل . ويمكن إيضاح هذا الأثر عبر تحليل عمل المضاعف الحكومي وفق الآتي(ساموبلسون ونوردهاوس ،٢٠٠١: ٤٩٥-٤٩٦) .

شكل (٢)

ميكانيكية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي

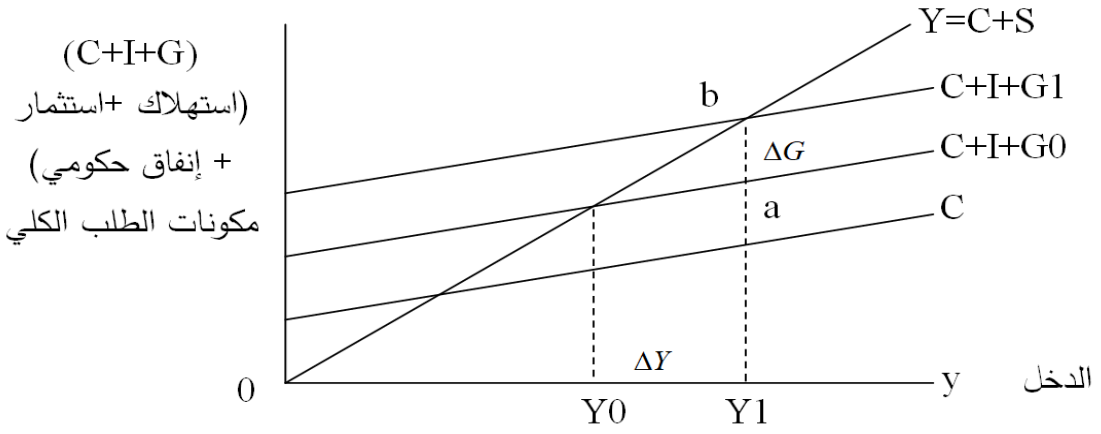

المصدر: مايكل أبد جمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٨٨،١١٦.

و يتضح من الشكل أعلاه ان الخطوط (C+I+G٠,C) تمثل دالة الاستهلاك ودالة الإنفاق الكلي الاستهلاك + الإنفاق الحكومي + الاستثمار الخاص) على التوالي ، وتمثل مقدار التغيير في الإنفاق الحكومي والدخل على التوالي، وان للانفاق الحكومي تأثيرات مضاعفة في الدخل، وذلك من خلال مضاعف الإنفاق العام الذي يتحدد

بالميل الحدي للاستهلاك ، وعليه فان مضاعف الإنفاق الحكومي لكي نشتق مضاعف الإنفاق الحكومي للمشتريات الحكومية لأُبدّ من تحديد المستوى التوازني للدخل المناظر للمشتريات الحكومية Go، ونحصل على هذا المستوى من الدخل بإحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن: العرض الكلي= الطلب الكلي (Y=C+I+G) وأن C=a+bY، I=I۰ ، G=G۰ وهو مقلوب الميل الحدي للادخار .

مضاعف الإنفاق $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - MPC}$

وهناك انفاق أخر في الموازنة العامة يمثل ثمن على الموازنة يضاف إلى ثمن الإنفاق وهو تسديد أقساط وفوائد الدين وهناك انواع منه ما يلي:

١ – الدين العام الداخلي : "يمثل الدين العام الداخلي القرض الذي تقوم الدولة بعقده داخل حدودها الاقليمية ، ويكون الاكتتاب فيه بين الدولة والمواطنين المقيمين على أرض الدولة، فيمكن ان يكون الاشخاص هنا طبيعيين او معنويين مقيمين في اقليم الدولة دون مراعاة لجنسيتهم، ويكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية " (دردوري و الاخضر ،١٢٨:٢٠١٨) . هنالك مصادر يمكن ان تلتجئ أليها الدولة في عملية التمويل النفقات العامة الداخلي واهمها ما يأتي :

أ – الاقتراض من الجمهور: تقوم الحكومة بعملية الالتجاء إلى الاقتراض من الجمهور لكي تتمكن من سدّ العجز في موازنتها السنوية .

ب – الاقتراض من القطاع المصرفي (المصارف التجارية): يتحدد هذا الاقتراض لسد كمية العجز في الموازنة الحكومية بقياس الاحتياطيات الفائضة التي في حوزة المصارف التجارية،

ت – الاقتراض من البنك المركزي: هناك طريقتان للاقتراض من البنك المركزي، الطريقة المباشرة (السحب على المكشوف) أَمّا الطريقة الثانية فهي الطريقة غير المباشرة (بيع السندات الحكومية).

٢ – الدين العام الخارجي : "يتمثل هذا الجزء واحداً من اهم الأمور التي تأخذها الحكومة بنظر الاعتبار كونها تمثل جانب المطلوبات للغير سواء كانت حكومات او

مؤسسات دولية او مصارف اجنبية " (العبيدي ،١٦٥) . كذلك توجد هنالك الكثير من المصادر التي يمكن ان تلتجئ إليها الدولة في عملية تمويل الإنفاق العامّ الخارجي، سوف يتم بيان أَهمّها:

أ – القروض الخارجية: يحتل هذا المورد موقعاً مهماً بالنسبة للبلدان النامية، والذي يخصص للاستهلاك والاستثمار ويمكن ان يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد المتلقي فيما لو أحسن استعماله . وميزة القروض الخارجية انها تمكن البلد المتلقي للقرض من السيطرة المتكاملة على الأموال، وليس من حق الجهات المقرضة التدخل ، ولكن للقروض التزامات ثابتة ومحدودة والمتمثلة بخدمة الدَّين من أقساط وفوائد تكون أعباء مالية في حالة عدم استعمالها بشكل فعَّال ونحو المشاريع الانتاجية (بخيت ،٢٥:٢٠٠٢).

ب – المساعدات والمعونات: تحدث المساعدات والمعونات الاجنبية دوراً مهماً في تأمين الغذاء، والدواء، والتعليم، والصحة، والخدمات الأَخرى إلى عدد كبير من البلدان النامية ولاسيما البلدان الأقل فقراً، وتأخذ المساعدات او المعونات أما شكلها النقدي او على شكل سلع وخدمات، وتكون باتجاهين (أبو هات ،٢٠٠٤: ٥) . إذا كانت المعونة ملزمة الرد فتسمى بالمساعدة وهي بمثابة قروض ميسرة كالمساعدات الانمائية التي تم إعطاؤها إلى البلدان النامية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. إذا كانت المعونة غير ملزمة الرد فتسمى بالهبة او المنحة وهي عبارة عن انتقال رؤوس الأموال بشكلها العيني او النقدي من دولة مانحة إلى دولة محتاجة من دون مقابل وغالباً ما تتخذ شكل سلع وخدمات ((Herrick P.kindleberger ،١٩٨٨ :٤٤٦)) .

ت – الاستثمار الأجنبي: ويقصد به انتقال رؤوس الأموال بين البلدان بفكرة التوظيف، ويكون الانتقال بشكل نقدي او مادي (سلع وخدمات)، ويمثل الشكل النقدي كل الصور سواء أكانت نقوداً سائلة أَم اوراقاً مالية او صكوكاً او سندات (الحسناوي ، ١٤٥،١٩٨٧) . وعلى الرغم من معرفة البلدان النامية للمخاطر التي تتعرض لها من

الاستثمار الأجنبي ، إلا ان الرغبة في جذب الاستثمار الأجنبي يمكن ملاحظتها عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي والقوانين المساندة لدخول الاستثمار فضلاً عن الضمانات والمزايا المقدمة لجذب الاستثمار . ويعود هذا الاندفاع إلى الاقتناع بان تدفق رؤوس الأموال بهيئة استثمارات يكون أفضل من تدفقها بشكل قروض (الصادق و الوهاب ،١٩٩٦:٤٦) . والدين وأقساطه وفوائده هي نتيجة لانفاق سابق عن غير تحويله لهذا الدين فيما يتم تحمله مستقبلاً للدين العام على الموازنة العامة .

المطلب الثاني / الايرادات العامة :

تعد الإيرادات العامة الشق الرئيس من وسائل الموازنة العامة ،إذ تمّكن هذه الايرادات الحكومة من القيام بمهامها ازاء مواطنيها واقتصادها ، و تعرف الإيرادات العامة على انها " الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر محددة ومعروفة لتغطية نفقاتها العامة "(عبد الجبار ،٢٠١٠:١٨) . وبالنظر للتطور المستمر في النفقات العامة إذ يتطلب ذلك تطورا في الإيرادات العامة من خلال زيادتها، وتعدد انواعها ، إذ ويمكن تقسيم الإيرادات على النحو الآتي (الجنابي ،٢٠١١:٥٧) .

١. الإيرادات الدورية

" هي محصلة فعلية للأموال بصورة دورية ومنتظمة أي بصورة مستَمّرة، وهذه الاستَمّرارية إما ان تستند إلى نص قانوني خاص يقتضي بهذه الاستَمّرارية والتجدد مثل الضرائب او لنشأ عن طبيعة الموارد نفسها مثل الدومين والرسوم وغيرها " .

٢. الإيرادات الاستثنائية

" هي إيرادات غير اعتيادية تحصل عليها الدولة بصورة غير منتظمة وتلجأ إليها من وقت إلى آخر، عندما تعجز الإيرادات الاعتيادية عن تَمّويل اوجه الإنفاق في الموازنة، يتكون هذا النوع من الإيرادات من القروض و غيرها من الإجراءات النقدية .

هيكل إيرادات الموازنة العامة (٣)

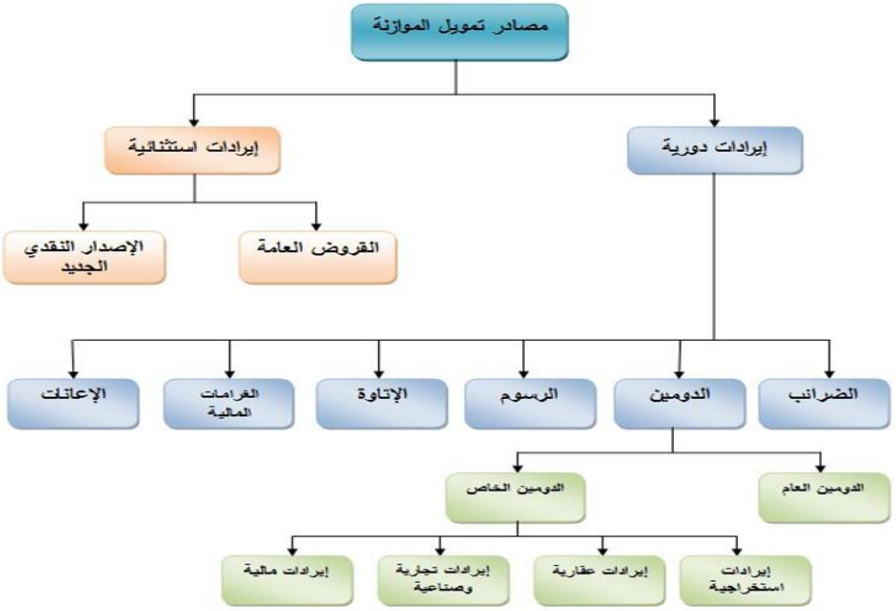

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتَمّاد على:-

رفعت المحجوب، المالية العامة، بدون طبعة، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٧

إذ كانت النسبة الأكبر المتحققة من الايرادات العامة في البلدان المتقدمة من " الضرائب و الرسوم وممتلكات الدولة " ، أما في البلدان النامية وخاصة الريعية فالأمر ليس كذلك ، إذ تشكل الموارد الطبيعية الجزء الأكبر من إيراداتها ، كما يمكن القول ان ايرادات موازنة الدولة تأتي بشكل عام من الضرائب والقروض و مما أدى إلى الإقتصار عليها في الشرح والتوضيح كأهم أدوات السياسة المالية (العلي و كداوي ،١٩٨٩:٢٩) .ويمكن استعراض أهم الايرادات العامة التي تعد أداة مهمة للموازنة العامة وهي:

أ . الضرائب :

إذ تُعدّ الضرائب من المصادر الأكثر أهمية في تَمّويل الموازنة العامة بالإيرادات وخاصة في الدول المتقدمة وتُعَرّف على انها " اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة او إحدى هيئاتها العامة على مورد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء المالية دون مقابل مباشر وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لقدرتها التكليفية " (الجنابي ،٢٠١١:١٣٦) .

كما تشكل الضرائب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتَمّاعية ، فضلاً عن ان دورها الاساس كمصدر تمويل مهم جداً لنفقات الدولة في العصر الحديث

(هيلز ،١٩٨١:٦٣) . كما يمكن تقسيم الضرائب بحسب طريقة الحصول عليها على (ضرائب مباشرة) وتعرف بأنها " الضرائب التي تتخذ من الدخل والثروة وعاء لها، فاذا وقعت في الدخل الجاري للممول كانت الضريبة في الدخل. أما إذا ارتبطت بالثروة الرأسمالية فتكون حينئذ ضريبة على رأس المال " (Jhigan ،١٩٩٦ :٩٣) ". والضرائب غير مباشرة " تعرف بانها " الضرائب التي تفرض على استخدامات الدخل . ورأس المال فتفرض على السلع والخدمات، وهي من الضرائب القديمة، وذات الحصيلة الغزيرة، وكذلك انها سهلة التحصيل وضئيلة التكلفة . والإيرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة هي الإيرادات المتأتية من الضرائب الكمركية ، المكوس ، على الصادرات والاستيرادات وقيم الإنتاج والمبيعات " (الجعويني ،١٩٦٧:١٨٥) . وهناك تقسيمات أخرى للضرائب أضافة إلى هذا التقسيم حيث تقسم إلى (العلي و كداوي ،١٩٨٩:١٤٤) :

شكل (٤)

مخطط توضيحي لهيكل الضرائب

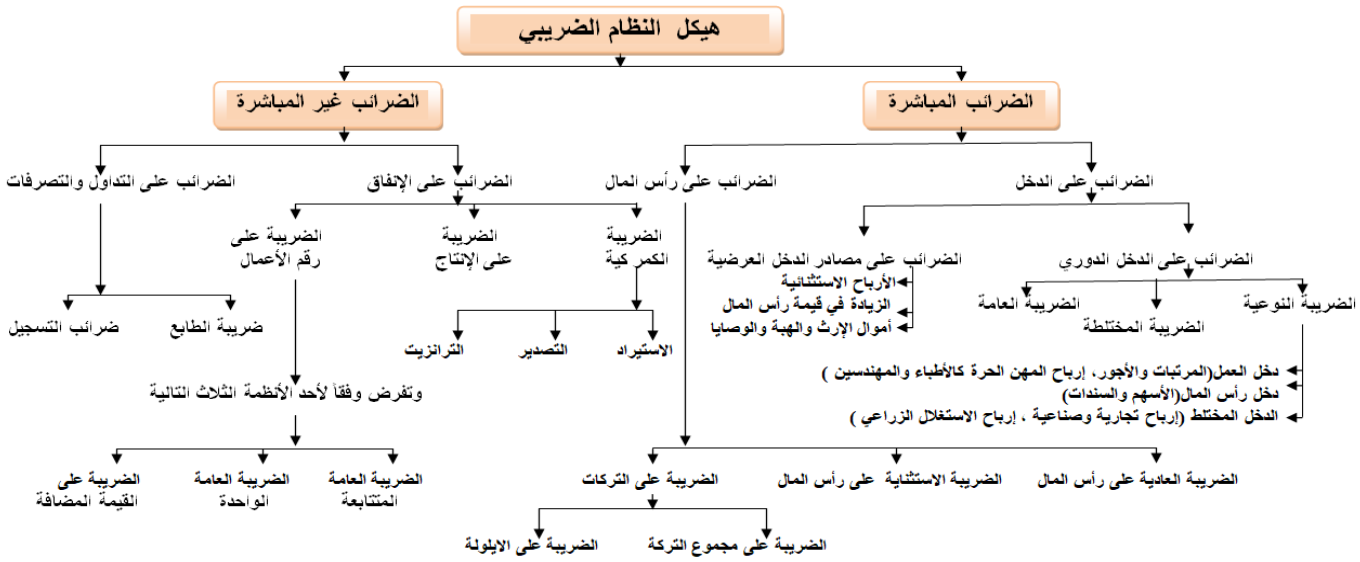

المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر:-

- ابتسام علي حسين العزاوي ، " تحليل اثر العوامل الاقتصادية على الطاقة الضريبية وقياسه في الاقتصاد العراقي للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٠)"،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،٢٠٠٢، ص١٦-٣٥.

ب . القروض :

يمكن تعريف القروض العامة بانها " ديون مستحقة للغير يتعهد المقترض بسدادها خلال مدة زمنية معينة وبمعدل فائدة متفق عليه بين الطرفين (الخطيب و شامية ،٢٧٠:٢٠٠٧) . كما ان الصفة الأساسية التي يمتاز بها القرض هي التعهد بوفائه من دون غيره من ايرادات الدولة ، إذ انه اكتمل على أساس تعاقدي بين الدولة وبين المقرضين ، لذلك فهو يختلف عن الضريبة ، حيث ان ايرادات الضريبة تدخل الخزانة العامة و لا ترد لدافعيها في حين أن ايرادات القرض تدخل الخزانة دينا ، فضلاً عن تعهد الدولة بسدادها مع الفوائد في أجل متفق عليه بين الطرفين (ناشد ،٢٩٥:٢٠٠٨) . كما تلجا الدولة إلى القروض العامة نتيجة لسببين (الجنابي ،٢٣١:٢٠١١) . الاول : هو ان تكون الضرائب في حدها الأقصى ، والثاني: تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة . وهنالك انواع عدة من القروض منها داخلي ، ومنها خارجي وكلاهما يمثل عبئاً على الاقتصاد القومي ، لانه يتوجب إعادة أصل القرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه ، وكما ان القروض الخارجية غالبا ما ترتبط بشروط سياسية معينة ، لذا وجب على الدولة ان تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل كتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الانتاجي

(الخطيب و شامية ،٢٧١:٢٠٠٧). فالدولة عندما تقوم بسداد القرض يعد ذلك وجهاً من اوجه الإنفاق العام الذي يتحتم تدبير الموارد الكافية لمواجهته ، وكذلك من المعروف ان الضرائب هي أهم موارد الدولة فان دافعي هذه الضرائب نفسهم من يتحملون في النهاية عبء القرض العام ، وكلاهما القرض والضريبة العامة يستلزم صدور قانون لكل منهما من قبل السلطة التشريعية ، ولكنهما يختلفان من حيث ان الضريبة تكون اجبارية في حين أن القرض تكون المساهمة فيه اختيارية من جهة

المكتتب ، كما تلجأ الدولة في بعض الاحيان إلى إصدار قروض إجبارية تلزم المواطنين للاكتتاب بها كما يمكن ان تكون بفائدة او بدونها ، فضلا عن ان الضريبة يكون دافعها نهائياً في حين ان القرض يرد ولو بدون فوائد إلى المكتتب (عواضة و قطيش ،٢٠١٣:٩٨٨) .

ويمكن تقسيم القروض على ثلاثة انواع رئيسة وهي (خصاونة ،٢٠١٤: ١٢٣-١٢٤) .

١ . القروض العامة

من حيث الطريقة تنقسم إلى :

أ. قروض اختيارية : " وهي القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية "

ب. قروض إجبارية : " وهي تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية إجباريا، علما ان هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط " .

٢ . القروض العامة من حيث مدة السداد وتقسم إلى :

أ. قروض قصيرة الأجل : ومدة سدادها لا تزيد عن سنة وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة .

ب . قروض متوسطة الأجل : تتراوح مدتها من سنة إلى ٥ سنوات.

ج . قروض طويلة : هي تلك التي تزيد مدتها عن ٥ سنوات .

٣ . القروض العامة من حيث مصدرها وتقسم إلى :

أ . القروض الداخلية : " وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية ، بمعنى آخر هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين

داخل إقليم الدولة ،هذا النوع من القروض لا يؤثر في الثروة الوطنية ، كما لا يؤثر في سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات وانما يؤدي فقط إلى إعادة توزيع الدخل القومي " .

ب . القروض الخارجية : " وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومة أجنبية او شخصاً طبيعياً او معنوياَ او المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي او البنك الدولي " .

تقسيم القروض (٥)

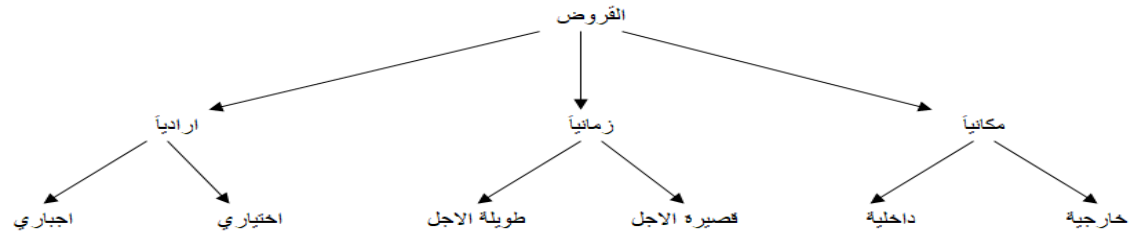

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على محمد خصاونة ، " المالية العامة " ، ط١، دار المناهج، عمان، ٢٠١٤، ص ١٢٤-١٢٣.

وتختلف أهمية انواع الإيرادات بحسب نظام الدولة الاقتصادي وقدراته المالية وحجم الناتج و الدخل فيه والتوجهات الاجتماعية ومستوى الدولة متقدمة كانت ام ناميه رأسمالية ام تتبع نظاماً اقتصادياً أخر ويمكن توضيح جزء منها .

١. ايرادات الدولة من أملاكها (الدومين): ويقصد به ما تملكه الحكومة من مختلف الأنواع (عقارات ، مزارع ، مصانع)((طاقة والعزاوي ،٢٠٠٧: ٧٧-٨١)) . وينقسم على:

أ . الدومين العام : " هو ما تملكه الحكومة وفقا للقانون وتهدف من خلاله إلى تلبية الحاجات العامة للأفراد والمقيمين ، مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة...الخ " .

ب . الدومين الخاص : " فهو كل ما تمتلكه الدولة ملكية خاصة ويخضع لأحكام القانون الخاص وهو لا يخصص للنفع العام ويعدُّ مصدراً مالياً مهماً للدولة مثل الدومين الزراعي والصناعي والتجاري والدومين المالي " .

٢ . الرسوم : " ويعرف الرسم بانه مبلغ نقدي جبري يدفعه الأفراد للدولة او أحد هيئاتها مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه منها ، ويقترن النفع الخاص الذي يحققه الأفراد بالنفع العام الذي يحصل عليه المجتمع من خلال تنظيم العلاقة بين الهيئات والأفراد ، فيما يتعلق بأداء الخدمات العامة " (العلي وكداوي ، ١٩٨٩،٢٩) .

٣. الإعانات : إذ تكون هذه الإعانات من جهات داخلية أو خارجية أيْ انها مبالغ نقدية تحصل عليها الدولة من أفراد المجتَمّع، او من جهات هيئات خاصة او هيئات حكومية او منظمات حكومية، ويمكن ان تأخذ هذه الإعانات إشكالاً عينية او نقدية او الشكلين معاً (خلف ،٢٠٠٨:٢٧٠) .

الأثار المباشرة للنفقات العامة في الناتج القومي .

تعمل النفقات العامة على زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع فهي تنمي عوامل الانتاج كماً و نوعاً ، فالنفقات العامة الاستثمارية تؤدي إلى زيادة رأس مال المجتمع و زيادة قدرته على الانتاج ، كما ان النفقات العامة الاستهلاكية تسهم أيضاً في زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع بطريق غير مباشر مثل الإنفاق العام على الصحة و التعليم و الاعانات و غيرها تساهم في استقرار الأفراد صحياً و نفسياً و مادياً فيرتفع مستوى انتاجهم ، فضلاً عن ان النفقات العامة هي جزء من الطلب الكلي الفعّال وفقا لمبادئ كينز ، و لا شك ان زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يسهم فى زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع خاصة اذا كان المجتمع يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل او العرض الكلي يتمتع بمرونة بحيث يستجيب لزيادة الطلب أما إذا كان الوضع غير ذلك فسوف يظهر التضخم و ارتفاع الأسعار (ناشد ،٢٠٠٠:٢٩٥) . إذ ينبغي توضيح تأثير الانواع الرئيسة للنفقات العامة .

٢- أثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي :

تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي ، وذلك من خلال ما تقوم به الدولة في سبيل اشباع الحاجات العامة من انفاق قد يتخذ صورة شراء سلع تتعلق بأداء الوظيفة العامة ، او الخدمات الاستهلاكية مثل الخدمات التعليمية ،والصحية، والأمن، والقضاء

،والـدفاع، وهـو مـا يعـرف بالاسـتهلاك الحكـومي العـام ، كمـا يشـير بعـض الاقتصـاديين إلـى ان هـذا النـوع مـن الإنفـاق يمثـل تحويـل الاسـتهلاك مـن الأفـراد إلـى الدولـة ونتيجـة لـذلك لا تـؤثر تلـك النفقـات فـي الاسـتهلاك الكلـي ، فضـلا عـن ان الدولـة تقـوم بتخصـيص جـزء مـن النفقـات العامـة لـدفع (رواتـب واجـور المـوظفين والمتقاعـدين)، ويتجـه الجـزء الاكبـر مـن هـذه الـدخول الموزعـة لإشـباع الحاجـات الاسـتهلاكية الخاصـة مـن السـلع والخـدمات ، ومـن خـلال دخـول الافـراد هنـا سـتؤدي إلـى زيـادة الاسـتهلاك ،وهـذا يـؤدي إلـى زيادة الانتاج من خلال عمل المضاعف (العجارمة ،٢٠٠٠: ١٢٠ -١٢٤) .

٣- الآثار غير المباشرة للنفقات العامة في الانتاج والاستهلاك .

تـؤثر النفقـات العامـة بشـكل غيـر مباشـر فـي كـل مـن الاسـتهلاك والانتـاج مـن خـلال الأثـر الخـاص بعـاملي المضـاعف و المعجـل ، ويـرتبط أثـر النفقـات العامـة فـي الاسـتهلاك بـالأثر المترتـب فـي الانتـاج نتيجـة لفعـل كـل مـن العـاملين المتقـدمين معـاً، فالنفقـات لا تـؤثر فقـط فـي الاسـتهلاك بتـأثير المضـاعف ، ولكنهـا تعـود فتـؤثر فـي الأنتـاج كنتيجـة غيـر مباشـرة لعمـل المضـاعف نفسـه ، وكـذلك يمكـن القـول بالنسـبة لأثـر عامـل المعجـل انـه لا يـؤثر فـي الانتـاج فقـط ولكنـه يعـود فينـتج أثـره غيـر المباشـر علـى الاسـتثمار أيضـاً (اسـماعيل ،٢٠١٦: ١٢٣-١٢٤) . فضـلاً عـن ان أثـر المضـاعف مباشـرة علـى الـدخل والنـاتج القـومي ، إلا ان التغييـر النهـائي فيهمـا لـيس دائمـا مسـاوياً للتغييـر فـي السياسـات ، بسـبب وجـود العوامـل التـي تزيـد او تقلـل مـن فعاليـة السياسـة الماليـة، ، ويعـرف المضـاعف بأنـه " نسـبة التغيـر فـي الـدخل إلـى حجـم التغيـر المبـدئي فـي نـوع الإنفـاق الـذي نتجـت عنـه تلـك الزيـادة " (ناشـد ،٢٠٠٠: ٣٥) . كمـا يوضـح المعجـل أثـر التغيـر فـي الـدخل والاسـتهلاك علـى الاسـتثمار ، حيـث تـؤدي الزيـادة الاوليـة فـي الإنفـاق إلـى زيـادة الطلـب علـى السـلع الاسـتهلاكية ، وهـذا يتطلـب مـن المنتجـين توظيـف الآلات والمعـدات الضـرورية اللازمـة لزيـادة الانتـاج ، وبـذلك تـؤدي الزيـادة فـي الطلـب علـى الاسـتهلاك إلـى زيـادة الاسـتثمارات الجديـدة او المولـدة لانشـاء طاقـات انتاجيـة جديـدة ، أمـا إذا كانـت الاسـتثمارات القائمـة لا تعمـل بكامـل طاقتهـا الانتاجيـة ، فـإن زيـادة الطلـب علـى الاسـتهلاك سـتتم مواجهتهـا من خـلال تشـغيل الطاقـات المعطلـة ، أي لـن تـؤدي إلـى خلـق

استثمارات جديدة ، وهذا يعني انه لن يكون هناك أثر للمعجل (عبد الهادي واخرون ،٢٠١٣:٣٢٩) .

الفصل الثاني/ تحليل الواقع المالي العراقي

تمهيد

يتفق اغلب الاقتصاديين العراقيين على ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز وباقي انشطته الاقتصادية متهالكة، فالقطاع الزراعي شبه عاجز عن تلبية حاجة السوق الفعلية من المحاصيل الزراعية بانواعها والقطاع الصناعي متهالك تماماً وغير قادر على مواجهة التطور الهائل في هذا القطاع ويرافق هذا التدهور المعدلات العالية في النمو السكاني من دون وضع خطط حكومية فاعلة لتحديد هذا المعدل نحو مستويات منخفضة والسيطرة على تناميه بمعدلات مرتفعة.

ويعد الهاجس السياسي واحداً من المعضلات الكبيرة التي تقف عائقا امام التنمية الاقتصادية، حيث يشكل عدم الاستقرار السياسي إدارة طاردة للاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى الخارج.

ان من يصف الاقتصاد العراقي يستطيع القول انه اقتصاد قائم على استخراج النفط ،وبيعه وتوزيع إيراداته على شكل أجور ورواتب على موظفي القطاع العام ومقابلة الحاجات الحكومية من أموال لتسيير أمور الدولة ، وهنا نقف امام مفهوم جديد بعيد عن الدولة الريعية ، فالدولة الريعية على الرغم من اعتمادها على ريع واحد الا انها تقوم على تنمية الانشطة الخاملة من خلال الاستفادة من فوائض الريع الواحد ، وهذا الامر لا يحدث في الاقتصاد العراقي فطوال خمسة عقود لم يشهد الاقتصاد العراقي أي تطور فيما يخص القطاعات الرئيسة (الصناعة ، الزراعة التجارة) بل ان ما يحدث هو زيادة استخراج النفط وبيعه ، توقف هذا الامر لمدة إحدى عشرة سنة بسبب العقوبات الأممية على العراق ،ومن ثم عاد تحت مسمى قانون النفط مقابل الغذاء .

المبحث الاول

تحليل واقع هيكل النفقات العامة

تُعدّ النفقات العامة الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها الهادف لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكما ان النفقات العامة هي وسيلة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحكومة ضمن برامجها الاقتصادية والاجتماعية الحكومية، وتمثل أيضاً جزءاً مهماً ورئيساً من الطلب الكلي.

ان الموازنة العامة بعد عام (٢٠٠٣) تتميز بارتفاع المبالغ المخصصة منها من للنفقات الاستثمارية غير انها لا تؤدي إلى رفع الطاقات الانتاجية في البلد، لذا زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي أتجهت نحو الاستيراد من الخارج لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي، مما يؤدي إلى قلة او شحة الموجودات من العملات الصعبة بما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وبهذا فقد اخفقت الموازنة العامة عبر سياستها المالية في بناء قاعدة قوية للنمو الاقتصادي وبهذا اتجهت نحو الإنفاق الجاري مع استمرار ضعف القاعدة الانتاجية المحلية وبهذا اتجه الميل نحو الاستهلاك وأهمل الجانب الاستثماري (مهدي،٢٠١٥:١١٤).

يمكن لنا أن نلحظ من خلال الرجوع إلى بيانات الجدول (١) ان النفقات العامة تراجعت وبمعدل سلبي بلغ (-١٦.٩) في العام ٢٠٠٥ عن ما كانت عليه في العام ٢٠٠٤ وتعد هذه المدة الوحيدة التي شهدت تراجعا في حجم النفقات العامة ، من الملاحظ ان النفقات اخذت بالارتفاع وبصورة تدريجية في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت في العام ٢٠٠٦ (٤١%). وكانت هذه الزيادات المستمرة في حجم الإنفاق العام تعود إلى جملة من العوامل يأتي في مقدمتها ارتفاع اسعار النفط عالميا الامر الذي ساعد الحكومة على تلبية حاجاتها من الاموال المتحققة نتيجة الفوارق السعرية المتوقعة عن الفعلية .

واستمرت هذه الارتفاعات في النفقات العامة بمعدلات نمو موجبة وخاصة عام (٢٠٠٨) الذي حقق (٥٩٤٠٣٣٧٥) مليون دينار وذلك لزيادة الفوائض المالية المتحققة من خلال زيادة اسعار النفط ، في حين شهدت نسبة النفقات العامة من الناتج

المحلـي الاجمـالي ارتفاعـاً بلـغ (٣٧.٨٣%) مليـون دينـار، وتعـود هـذه الزيـادة فـي نسـبة النفقـات العامـة إلـى النـاتج إلـى زيـادة اسـعار الـنفط ،وإلـى صـدور قـانون الرواتـب، وزيـادة التعيينات في دوائر الدولة، وإعادة المفصولين السياسيين.

الجدول (١)الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤– ٢٠٢٠) (مليون دينار عراقي)

	النفقات العامة ١	معدل نمو % ٢	الناتج المحلي الاجمالي اسعار جارية ٣	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي% ٤
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	–	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	٦٠.٣٣
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	-١٧.٨٧	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	٣٥.٨٦
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٤٧.١٣	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	٤٠.٥٩
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٠.٥٧	١١١٤٥٥٨١٣	٣٥.٠١
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٥٢.١٩	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٣٧.٨٣
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	-١١.٥٠	١٣٠٦٤٢١٨٧.٠	٤٠.٢٣
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	٣٣.٤١	١٦٢٠٦٤٥٦٥.٥	٤٣.٢٧
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦	١٢.٢٩	٢١٧٣٢٧١٠٧.٤	٣٦.٢٣
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٦	٣٣.٤٩	٢٥٤٢٢٥٤٩٠.٧	٤١.٣٥
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	١٣.٣٠	٢٧٣٥٨٧٥٢٩.٢	٤٣.٥٤
٢٠١٤	١١٥٩٣٧٧٦٢	-٢.٦٧	٢٦٦٤٢٠٣٨٤.٥	٤٣.٥١
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	-٣٩.٢٧	١٩٤٦٨٠٩٧١.٨	٣٦.١٦
٢٠١٦	٧٥٠٥٥٨٦٥	٦.٦١	١٩٦٩٢٤١٤١.٧	٣٨.١١
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	٠.٥٧	٢٢١٦٦٥٧٠٩.٥	٣٤.٠٥
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٩	٧.١٣	٢٦٨٩١٨٨٧٤.٠	٣٠.٠٧
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٣	٣٨.١٤	٢٦٢٩١٧١٥٠.٠	٤٢.٤٩
٢٠٢٠	٧٦٠٨٢٤٤٣	-٣١.٩٠	١٩٨٧٧٤٣٢٥.٤	٣٨.٢٧

المصدر:

- العمود (٣،١) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات (٢٠٠٤–٢٠٢٠). ووزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،الحسابات القومية ، لسنوات مختلفة.
- العمود (٤،٢) من عمل الباحث .

الشكل (٦)

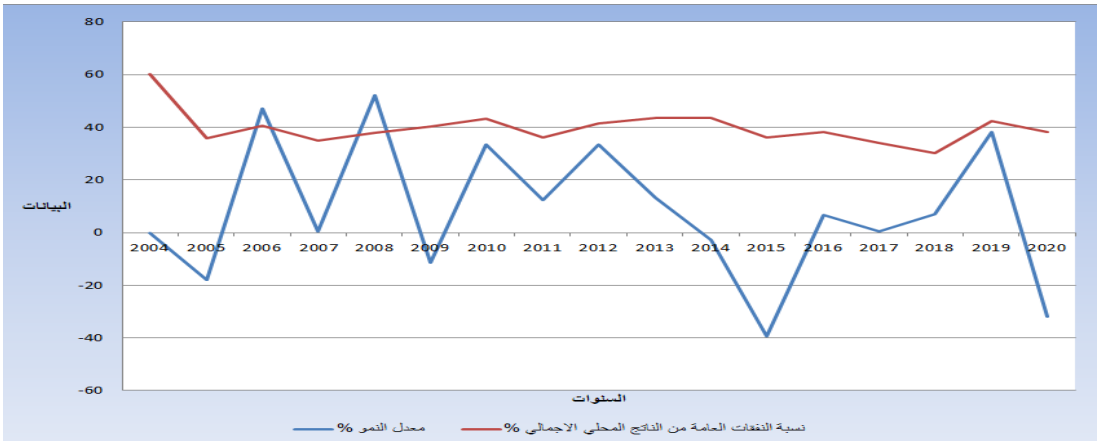

النفقات الجارية

النفقات الجارية وهي التي يتم إعدادها لأغراض تمويل الإنفاق الجاري الحكومي وهدفها تقديم الخدمات المتنوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كخدمات الدفاع والأمن والعدل والتعليم والرئاسات الثلاث في الدولة والخدمات الثقافية والاجتماعية وخدمات المرافق العامة وما ينفق في مجالات الأبحاث العلمية، حيث تمثل هذه النفقات الاستهلاك الحكومي (القريشي،٢٠١٢:٤٠٢)، ويمكن توضيح تطور النفقات الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) من خلال الجدول(١) والشكل (١٢) أعلاه:

يتضح من الجدول (١)، تراجع الإنفاق الجاري في عام (٢٠٠٥) إلى (٢١٨٠٣١٥٧) مليون دينار عما كانت عليه في السنة السابقة أي (٢٩١٠٢٧٥٨) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٢٥.١-%)، ذلك بسبب تراجع الايرادات بشكل عام من (٩٠.٦١%) عام (٢٠٠٤) إلى (٨٢.٦٦%) عام (٢٠٠٥)، فيما أرتفع الإنفاق الجاري عام (٢٠٠٦) إلى (٣٢٧٧٨٩٩٩) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٥٠.٣%)، ان سبب هذه الزيادة في النفقات الجارية هي بسبب التراجع الأمني في العراق، فضلا عن زيادة رواتب القطاع العام .

في حين ارتفعت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة إلى (٨٤.٤٦%)، ارتفعت النفقات الجارية بمعدلات نمو موجبة في عام (٢٠٠٨) إذ حققت

(٤٧٥٢٢٧٠٠) مليون دينار بمعدل نمو بلغ(٥١.٨%)، إذ ان سلم الرواتب الجديد عام (٢٠٠٨) هو سبب زيادة الإنفاق العام عام (٢٠٠٨) وبنسبة مساهمة بلغت (٨٠%) من النفقات العامة، ويعود هذا الانخفاض في النسبة ألى زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من الزيادة في النفقات الجارية لا سيما الرواتب والأجور. وقد شهد عام (٢٠٠٩) انخفاضاً في النفقات الجارية إلى (٤٢٠٥٣٦٢٠) مليون دينار عنها في عام (٢٠٠٨) بمعدل نمو سالب بلغ (١١.٥-%) ، ويعزى ذلك الانخفاض إلى أزمة الرهونات العقارية التي اثرت بانخفاض أسعار النفط العالمية مما أثر على الإنفاق العام. أما في عام (٢٠١٠) فقد عادت النفقات الجارية إلى الارتفاع إلى (٥٤٠٠٣٣٣٤.٢) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٢٨.٤%)، بينما انخفضت نسبة النفقات الجارية عن النفقات العامة إلى (٧٧%) . عما كانت عليه في عام (٢٠٠٩) ، استمرت هذه الارتفاعات حتى عام (٢٠١٤) الذي سجل انخفاضاً في النفقات الجارية إلى (٧٧٩٨٦١٩٩) مليون دينار عما كانت عليه عام (٢٠١٣) حيث بلغت (٧٨٧٤٦٨٠٦) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٢.٥-%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة إلى (٦٧.٢٦%)، أما في عام (٢٠١٩) فقد عادت النفقات الجارية إلى الارتفاع إلى (٨٧٣٠٠٩٣٣) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٣٠.٢%)، في حين انخفضت نسبة النفقات الجارية عن النفقات العامة إلى (٧٨.١٤%). عما كانت عليه في عام (٢٠١٨)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع اغلب مكونات الإنفاق الجاري لاسيما النفقات الرأسمالية، المستلزمات الخدمية، المستلزمات السلعية بنسبة (٣٤٤.٤%، ٢٣٨.٥%، ١١٢.٤%) على التوالي، فيما ارتفعت باقي أبواب الصرف بنسب متفاوتة تراوحت بين (٨٦.٦%) كحد اعلى، و(١٣.٤%) كحد ادنى، بالمقابل سجل الإنفاق على الالتزامات والمساهمات انخفاضا بنسبة (١٩.٣-%)(التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٩: ٤٨).

شهدت النفقات الجارية انخفاضاً عام (٢٠٢٠) بلغت (٧٢٨٧٣٥٣٨) مليون دينار وبمعدل (١٦.٥-%) مشكلاً نسبة (٩٥.٧٨%) من الناتج المحلي الاجمالي، ويعود ذلك الانخفاض إلى انخفاض أغلب مكونات الإنفاق الجاري بسبب أزمة كورونا، وانخفاض أسعار النفط، وعدم إقرار موازنة ٢٠٢٠.

جدول رقم (٢) الإنفاق الجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) (مليون دينار عراقي)

السنة	النفقات الجارية ١	معدل نمو % ٢	النفقات العامة ٣	نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة% ٤
٢٠٠٤	٢٩١٠٢٧٥٨	-	٣٢١١٧٤٩١	٩٠.٦١
٢٠٠٥	٢١٨٠٣١٥٧	-٢٥.١	٢٦٣٧٥١٧٥	٨٢.٦٦
٢٠٠٦	٣٢٧٧٨٩٩٩	٥٠.٣	٣٨٨٠٦٦٧٩	٨٤.٤٦
٢٠٠٧	٣١٣٠٨١٨٨.٣	-٤.٥	٣٩٠٣١٢٣٢	٨٠.٢١
٢٠٠٨	٤٧٥٢٢٧٠٠	٥١.٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٨٠
٢٠٠٩	٤٢٠٥٣٦٢٠	-١١.٥	٥٢٥٦٧٠٢٥	٨٠
٢٠١٠	٥٤٠٠٣٣٣٤.٢	٢٨.٤	٧٠١٣٤٢٠١	٧٧
٢٠١١	٦٠٩٢٥٥٥٤	١٢.٨	٧٨٧٥٧٦٦٦	٧٧.٣٥
٢٠١٢	٧٥٧٨٨٦٢٣	٢٤.٤	١٠٥١٣٩٥٧٦	٧٢.٠٨
٢٠١٣	٧٨٧٤٦٨٠٦	٣.٩	١١٩١٢٧٥٥٦	٦٦.١٠
٢٠١٤	٧٧٩٨٦١٩٩	-٢.٥	١١٥٩٣٧٧٦٢	.٢٦٧٦
٢٠١٥	٥١٨٣٢٨٣٩	-٣٢.٥	٧٠٣٩٧٥١٥	٧٣.٦٢
٢٠١٦	٥١١٧٣٤٢٨	-١.٣	٧٥٠٥٥٨٦٥	٧٦.٣٠
٢٠١٧	٥٩٠٢٥٧٠٩	١٥.٣	٧٥٤٩٠١١٥	٧٨.١٨
٢٠١٨	٦٧٠٥٢٧٠٠	١٣.٦	٨٠٨٧٣١٨٩	٨٢.٩١
٢٠١٩	٨٧٣٠٠٩٣٣	٣٠.٢	١١١٧٢٣٥٢٣	٧٨.١٤
٢٠٢٠	٧٢٨٧٣٥٣٨	-١٦.٥	٧٦٠٨٢٤٤٣	٩٥.٧٨

المصدر:

- العمود (٣،١) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات(٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- العمود (٤،٢) من عمل الباحث .

- الشكل (٧)

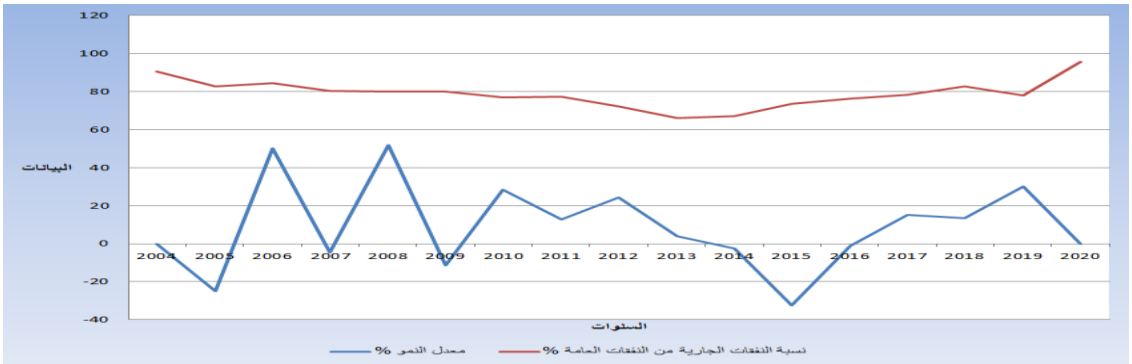

النفقات الاستثمارية

هي النفقات التي تعبر عن الانشطة الحكومية في مجالات الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية وتتمثل بجملة المخصص الذي يعتمد اساسا على سد حاجة الإنفاق الرأسمالي ((القريشي،:٤٠٢)). ويمكن توضيح تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) من خلال الجدول الآتي:

يتضح من الجدول (٢) ارتفاع النفقات الاستثمارية في العام (٢٠٠٥) إلى (٤٥٧٢٠١٨) عما كانت عليه في عام (٢٠٠٤) (٣٠١٤٧٣٣) بمعدل تغير بلغ (٥١.٦٥%)، في حين زادت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة من (٩.٣٨%) عام (٢٠٠٤) إلى (١٧.٣٣%) عام (٢٠٠٥)، سبب ذلك هو ارتفاع النفقات الاستثمارية بمقدار أكبر من ارتفاع النفقات العامة ،وفي عام (٢٠٠٦) ارتفعت النفقات الاستثمارية إلى (٦٠٢٧٦٨٠) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٣١.٨٣%)، واستمرت هذه الارتفاعات في النفقات الاستثمارية بمعدلات نمو موجبة حتى عام (٢٠٠٩) الذي تراجعت فيه إلى (١٠٥١٣٤٠٥) عنها في عام (٢٠٠٨) حيث سجلت (١١٨٨٠٦٧٥) بمعدل نمو سالب بلغ (١١.٥٠-%)، في حين بلغت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (٢٠%) وهي النسبة نفسها عام (٢٠٠٨)، وان سبب هذا الانخفاض في النفقات الاستثمارية يعود إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط سوق النفط الدولية وما خلفته من انخفاض في حصيلة الايرادات العامة، مما انعكس بشكل سلبي على النفقات الاستثمارية. أما في عام (٢٠١٠) قفد عادت النفقات الاستثمارية إلى الارتفاع إلى (١٦١٣٠٨٦٦) مليون دينار

بمعدل نمو بلغ (٥٣.٤٣%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة إلى (٢٣%) عما كانت عليه في عام (٢٠٠٩)، وذلك لاستقرار الظروف السياسية والامنية في العراق بالإضافة الى أرتفاع حجم الإيرادات العامة والناجمة عن تحسن مستوى الاسعار العالمية للنفط والذي سجل (١٠٥.٩) مليار دولار، واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام (٢٠١٣). في حين انخفضت النفقات الاستثمارية عام (٢٠١٤) إلى (٢٤٩٣٠٧٦٧) بمعدل نمو سالب بلغ (٢٨.٠٤-%)، يعزى ذلك الانخفاض إلى الازمة المزدوجة ،وتوصيات صندوق النقد بالضغط على الإنفاق الاستثماري غير النفطي غير المبرر، ثم بعد ذلك استمرت بالانخفاض حتى عام (٢٠١٨).

أما في عام (٢٠١٩) فقد عادت النفقات الاستثمارية إلى الارتفاع إلى (٢٤٤٢٢٥٩٠) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٧٦.٧١%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة إلى (٢١.٨٥%) عما كانت عليه في عام (٢٠١٨). سجل الإنفاق الاستثماري خلال عام (٢٠٢٠) انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (٨٦.٨٦-%) ليبلغ (٣٢٠٨٩٠٥) مليون دينار مقابل (٢٤٤٢٢٥٩٠) مليون دينار عام (٢٠١٩)، في حين انخفضت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (٤.٢١%)، ويعزى هذا الانخفاض إلى انتشار وباء كورونا وتوقف أغلب المشاريع فضلا عن تدني الإيرادات العامة مما أدى إلى تقليص النفقات العامة لاسيما الاستثمارية لجميع القطاعات، كما موضح في الشكل اعلاه :

جدول (٣).

الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) (مليون دينار عراقي)

السنة	النفقات الاستثمارية ١	معدل نمو % ٢	النفقات العامة ٣	نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة% ٤
٢٠٠٤	٣٠١٤٧٣٣	-	٣٢١١٧٤٩١	٩.٣٨
٢٠٠٥	٤٥٧٢٠١٨	٥١.٦٥	٢٦٣٧٥١٧٥	١٧.٣٣
٢٠٠٦	٦٠٢٧٦٨٠	٣١.٨٣	٣٨٨٠٦٦٧٩	١٥.٥٣
٢٠٠٧	٧٧٢٣٠٤٣.٧	٢٨.١٢	٣٩٠٣١٢٣٢	١٩.٧٨
٢٠٠٨	١١٨٨٠٦٧٥	٥٣.٨٣	٥٩٤٠٣٣٧٥	٢٠
٢٠٠٩	١٠٥١٣٤٠٥	-١١.٥٠	٥٢٥٦٧٠٢٥	٢٠
٢٠١٠	١٦١٣٠٨٦٦	٥٣.٤٣	٧٠١٣٤٢٠١	٢٣
٢٠١١	١٧٨٣٢١١٣	١٠.٥٤	٧٨٧٥٧٦٦٦	٢٢.٦٤
٢٠١٢	٢٩٣٥٠٩٥٢	٦٤.٥٩	١٠٥١٣٩٥٧٦	٢٧.٩١
٢٠١٣	٣٤٦٤٧٠٠٠	١٨.٠٤	١١٩١٢٧٥٥٦	٢٩.٠٨
٢٠١٤	٢٤٩٣٠٧٦٧	-٢٨.٠٤	١١٥٩٣٧٧٦٢	٢٢.٢٢
٢٠١٥	١٨٥٦٤٦٧٦	-٢٥.٥٣	٧٠٣٩٧٥١٥	٢٦.٣٧
٢٠١٦	١٥٨٩٤٠٠٩	-١٤.٣٨	٧٥٠٥٥٨٦٥	٢٣.٦٩
٢٠١٧	١٦٤٦٤٤٦١	٣.٥٨	٧٥٤٩٠١١٥	٢١.٨١
٢٠١٨	١٣٨٢٠٣٣٣	-١٦.٠٥	٨٠٨٧٣١٨٩	١٧.٠٨
٢٠١٩	٢٤٤٢٢٥٩٠	٧٦.٧١	١١١٧٢٣٥٢٣	٢١.٨٥
٢٠٢٠	٣٢٠٨٩٠٥	-٨٦.٨٦	٧٦٠٨٢٤٤٣	٤.٢١

المصدر:

- العمود (٣،١) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- العمود (٤،٢) من عمل الباحث

الشكل (٨) نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة

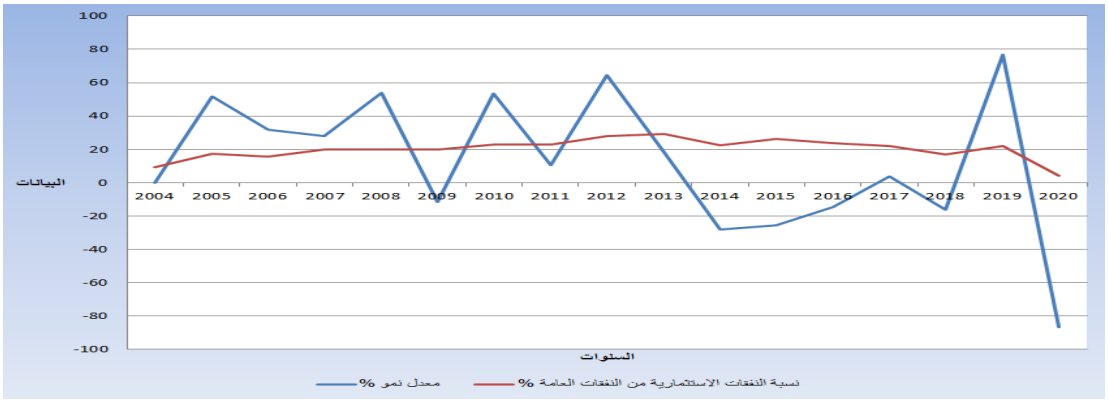

المبحث الثاني

تحليل نشاط الايرادات العامة في العراق لمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

من خلال المراجعات المتواصلة لنشاط الايرادات العامة طيلة السنوات العشرين الماضية ، نلحظ ان الإيرادات العامة تعتمد بالأساس على نشاط اقتصادي واحد، وهو الإيرادات المتحققة من خلال بيع النفط الخام ، وهذه تعد نقطة سلبية تؤشر في الاداء المالي للاقتصاد العراقي وهي نذير واقعي يحدد سمات الاقتصاد العراقي ، ان النمو الاقتصادي يعتمد على نسب متقاربة من نمو المساهمات القطاعية ، فهو يقيس درجة التطور الاقتصادي ومدى ملاءمة السياسات الاقتصادية لحجم الموارد المتاحة في الاقتصاد ، يتضح لنا من بيانات الجدول رقم (٣) ان الايرادات الحكومية سجلت ارتفاعا ملموسا في العام ٢٠٠٥ يقدر ب (٤٠٥٠٢٨٩٠) وبتغير يقدر ب(٢٣%) عن السنة السابقة ، وتواصل الارتفاع في نسبة الايرادات الحكومية حتى العام ٢٠٠٩ الذي سجل انخفاضا في حجم الايرادات الحكومية بمقدار(-٣٠%) عن العام الذي يسبقه ، وكان ذلك بفعل الازمة المالية العالمية وتراجع الايرادات المتحققة من القطاع النفطي ، ثم عادت الايرادات الحكومية إلى الارتفاع ابتداءً من العام ٢٠١٠ وصولا إلى العام ٢٠١٣ بفعل تعافي الاقتصاد العالمي والخروج التدريجي من الازمة بفعل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الامريكية، وتدخلت في السوق بصورة مباشرة من خلال حزمة التحفيز الكبيرة ، في حين ادت الايرادات الحكومية إلى التراجع في العام ٢٠١٤ ويرجع ذلك بالدرجة الاساس إلى تراجع اسعار النفط العالمية ووصول سعر برميل النفط إلى مستوى (٣٩)$ للبرميل الواحد ، ثم عادت الايرادات الحكومية إلى الارتفاع وتحديدا في العام ٢٠١٦ بفضل التعافي الذي اصاب اسعار النفط ووصول سعر البرميل إلى (٤٨)$ للبرميل الواحد ، واستمر الارتفاع في اسعار النفط الذي انعكس ايجابيا على الايرادات الحكومية حتى العام ٢٠١٩ ويمكن تحديد التراجع في الإيرادات الحكومية خلال المدة من العام ٢٠١٩، ولغاية التعافي العالمي إلى انتشار وباء كورونا على المستوى العالمي والاغلاق الكبير للكثير من الاسواق العالمية.

جدول رقم (٤)

تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) (مليون دينار عراقي)

السنة	الإيرادات العامة ١	معدل نمو % ٢	الناتج المحلي الاجمالي اسعار جارية ٣	نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي% ٤
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	-	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	٦١.٩٥
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٢٢.٨٠	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	٥٥.٠٨
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٢١.١١	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	٥١.٣١
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩٤٥١	١١.٣٠	١١١٤٥٥٨١٣	٤٨.٩٨
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢١٨٢	٤٦.٨٩	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٥١.١٠
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	-٣١.٢٠	١٣٠٦٤٢١٨٧.٠	٤٢.٢٥
٢٠١٠	٧٠١٧٨٢٢٣	٢٧.١١	١٦٢٠٦٤٥٦٥.٥	٤٣.٣٠
٢٠١١	١٠٨٨٠٧٣٩٢	٥٥.٠٤	٢١٧٣٢٧١٠٧.٤	٥٠.٠٦
٢٠١٢	١١٩٨١٧٢٢٤	١٠.١١	٢٥٤٢٢٥٤٩٠.٧	١٣٤٧.
٢٠١٣	١١٣٨٤٠٠٧٦	-٤.٩٨	٢٧٣٥٨٧٥٢٩.٢	٤١.٦١
٢٠١٤	١٠٥٣٦٤٣٠١	-٧.٤٤	٢٦٦٤٢٠٣٨٤.٥	٣٩.٥٤
٢٠١٥	٦٦٤٧٠٢٥٣	-٣٦.٩١	١٩٤٦٨٠٩٧١.٨	٣٤.١٤
٢٠١٦	٥٤٨٣٩٢١٩	-١٧.٤٩	١٩٦٩٢٤١٤١.٧	٢٧.٦٢
٢٠١٧	٧٧٤٢٢١٧٣	٤١.١٨	٢٢١٦٦٥٧٠٩.٥	٣٤.٨٨
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٣٧.٦٤	٢٦٨٩١٨٨٧٤.٠	٣٩.٦٢
٢٠١٩	١٠٧٥٦٦٩٩٥	٠.٩٣	٢٦٢٩١٧١٥٠.٠	٤٠.٩١
٢٠٢٠	٦٣١٩٩٦٨٩	-٤٠.٢٤	١٩٨٧٧٤٣٢٥.٤	٣١.٧٩

المصدر:

- العمود (٣،١) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- العمود (٤،٢) من عمل الباحث.

الشكل (٨) (نسبة الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي)

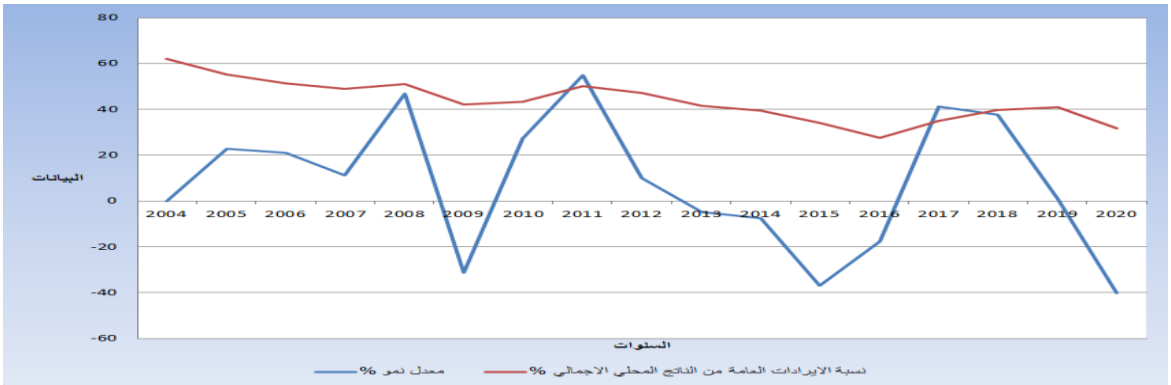

كما ذكرنا سابقاً، تعتمد الإيرادات العامة اعتمادا رئيساً على النفط الخام، ويمكن تقسيم هيكل الإيرادات العامة في العراق على ثلاثة أقسام رئيسة لبيان الأهمية لكل نوع الايرادات المكونة للإيرادات العامة، هي كما يأتي:

الايرادات النفطية

جدول رقم (٥)

ايراد بيع النفط الخام (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) (مليون دينار عراقي)

السنة	الإيرادات النفطية ١	معدل نمو % ٢	الإيرادات العامة ٣	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة % ٤
٢٠٠٤	٣٢٦٢٥١٠٩	-	٣٢٩٨٢٧٣٩	٩٨.٩١
٢٠٠٥	٣٩٤٥٣٩٥٠	٢٠.٩٣	٤٠٥٠٢٨٩٠	٩٧.٤١
٢٠٠٦	٤٦٩٠٨٠٤٣	١٨.٨٩	٤٩٠٥٥٥٤٥	٩٥.٦٢
٢٠٠٧	٥٣١٥٤٩٨٨	١٣.٣١	٥٤٥٩٩٤٥١	٩٧.٣٥
٢٠٠٨	٧٧٥٨٩٤٤٣	٤٥.٩٦	٨٠٢٥٢١٨٢	٩٦.٦٨
٢٠٠٩	٥١٧٥٢٣٥٠	-٣٣.٢٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	٩٣.٧٣
٢٠١٠	٦٣٥٩٤١٦٨	٢٢.٨٨	٧٠١٧٨٢٢٣	٩٠.٦١
٢٠١١	١٠٣٠٦١٧٦٢	٦٢.٠٦	١٠٨٨٠٧٣٩٢	٩٤.٧١
٢٠١٢	١١١٣٢٦١٦٦	٨.٠١	١١٩٨١٧٢٢٤	٩٢.٩١
٢٠١٣	١١٠٦٧٧٥٤٢	-٠.٥٨	١١٣٨٤٠٠٧٦	٩٧.٢٢
٢٠١٤	٩٧٠٧٢٤١٠	-١٢.٢٩	١٠٥٣٦٤٣٠١	٩٢.١٣
٢٠١٥	٥١٣١٢٦٢١	-٤٧.١٣	٦٦٤٧٠٢٥٣	٧٧.١٩
٢٠١٦	٤٤٢٦٧٠٦٣	-١٣.٧٣	٥٤٨٣٩٢١٩	٨٠.٧٢
٢٠١٧	٦٥٠٧١٩٢٩	٤٦.٩٩	٧٧٤٢٢١٧٣	٨٤.٠٤
٢٠١٨	٩٥٦١٩٨٢٠	٤٦.٩٤	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٨٩.٧٢
٢٠١٩	٩٩٢١٦٣١٨	٣.٧٦	١٠٧٥٦٦٩٩٥	٩٢.٢٣
٢٠٢٠	٥٤٤٤٨٥١٤	-٤٥.١٢	٦٣١٩٩٦٨٩	٨٦.١٥

المصدر:

- العمود (٣،١) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات(٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- والعمود (٤،٢) من عمل الباحث.

الشكل (١٠) (نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة)

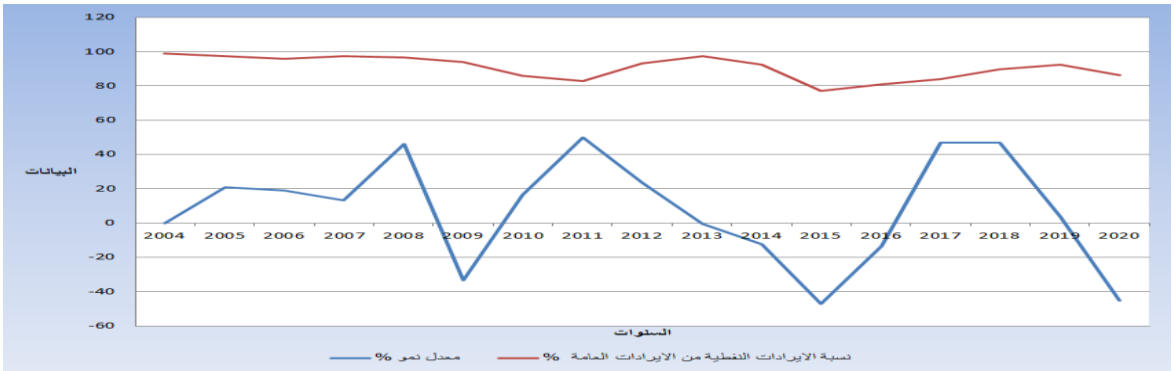

الايرادات الضريبية:

الإيرادات الضريبية في العراق تشمل: الضرائب على الدخول والأرباح والثروة التي من مكوناتها (ضريبية التركات، والضرائب على الأراضي الزراعية، وضريبة العقار) والضرائب والرسوم السلعية التي تشمل: (ضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات وكافة الرسوم الأخرى التي تقرض، بسبب الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات المحلية، ومعاملات التجارة الخارجية. والرسوم الأخرى(طاقة،العزاوي،٢٠٠٧: ٢٠٣)، يمكن توضيح تطور الإيرادات الضريبية في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠) من خلال الجدول (٥) إذ يلحظ تطور الإيرادات الضريبية عام (٢٠٠٥) إلى (٤٩٥٢٨٢) عن ما سجلته (٢٠٠٤) التي بلغت (١٥٩٦٤٤) بمعدل نمو سنوي بلغ (٢١٠.٢٤%)، في حين سجلت نسبة الإيرادات الضريبية ارتفاعا من (٠.٤٨%) عام ٢٠٠٤ إلى (١.٢٢%) عام (٢٠٠٥)، وذلك بفعل ارتفاعها بمعدل او بمقدار أكبر من ارتفاع الإيرادات العامة وتواجد حكومة عراقية بعد انتهاء حقبة سلطة الائتلاف، واستمرت هذه الارتفاعات في الإيرادات الضريبية بمعدلات نمو موجبة حتى عام ٢٠٠٨ حيث انخفضت قيمة الضرائب إلى (٩٨٥٨٣٧) بعد ما كانت عام (٢٠٠٧) (١٢٢٨٣٣٦) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (١٩.٧٤-%)، إلا انه في عام ٢٠٠٩ قد حققت اعلى مستوى ضريبي إذ وصلت إلى (٣٣٣٤٨٠٩) ، ان سبب هذا الارتفاع في الضرائب هو انخفاض أسعار النفط الخام ومن ثم الإيرادات النفطية بفعل الأزمة المالية العالمية، وقد تم تعويض قسم من هذا الانخفاض من خلال رفع الضرائب، وقد بلغ معدل النمو السنوي عام (٢٠٠٩) (٢٣٨.٢٧%)، أما في عام (٢٠١٠) فقد

انخفضت الإيرادات الضريبية إلى (١٥٣٢٤٣٨) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (-٥٤.٠٤%)، ويعزى ذلك الانخفاض إلى عودة أسعار النفط الخام إلى الارتفاع مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية، وفي عام (٢٠١١) ارتفعت الإيرادات الضريبية إلى (١٧٨٣٥٩٣) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٦.٣٨%)، في حين انخفضت نسبة الإيرادات الضريبية من لإيرادات العامة من (٢.١٨%) عام (٢٠١٠) إلى (١.٦٣%) عام (٢٠١١)، واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام (٢٠١٤) التي وصلت إلى (١٨٨٥١٢٧) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (٣٤.٤٧-%)، وانخفضت نسب الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة إلى (١.٧٨%) عن ما كانت عليه عام ٢٠١٣ ، وذلك بسبب تدهور الاوضاع السياسية التي تعرض إليها البلد والمتمثلة في دخول المجاميع الإرهابية (داعش) إلى عدد من المحافظات العراقية ، في حين بلغت الإيرادات الضريبية في عام (٢٠١٦) (٣٨٦١٨٩٦) مليون دينار بمعدل نمو موجب بلغ (٩١.٦٥%) وبنسبة من الإيرادات العامة بلغت (٧.٠٤%)، أما ألاعوام (٢٠١٥ ، ٢٠١٦، ٢٠١٧) فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بعد عودة بعض المحافظات العراقية والقضاء على المجاميع الارهابية وفرض قانون رسوم على المركبات لغرض صيانة الشوارع رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٥ ،كما صدر قانون تعديل ضريبة الدخل رقم (٤٨) لسنة لعام ٢٠١٥. أما في عام (٢٠١٨) فقد انخفضت الإيرادات الضريبية إلى (٥٦٨٦٢١١) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (٩.٧١- %) ونسبة من الايرادات العامة بلغ (٥.٣٣%)، ويعزى انخفاض نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة إلى عودة أسعار النفط الخام إلى الارتفاع مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية، واستمرت هذه الانخفاضات حتى عام (٢٠٢٠) حيث ارتفعت الايرادات الضريبية إلى (٤٧١٨١٨٩) مليون دينار عما كان عليه في عام (٢٠١٩) (٤٠١٤٥٣١) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (١٧.٥٢%)، وارتفعت نسب الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة إلى (٧.٤٦%) عنه في عام (٢٠١٩) بسبب انخفاض ايرادات النفط ونسبتها من اجمالي الايرادات وليس بسبب تزايد ايرادات الضريبية. (انظر الجدول ٥، والشكل ١٠)

وبشكل عام ما زالت الايرادات الضريبية منخفضة من حيث القيمة المطلقة والنسبة من الايرادات العامة بسبب ضعف ادارة الضريبة وانخفاض قيمة الناتج المحلي والاعفاءات الضريبية وعدم السيطرة على المنافذ الحدودية والتي تعد المصدر الاساس للضرائب الكمركية، مع تزايد التهرب الضريبي والفساد وعدم وجود نظام ضريبي الكتروني قادر على حصر الوعاء الضريبي بالكامل.

جدول (٦)

تطور الإيرادات الضريبية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) (مليون دينار عراقي)

السنة	الإيرادات الضريبية ١	معدل نمو الإيرادات الضريبية % ٢	الإيرادات العامة ٣	نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة % ٤
٢٠٠٤	١٥٩٦٤٤	-	٣٢٩٨٢٧٣٩	٠.٤٨
٢٠٠٥	٤٩٥٢٨٢	٢١٠.٢٤	٤٠٥٠٢٨٩٠	١.٢٢
٢٠٠٦	٥٩١٢٢٩	١٩.٣٧	٤٩٠٥٥٤٥	١.٢٠
٢٠٠٧	١٢٢٨٣٣٦	١٠٧.٧٥	٥٤٥٩٩٤٥١	٢.٢٤
٢٠٠٨	٩٨٥٨٣٧	-١٩.٧٤	٨٠٢٥٢١٨٢	١.٢٢
٢٠٠٩	٣٣٣٤٨٠٩	٢٣٨.٢٧	٥٥٢٠٩٣٥٣	٦.٠٤
٢٠١٠	١٥٣٢٤٣٨	-٥٤.٠٤	٧٠١٧٨٢٢٣	٢.١٨
٢٠١١	١٧٨٣٥٩٣	١٦.٣٨	١٠٨٨٠٧٣٩٢	١.٦٣
٢٠١٢	٢٦٣٣٣٥٧	٤٧.٦٤	١١٩٨١٧٢٢٤	٢.١٩
٢٠١٣	٢٨٧٦٨٥٦	٩.٢٤	١١٣٨٤٠٠٧٦	٢.٥٢
٢٠١٤	١٨٨٥١٢٧	-٣٤.٤٧	١٠٥٣٦٤٣٠١	١.٧٨
٢٠١٥	٢٠١٥٠١٠	٦.٨٨	٦٦٤٧٠٢٥٣	٣.٠٣
٢٠١٦	٣٨٦١٨٩٦	٩١.٦٥	٥٤٨٣٩٢١٩	٧.٠٤
٢٠١٧	٦٢٩٨٢٧٢	٦٣.٠٨	٧٧٤٢٢١٧٣	٨.١٣
٢٠١٨	٥٦٨٦٢١١	-٩.٧١	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٥.٣٣
٢٠١٩	٤٠١٤٥٣١	-٢٩.٣٩	١٠٧٥٦٦٩٩٥	٣.٧٣
٢٠٢٠	٤٧١٨١٨٩	١٧.٥٢	٦٣١٩٩٦٨٩	٧.٤٦

المصدر:

- العمود (٣،١) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات(٢٠٠٤-٢٠٢٠).

العمود (٤،٢) من عمل الباحث

الشكل (١٢) – نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة

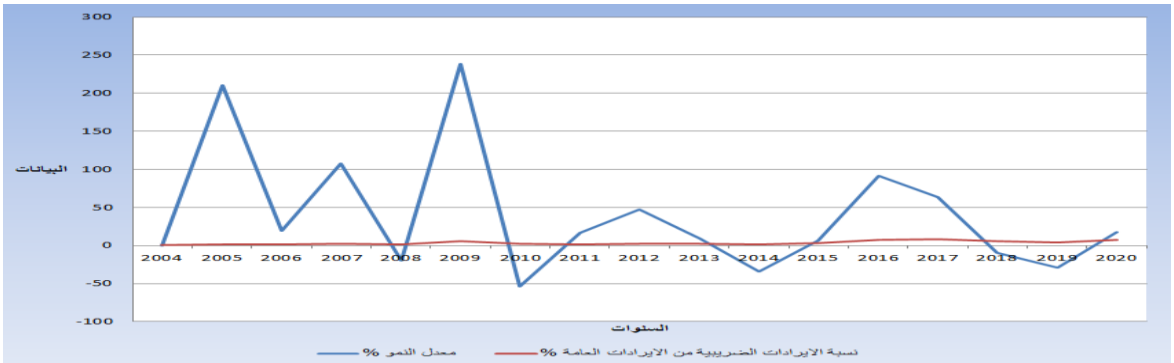

الأيرادات الأخرى

الإيـرادات الأخـرى تشـمل جميـع مصـادر الإيـرادات العامـة غيـر الإيـرادات النفطيـة والضـريبية وهـي (إيـرادات أمـلاك الدولـة، الرسـوم، والمـنح، وخـدمات الـدوائر، وإيـرادات أربـاح القطـاع العـام، والمسـاهمات الاجتماعيـة، والإيـرادات الرأسـمالية وغيرهـا) (طاقـة،العزاوي،٢٠٠٧: ٢٠٣) ، يمكـن توضـيح تطـور هـذه الإيـرادات فـي العـراق للمـدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) من خلال الجدول الآتي:

نلحـظ مـن الجـدول (٦)، ارتفـاع الإيـرادات الأخـرى فـي عـامي (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) إلـى (٥٥٣٦٥٨) (١٥٥٦٢٧٣) عما كانت عليه عام (٢٠٠٤) (١٩٧٩٨٦) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلـغ (١٧٩.٦٤%)(١٨١.٠٨%)، فـي حين ارتفعت نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامـة مـن (٠.٦٠%) عـام (٢٠٠٤) إلـى (١.٣٦%) عـام (٢٠٠٥) و (٣.١٧%) عـام (٢٠٠٦)، وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات الأخرى بمعدل او بمقدار أكثر من ارتفاع الإيرادات العامة، أما عام (٢٠٠٧) قد تراجعت الايرادات الاخرى لتبلغ (٢١٦١٢٧) وبمعدل نمو سالب بلغ (٨٦.١١-%)، واستمر هذه التراجع ففي عام (٢٠٠٩) حققت انخفاضاً في الإيرادات الأخرى إلى (١٢٢١٩٤) مليون دينار عما كان عليه في عام (٢٠٠٨) إذ بلغ (١٦٧٦٩٠٢) بنمو سالب بلغ (٩٢.٧١-%)، في حين انخفضت نسبة الإيرادات الأخرى من الإيراد إلى (٠.٢٢%) عما كنت عليه في عام (٢٠٠٨) إذ بلغت (٢.٠٨%)، أما في عام (٢٠١٠) فقد عادت الإيرادات الأخرى إلى الارتفاع إلى (٥٠٥١٦١٧) ، وانخفضت إلى (٣٩٦٢٠٣٧) عام (٢٠١١)

(٢١.٥٦-%) وبلغت نسبة الايرادات الاخرى من الايرادات العامة (٣.٦٤)، وفي عام (٢٠١٢) حققت الإيرادات الأخرى ارتفاعاً بلغ (٥٨٥٧٧٠١) مليون دينار عنه في عام (٢٠١١) الذي بلغ (١٦٨٣٤٧٠٤) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٤٧.٨٤%)، وارتفعت نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة إلى (٤.٨٨%) عما كانت عليه عام (٢٠١١) إذ بلغت (٣.٦٤%). كما ارتفعت الإيرادات الأخرى في عامي (٢٠١٤، ٢٠١٥) التي وصلت إلى (١٣١٤٢٦٢٢) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (١٠٥.١٣%)، وارتفعت نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة إلى (١٩.٧٧%) عما كانت عليه عام (٢٠١٤)، في حين انخفضت الإيرادات الأخرى في عام (٢٠١٦) إلى(٦٧١٠٢٦٠) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٤٨.٩٤-%) وبنسبة من الإيرادات العامة بلغت (١٢.٢٣%)، واستمرت هذه الانخفاضات حتى عام (٢٠٢٠) الذي بلغ (٤٠٣٢٩٨٦) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٦.٩٩-%) وبنسبة من الايرادات الاخرى بلغت (٦.٣٨%)، وذلك بسبب الازمة الصحية وايضاً إلى اعتماد البلد على الإيرادات النفطية والضريبية نوعا ما، وعدم الاهتمام ودعم بقية القطاعات الأخرى ودعمها كالقطاع الصناعي والزراعي وغيرها من القطاعات المنتجة، وأيضاً الفساد المالي والإداري في حين يتعلق بتقادم الانظمة والقوانين المستعملة في عملية استحصال الإيرادات الأخرى، وأيضاً تذهب الرسوم والايجارات (إيرادات أخرى) إلى جهات غير حكومية مثل (الاوقاف الدينية) والتي لم ترجعها إلى الدولة.

جدول (٧) الإيرادات الاخرى في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) (دينار)

السنة	الإيرادات الأخرى ١	معدل نمو % ٢	الإيرادات العامة ٣	نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة % ٤
٢٠٠٤	١٩٧٩٨٦	-	٣٢٩٨٢٧٣٩	٠.٦٠
٢٠٠٥	٥٥٣٦٥٨	١٧٩.٦٤	٤٠٥٠٢٨٩٠	١.٣٦
٢٠٠٦	١٥٥٦٢٧٣	١٨١.٠٨	٤٩٠٥٥٥٤٥	٣.١٧
٢٠٠٧	٢١٦١٢٧	-٨٦.١١	٥٤٥٩٩٤٥١	٠.٣٩
٢٠٠٨	١٦٧٦٩٠٢	٦٧٥.٨٨	٨٠٢٥٢١٨٢	٢.٠٨
٢٠٠٩	١٢٢١٩٤	-٩٢.٧١	٥٥٢٠٩٣٥٣	٠.٢٢
٢٠١٠	٥٠٥١٦١٧	٤٠٣٤.٠٩	٧٠١٧٨٢٢٣	٧.١٩
٢٠١١	٣٩٦٢٠٣٧	-٢١.٥٦	١٠٨٨٠٧٣٩٢	٣.٦٤
٢٠١٢	٥٨٥٧٧٠١	٤٧.٨٤	١١٩٨١٧٢٢٤	٤.٨٨
٢٠١٣	٢٨٥٦٧٨	-٩٥.١٢	١١٣٨٤٠٠٧٦	٠.٢٥
٢٠١٤	٦٤٠٦٧٦٤	٢١٤٢.٦٥	١٠٥٣٦٤٣٠١	٦.٠٨
٢٠١٥	١٣١٤٢٦٢٢	١٠٥.١٣	٦٦٤٧٠٢٥٣	١٩.٧٧
٢٠١٦	٦٧١٠٢٦٠	-٤٨.٩٤	٥٤٨٣٩٢١٩	١٢.٢٣
٢٠١٧	٦٠٥١٩٧٢	-٩.٨١	٧٧٤٢٢١٧٣	٧.٨١
٢٠١٨	٥٢٦٣٨٠٣	-١٣.٠٢	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٤.٩٣
٢٠١٩	٤٣٣٦١٤٦	-١٧.٦٢	١٠٧٥٦٦٩٩٥	٤.٠٣
٢٠٢٠	٤٠٣٢٩٨٦	-٦.٩٩	٦٣١٩٩٦٨٩	٦.٣٨

المصدر:

- العمود (٣،١) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- العمود (٤،٢) من عمل الباحث.

(١٣)نسبة الايرادات الاخرى من الايرادات العامة

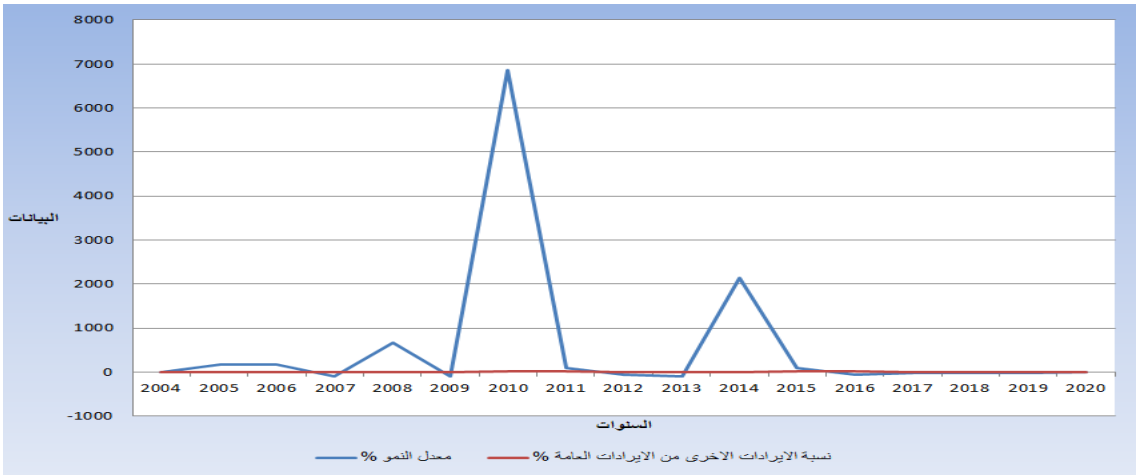

ونلحظ من خلال استعراض هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة في العراق ان البلد اعتمد ومازال يعتمد بشكل كبير على النفط في تمويل النفقات العامة ، ونظراً لاعتماد تمويل النفقات العامة من الإيرادات النفطية التي تحددها عوامل خارجية متمثلة بأسعار النفط والطلب عليه والاخيران يتأثران بالأزمات العالمية، مما جعل الإيرادات العامة عرضة للتذبذب والتقلب، ومن ثم تبعية الموازنة العامة لظروف خارجية فضلاً عن الظروف الداخلية التي مر ذكرها، ويلحظ أيضاً ان تغير مساهمة الإيرادات الأخرى والإيرادات الضريبية يعتمد على تغير نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، إذ أن ارتفاع مساهمة الإيرادات غير النفطية غالباً ما يكون بسبب انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية .

المبحث الثالث

تنويع الاقتصاد العراقي من خلال مؤشرات السياسة المالية

أولاً: العوامل السياسية

مما لا شك فيه ان كل نظام ضريبي هو نتاج القرار الاقتصادي الممزوج بالسياسة، ، وهذا القرار تم تطبيقه في كل الدول المتقدمة والمتخلفة، والهدف منه سابقاً هو زيادة الايرادات الحكومية.

كانت السياسة المالية وحتى وقت قريب هي من يقدم كل شيء للسياسة وهي تقوم بإمدادها بالأموال لتغطية نفقاتها، وفي الوقت الحاضر أثبتت السياسة المالية أنها الأداة المساعدة للسياسة بالإضافة إلى وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت اليها. ان هذا التأثير المتبادل بين السياستين يظهر بوضوح من خلال الاقتطاع من الدخول للأفراد كافة، وطرق توزيع واستعمالات هذا الاقتطاع هي من يثير المشاكل السياسية. ووفقاً لهذا الدور المتبادل يمكن القول ان السياسة المالية تؤثر في الحياة السياسية من خلال النظم السياسية، حيث ان كل نظام سياسي يمارس دوره السلطوي من خلال وزير المالية الذي يتمتع بصلاحيات كبيرة أقرت بموجب القانون لخلق التوازن بين النفقات والإيرادات.

وتواصلاً مع ما سبق يمكن للسياسة أن تؤثر في الواقع المالي للدولة اي في حجم النفقات وآلية توزيعها اضافة إلى آلية تحصيل الإيرادات العامة والتي تتكيف إلى حد كبير مع التوجهات السياسية للحكومة، وهنا نوضح أن هنالك فئات من المجتمع السياسي تستعمل نفوذها السياسي للمحافظة على مكانتها في الدولة سواء كان ذلك عن طريق الضرائب أو حتى من خلال النفقات العامة والتي اضحت واضحة للعيان في الوقت الحاضر تستخدم كوسيلة للتأثير في المجتمع.

أ- صناعة القرار الاقتصادي :

ان تحديد حجم النفقات العامة يعود بالأساس إلى معادلة فاكنر (Wagner) الاقتصادي الالماني حيث حدد ما يعرف بقانون فاكنر "wagner Law" والذي نصه " ان مستوى الإنفاق العام يتناسب طردياً مع زيادة مستوى دخل الفرد اي ان العلاقة بينهما تكتب بصورة دالة وكما يأتي:

حيث ان $G=f(y)$

(G) هي الإنفاق الحكومي

(y) متوسط دخل الفرد

ووفقاً لهذا القانون فان ارتفاع مستويات الدخول تتطلب المزيد من الإنفاق الحكومي ومن القانون ان ارتفاع مستويات الدخول يشكل ضغطاً كبير على الحكومة من اجل المزيد من الخدمات.

والمعروف ان مستويات الدخول المرتفعة ترتبط بالتحول الاقتصادي في هيكل الاقتصاد وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (shahata,٢٠٠٤:٤٠).

واستناداً إلى قانون فاكنر فان زيادة الإنفاق الحكومي هي من يحدد التقدم والنمو الاقتصادي، الا ان هنالك تيار اخر يرى وجود محددات اخرى تؤثر في مستويات الإنفاق العام مثل توزيع الدخول، فتوزيع الدخول يعد عاملاً مهماً يتحكم في درجة الإنفاق الحكومي، ووفقاً لهذا التيار فإن انخفاض درجة المساواة في توزيع الدخل يتطلب درجة اعلى من الإنفاق الحكومي كونه يتطلب انفاقاً اعلى على السلع والخدمات العامة التي تتعلق بذوي الدخول المحدودة والفئات الفقيرة اضافة إلى تقديم الدعم النقدي المباشر لهذه الفئات (Torsten,١٩٩٩:٨)

وبطبيعة الحال فان مستوى الإنفاق العام يتأثر بالنمو السكاني، فكل زيادة في هذا المعدل تتطلب المزيد من الخدمات الامر الذي يؤثر في الإنفاق العام لتغطية هذه الخدمات.

واذا كان ما سبق يعد من العوامل الاساسية التي تحدد اوجه الإنفاق العام فان هناك عوامل اخرى ذات أثر في الإنفاق العام.

ب- العاطلين عن العمل:

يعد الاهتمام الحكومي بفئات الأفراد العاطلين عن العمل أو من هم تحت خط الفقر، هو نوع من الاستجابة الحكومية للمتغيرات التي تصاحب الدورة الاقتصادية، ففي وقت الازمات المالية يزداد الضغط على الحكومة، فتتبع ما يعرف بالإجراءات الخاصة بمواجهة الازمات ففي حالة الرواج وما يصاحبها من ضغوط تضخمية تطالب الحكومة بمزيد من الدعم للفئات الفقيرة التي يكون أثر التضخم عليها كبيراً، أما في حالة الركود الاقتصادي تزداد الدعوات إلى المزيد من الإنفاق الحكومي لمساندة الاقتصاد للخروج من حالة الركود الاقتصادي لحماية الفئات المتضررة والعاطلين عن العمل، اذن يمكن القول ان الإنفاق الحكومي هو الدعامة الأساسية التي تستند عليها الحكومة في معالجة الازمات التي تصيب الاقتصاد.

ج- نموذج البرلمان الديمقراطي:

ان البرلمان واعضاءه هم همزة الوصل بين الافراد وصانع القرار المالي والذي يعبر عنه بالأغلبية في مجلس النواب و صانعوا القرار على نوعين هما: (Alesina,١٩٩٥:٧٢)

- صانع القرار الانتهازي: هو الذي يعمل أي شيء من أجل البقاء في السلطة حتى وان جاء اختياره وفقاً للنظام الانتخابي الديمقراطي (Torsten,١٩٩٩:٧٥)، في هذا السياق ان هذا النوع من صانعي القرار يوجهون اولوية لانفاق العام على النحو الذي يخدم مصالحهم الخاصة وضمان نجاحهم في الانتخابات، وهنا يتم بناء أولويات الإنفاق العام على توجهات صانع القرار وضمان البقاء في السلطة اكثر مما تبنى تفضيلات الافراد الحقيقية، بمعنى أن من يحددون توجهات الإنفاق العام هم من يقومون بتحديد نتيجة الانتخابات.

٢- اصحاب الاتجاه الايديولوجي: ان هذه النوعية من صانعي القرار توجه الإنفاق العام بالاتجاه الذي يخدم اولوياتها الايديولوجية سواء جاءت عن طريق الانتخاب الحر او اي شكل اخر.

ونظـراً لأهميـة هـذا النـوع الـذي يمثلـه صـانع القـرار فـي تحديـد توجيـه الإنفـاق العـام واولوياتـه الا ان هنالـك عوامـل أساسـية تتواجـد سـواء فـي الـنظم الاقتصـادية ذات الطـابع الديمقراطي او غيرها، وهي تؤثر ايضاً في مسار الإنفاق العام وهي على النحو الآتي:

أصحاب المصالح:

نقـرأ كثيـراً عـن بـرامج الاصـلاح الاقتصـادي فـي العـراق، تعـد بـرامج الاصـلاح الاقتصـادي مـن اهـم العوامـل المـؤثرة فـي تحديـد اولويـات الإنفـاق الحكـومي، ان معظـم الـدول الناميـة والعـراق منهـا تبنـت بـرامج الاصـلاح والتكييـف الهيكلـي، وهـذه البـرامج ذات توجهـات واضـحة لتخفـيض الـدعم وترشـيده واعـادة هيكلـة الإنفـاق العـام علـى نحـو يـدعم البرنـامج الاقتصـادي للحكومـة، ويقلـل مـن مسـؤولياتها الاجتماعيـة فـي ظـل التوجـه نحـو آليـات السوق.

وهنـا اخـذ الاقتصـاد العراقـي وتحديـداً بعـد عـام ٢٠٠٣ تطبيـق البـرامج بصـورة واضـحة مـن خـلال تحريـر السـلع وازالـة الـدعم جزئيـاً عـن بعـض السـلع والخـدمات ورفـع الـدعم كليـاً عـن سـلع اخـرى، بهـدف دعـم الايـرادات الحكوميـة وتوجيـه الاقتصـاد الـذي كـان يعـاني ولا زال مـن تشـوه فـي العديـد مـن القطاعـات الاقتصـادية وان بـرامج دعـم القطـاع الخـاص كانـت واضحة جداً في الاقتصاد العراقي ولكنها ذات اثر محدود.

ثانياً: السياسة الاقتصادية العامة:

اتسـمت السياسـة الاقتصـادية فـي العـراق بأسـلوب التوجـه المركـزي بالأسـاس إلـى الملكيـة العامـة لمـوارد الإنتـاج فـي كافـة الانشـطة الاقتصـادية باسـتثناء القطـاع الزراعـي، لـذلك ابتعـد السـوق عـن التخصـيص الامثـل للمـوارد الاقتصـادية، وجـاء هـذا نتيجـة لمـا اسـلفنا وهـو الملكيـة العامـة لوسـائل والمـوارد الانتاجيـة، اضـافة إلـى أسـلوب المزاحمـة الـذي فرضـه الاداء الاقتصـادي للحكومـة فيمـا يخـص الأداء المـالي للمصـارف الخاصـة فيمـا يخـص قطاع التمويل.

كـان لهـذه الفلسـفة دور واضـح ومؤشـر حتـى بعـد ان اصـبح الاقتصـاد العراقـي اقتصـاد سـوق يعتمـد التغيـرات فـي قـوى السـوق ومـا ينـتج عنهـا، وهنـا نلحـظ المزاحمـة وبقـوة للقطـاع الخـاص، علـى الـرغم مـن قيـام الحكومـة بإصـدار حملـة قـوانين ابرزهـا قـانون الاسـتثمار رقـم

/ لسنة / والذي حمل في طياته الكثير من الإجراءات التي تضع امام القطاع الخاص دليلاً للدخول إلى السوق العراقية.

١- السياسة المالية في ظل اقتصاد السوق:

ان المتتبع للأنشطة الاقتصادية في العراق يلحظ وبوضوح الاختلالات الهيكلية المتعددة على مستوى السوق الداخلية، وكذلك على المستوى الخارجي، وابرز تلك الاختلالات الزيادات الكبيرة في مستوى الطلب المحلي على القدرات الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المحلية، هذا الامر شكل عائقاً امام تطور القطاعات الاقتصادية اخذين بنظر الاعتبار مزاحمة المنتجات المستوردة للمنتج المحلي من حيث السعر والجودة.

ومن هذه النقطة يمكن البدء بوضع تصورات حقيقية يمكن إن يتطور من خلالها الاقتصاد العراقي، ولا يمكن عدها غير واقعية، وخاصة ان مجمل التشريعات تصب في تطوير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٣، ان احداث النقلات النوعية يتطلب مدة زمنية تمتد بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة وهذه في النهاية ستؤدي إلى مستوى من التطور في القطاعات الاقتصادية غير النفطية على نحو يقترب من مساهمة العوائد النفطية في الموازنة العامة للدولة، وهذا يعني أن هنالك امكانية لزيادة العوائد المتحققة من هذه القطاعات وهذا التقارب في نسبة المساهمة يحد من تشوه الاداء المالي للاقتصاد العراقي.

اذا ما تحققت هذه الصورة على المدى الطويل، فسيكون هنالك تغير واضح في تركيبة الايرادات العامة للدولة، حيث ان التركيبة الحالية لهذه الايرادات في الناتج المحلي الاجمالي تسجل بمعدلات تتراوح بين ٩١-٩٥ من المساهمة للقطاع النفطي.

ان التوجه العام للسياسة المالية اذا ما سار وفقاً للرؤية سيكون سيره مقترناً في تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية ،وهنا يتطلب من السياسة المالية التوسع في جانب النفقات الذي بدوره يؤدي إلى انعاش جانبي العرض والطلب، وهذا الاساس في الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد، ان هذا الدور يجعل السياسة المالية اكثر فاعلية في تعويض النقص في جانب الطلب الكلي بفعل انخفاض الإنفاق الخاص، وهذا يدفع إلى زيادة الطلب الكلي الامر الذي يؤدي إلى تحقق حالة الاستخدام الكامل.

٢- اصلاح واقع الايرادات العامة:

نعتقد بان الانطلاق باتجاه تغيير اوجه الايرادات العامة نحو الافضل يتطلب حملة من العناصر وهي تتمثل بما يأتي:

أ- اصدار التشريعات والقوانين التي من شانها أن تحد من هدر الأموال العامة من قبل المؤسسات والافراد، من خلال ترشيد العقوبات بموجب القانون

.ب- تحفيز النظام المؤسسي عن طريق تعديل القواعد والإجراءات الادارية الملزمة بقوة القانون، بما يتناسب مع الواقع المراد الوصول اليه، من خلال اعادة النظر بهذه الإجراءات.

ت- تحقيق مستويات عالية من الانسجام بين السياسة المالية والسياسة النقدية وهذا الانسجام من شانه تحقيق متطلبات السوق.

د- خلق فرص العمل للقطاعات الواسعة من الأفراد، هذا الأمر يجعل من الاستقرار الأمني السياسي امراً سهلاً.

ث- الاستفادة القصوى من الابار النفطية الحدودية مع دول جوار العراق واستغلالها مما يزيد الانتاج النفطي.

ج- مزج الخبرات المحلية بالخبرات الأجنبية بالاستفادة من التقنيات الحديثة في انتاج النفط، وذلك بإدخال الكوادر النفطية دورات خارجية لزيادة مرونة انتاج النفط وتصديره.

ح- الضغط باتجاه زيادة الايرادات الضريبية من خلال التشريعات الضريبية والتقليل من الاعفاءات التي بدأت تظهر خلال مدة الدراسة بعد العام ٢٠٠٣ التي اتجهت إلى تخفيض السعر الضريبي لضرائب الدخول، اضافة إلى الغائها الكثير من الضرائب الكمركية.

خ- اعتماد أسلوب حديث في تقدير الضرائب، وذلك بالاعتماد على التجارب الناجحة في تجميع الايرادات العامة، نظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي على نظام ضريبي منذ العام ١٩٢٧ ويعتمد الطريقة التقليدية في تحصيل الإيرادات العامة.

د- تحسين كفاءة الادارة الضريبية من خلال برامج التدريب والتأهيل اضافة إلى نشر ثقافة دفع الضريبة باتباع الطرائق الحديثة في الاعلان التلفزيوني والخطب الدينية.

ذ- توسيع قاعدة التحاسب الضريبي وتوسيع قاعدة المكلفين وخاصة اذا ما عرفنا ان شريحة كبيرة من المستفيدين لديهم دخول عالية خارج نطاق الفرض والتحاسب الضريبي مثلاً:

- مكاتب الصيرفة
- محلات بيع الأجهزة الالكترونية، حاسبات، موبايل، قطع الغيار لهذه الاجهزة.
- مقاهي الانترنت، ساحات الترفيه (الملاهي).
- المحلات التي تبيع بالتجزئة المتوزعة في الاحياء السكنية.

ثالثاً: ضوابط الإنفاق وخفض الأعباء الحكومية:

ان لتعدد الوظائف الحكومية وتنوعها المستمر في الحياة دوراً كبيراً في جعل الإنفاق العام أداة فاعلة لإعادة توزيع الدخول، وكما هو معروف فهي واحدة من ادوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في ظل التطور الكبير في مفهوم الدولة المعاصرة والتي تعمل على تحقيق جملة من الاولويات وفي مقدمتها:

١. تحقيق الرفاهية العامة من خلال رفع المستوى المعيشي للأفراد الذي يسهم في النمو الاقتصادي المستمر.

٢. الضغط باتجاه تقليل الفوارق الاجتماعية من خلال التفاوت بين دخول الافراد، الامر الذي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٣. مواجهة ظاهرة البطالة بانواعها المختلفة لتحقيق التوظيف الكامل لقوى العمل، من خلال استيعاب الطاقات التي تمثل رأس العمل، والنشطة اقتصادياً بوساطة فتح أبواب الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي الأمر الذي يؤكد على اهمية هذا الدور في تحقيق النمو الاقتصادي.

٤. معالجة التضخم النقدي بصورة مستمرة من خلال استخدام الأدوات النقدية الفاعلة ذات الدور المؤثر في السوق للسيطرة على المستوى العام للأسعار.

٥. تمارس الدولة الدور المشدد في السيطرة على الاستهلاك، وذلك من خلال توجيه الاستهلاك المحلي بما يضمن الحصول على القدر الكافي والمهم من السلع الأساسية،

ومحاربة السلع ذات المردود السلبي على الافراد باستخدام نظام ضريبي فعال هادف إلى تحقيق التوازن السلعي في الاستهلاك الصحيح.

٦. وبالرجوع إلى الضوابط العامة التي أشرنا اليها سابقاً يتحدث الجميع عن انها اهداف عامة ولابد من اتباعها لتحقيق البرنامج الحكومي لأي دولة حيث تقوم الفلسفة الاقتصادية للاقتصاد العراقي على هذه الضوابط اضافة إلى الاعمدة الاساسية وهي توزيع الثروة على الافراد توزيعاً عادلاً اوسع طبقة من الافراد على كامل الحقوق من الثروة، اضافة إلى التأكيد على تحقيق اعلى معدلات مستوى معيشة من خلال رفد حصة نصيب الفرد من الدخل القومي وخاصة اذا ما عرفنا خلال مدة الدراسة ان حصة الفرد من الدخل القومي كانت متفاوتة وقريبة من ان تكون معدومة في بعض الاحيان وخصوصاً فترة العقوبات الاقتصادية التي شهد خلالها الناتج المحلي الاجمالي في العراق تدهوراً كبيراً نتيجة لتلك العقوبات التي جعلت من متوسط نصيب الفرد من الدخل ما يعادل ٦ دولارات شهرياً اي ما يعادل ٧٥ دولار سنوياً وهذا ادنى متوسط نصيب فردي في العالم، وبالرجوع إلى نفس بيانات السابقة نلحظ ان هذا المتوسط بدأ بالتصاعد تدريجياً إلى ان بلغ معدلات مرتفعة تؤشر على نجاح الحكومة في تطبيق السياسة المالية الفاعلة التي كان من شانها رفع هذا المستوى اضافة إلى عوامل اخرى ترتبط بالسوق ومتغيراتها.

٧. ان الركن الأخير من هذه الركائز هو تطوير الانشطة الاقتصادية غير النفطية التي عانت كثيراً نتيجة لجملة من الظروف منها التخصيصات الإنفاقية ضمن الموازنة العامة لهذه الانشطة، و خاصة اذا ما عرفنا ان بعض هذه الانشطة لم يخصص لها اي نفقات على مدار اكثر من موازنة، ونلاحظ ان العزوف الحكومي عن دعم هذه القطاعات يساهم وبشكل كبير في تدني مستوى الانتاج المحلي إلى مستويات مخيفة خصوصاً اذا ما ذهبنا إلى اقرب الاسواق الينا نلحظ ان ما يقارب ٩٠% من المنتجات المنتشرة في السوق المحلي هي منتجات مستوردة.

رابعاً: استراتيجية خفض النفقات العامة:

تتطلب المعالجات المالية للازمات التي تعترض تطبيق البرامج الاقتصادية للحكومة، مجموعة من الإجراءات ذات الطبيعة قصيرة الامد التي من شانها المعالجة الانية وحسب التأثير في مخصصات الإنفاق التي يتم التعامل معها.

وانطلاقاً من مبدأ المحافظة على المال العام وتقليل الهدر المالي، يجب هنا الاهتمام بطرائق تقدير النفقات المتوقعة من قبل القطاعات والأنشطة المختلفة للقضاء على النفقات غير المبررة، فالمعروف لدينا ان هنالك جملة من الأساليب المتوقعة للعام المقبل من خلال البرنامج الذي يتم وضعه من قبل النشاط المعين، وبتوحيد هذه الانشطة نصل بالصورة النهائية إلى مسودة توضح النفقات المتوقعة للعام الكامل، ويتم تقدير النفقات وفقاً لجملة من الأساليب الكلاسيكية والمتبعة في جملة من الدول النامية والعراق من ضمنها، ومن اهم خصائص الموازنة العامة الحديثة هو مبدأ الوحدة، فوحدة الموازنة يقصد بها ان يتم درج جميع النفقات والايرادات العامة للدولة في موازنة واحدة واما سنويتها فهي تعني التحضير والاعداد والتصديق لنفقات الدولة وايراداتها دورياً وكل عام.

وهنا يمكن لنا من خلال القراءات ان نوضح بان الموازنات العراقية هي موازنة تقليدية تقوم بنيتها على اساس ان النفقات العامة تصنف ادارياً (عبد الرضا، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨)،اي ان النفقات العامة توزع على المؤسسات والوزارات التي تدخل موازناتها في الموازنة العامة على شكل اعتمادات أو مخصصات سنوية يتم تخصيص هذه المبالغ النوية لكل وحدة ادارية في شكل نوعي ووفقاً لفرض النفقة التي تسمى بنود الإنفاق وغالباً ما تكون متشابهة.

خامساً: دقة تقدير الايرادات العامة:

ان هنالك جملة من الحقائق تقودنا إلى اتباع اسلوب حديث في تقدير النفقات والايرادات العامة والابتعاد عن الاسلوب التقليدي واهم هذه الاسباب هو عدم دقة تقدير النفقات والايرادات وببساطة نلحظ وعلى مدار سنوات الدراسة ان هنالك فوارق في

تقدير الايرادات العامة للدولة، وبمعدلات جيدة وهذا يتنافى مع اهم مبادى الموازنة العامة وهي الدقة في التقدير.

ونلحظ من خلال الجداول السابقة أن بيانات وزارة المالية كانت تشير إلى أن الإنفاق الفعلي التشغيلي قد بلغ ٤١.٩١٢ ترليون دينار عراقي لغاية أيلول ٢٠١٧ وعلى وفق معدلات الصرف هذه يمكن القول ان الإنفاق الجاري الفعلي لعام ٢٠١٨ يبلغ ٥٦.٢٥ ترليون دينار في حين ان التقديرات للعام ٢٠١٨ للنفقات الجارية تبلغ ٨٠.٤٦٠ ترليون دينار. اما النفقات الاستثمارية فقد بلغ الإنفاق الفعلي منها لغاية ايلول ٢٠١٧ نحو ١٠.٣١٤ ترليون دينار، وعلى وفق معدلات الصرف هذه سوف يقل الإنفاق الاستثماري الفعلي في ٢٠١٨إلى ١٣.٧٥٢ ترليون دينار في حين ان المخصص للانفاق الاستثماري ٢٧.٦٥٣ ترليون دينار اي ان مجموع النفقات الفعلية قد بلغ ٥٢.٢١٥ ترليون دينار مقابل ٥٦.١٤٨ ترليون دينار هو يتحقق من الايرادات العامة لغاية ايلول ٢٠١٧ اي ان الفائض المتحقق لغاية ايلول يبلغ ٣.٩٣٢ ترليون دينار.

ان هذه الحقائق تنفي اهم خاصية للموازنة العامة والتي تتعلق بدقة التقديرات والتي تنطلق من الروافد التي من بينها الإنفاق في السنة السابقة للموازنة، والمعروف لنا ان هذه الزيادات الكبيرة من الممكن ان تقود الاقتصاد العراقي إلى ضغوط تضخمية.

سادساً: اعادة توزيع الدين العام (الائتمان)

تعد الأنشطة التي تقوم بها المصارف التجارية بمختلف انواعها واحدة من اهم الادوات التي يتم من خلالها اعادة جمع اموال المدخرين لإعادة ضخها في السوق في مشاريع ذات ابعاد تنموية هادفة من خلال اقراضها للمستثمرين.

ان هذه الوظيفة تحتاج ان يقوم المصرف بمهامه البسيطة ،وهي تحفيز الافراد على الادخار من خلال التضحية بجزء من دخولهم وايداعها لدى المصارف، وبعدها يقوم المصرف بإعطائها كقروض للمستثمرين، ان هذه الاداة لم تكن فاعلة فإذا رجعنا إلى اخر إصدارات البنك الدولي نلحظ ان جملة الاستثمارات المحلية تتجه إلى خارج العراق وهذا مؤشر خطير على اتجاه رؤوس الاموال، على الرغم من الحاجة الملحة للاقتصاد العراقي للأموال، ان هذا السلوك الخطير يعد من المؤشرات السلبية التي تؤثر في اداء

الاقتصاد العراقي، وعليه بعد مراجعة الاداء المصرفي لدول الجوار لوحظ ان هذه المصارف تمارس دور الائتمان بصورة سلسلة وبسيطة تتمثل بإعطاء المستثمرين معدل فائدة معقول قياساً بمقدار التضحية التي يقدمها المستثمر من خلال التخلي عن امواله لفترة من الزمن، ان معدل الفائدة الممنوح من المصارف المحلية متدنٍ جداً قياساً، بما تقوم هي بأخذه كفوائد اقتراض فهو يشكل الضعف وفي بعض الاحيان اكثر من الضعف، لذا نرى ان من الضروري للمصارف العراقية ان يكون السلوك الاقتصادي العالمي سلوكاً معقولاً، فعلينا ان نتبع سياسة مصرفية تسهم في ابعاد السياسة المالية عن الأزمات والمشاكل.

ان التمويل المصرفي* هو مختلف أنواع القروض التي تقدمها المصارف إلى المؤسسات التي هي بحاجة فعلية لرؤوس الاموال، اما لخلق مؤسسات جديدة او لتوسيع الاستثمار القائم او لحل ازمة السيولة لديها (رابح ،٢٠٠٨: ٩٩).

مصادر تمويل المصارف: وهي على نوعين مصادر داخلية، ومصادر خارجية فالداخلية، تمثل التزامات المصرف، والخارجية تمثل التزامات المصرف قبل غيره.

وهنا لن نقوم باستعراض هذه المصادر ولكن سيتم التطرق إلى اهم الانواع ذات التأثير في اداء السوق العراقي ،وهي المصادر الخارجية وتأتي على ما نراه مناسباً لتطوير القطاع المصرفي من خلال اداء هذه المصادر، المصادر الخارجية هي الأموال التي يحصل عليها المصرف من خارج نطاق امواله الذاتية، والودائع هي من أهم مصادر التمويل الخارجي للمصارف وهي الاموال التي يرغب الافراد والمؤسسات ايداعها لدى المصارف(طه،٢٠٠٨: ١٥٠).

ويمثل الايداع نقطة الانطلاق للعمليات المصرفية، حيث تلعب المصارف دوراً مهماً في التعاقد بين المودعين والمقرضين، هدفاً منها الحصول على الارباح وفي هذه النقطة يكون البنك ممثلاً لدور التاجر (ادم ،٢٠٠١: ٥٣).

سابعا: آلية ادارة الموارد المالية

يرى (MUSGRAVE) (Drebee١,٢٠٢١:٣٥٦) ان التشريع المالي يتولى تبويب النشاط المالي والذي يتمثل بكيفية حصول الدولة على الايرادات العامة وكذلك آلية

انفاق هذه الايرادات وتحقيق التوازن بينهما بما يضمن عدم وجود عجز او فوائض، وهذا هو ما ينطبق على السياسة المالية البسيطة، وهذا الامر لا يهمنا بقدر ما يهمنا الوقوف على التحول الاقتصادي في العراق بعد العام٢٠٠٣ والذي انتقل بالإداء المالي والسياسة المالية من اطار إلى اطار جديد وهو الاطار المركب، فوفقا للنظام الفيدرالي (الاقاليم) يعد هذا النظام نظاماً مالياً مركباً وهو اكثر صعوبة من النظام الذي كان يعمل علي الاقتصاد العراقي سابقا. وهذا النظام يستند إلى القرارات المتعددة وليس القرار الواحد، وهو بالأساس قائم على انه يجب ان تعد الموازنة استناداً إلى حاجة الحكومات المحلية وبالاتفاق مع الحكومة المركزية، ان تحديد المهام المالية يمنع من حدوث إشكالات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

ثامنا: السياسة المالية وتوفير الموارد

تعد الادوات المالية ذات اثر كبير في توفير الموارد المالية و خاصة في البلدان التي لا تتوافر لديها موارد طبيعية، ومعادن نفيسة مثل النفط ،والغاز، والذهب، وغالبا ما نلحظ ان هذه الدول تسعى إلى استخدام السياسة المالية للحصول على الموارد الاقتصادية، ومنها عن طريق الضرائب والرسوم والتوجه للاقتراض العام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تلجأ بعض البلدان إلى ترشيد الإنفاق العام لفترات محدودة بهدف توفير الموارد الاقتصادية.

تاسعاً: السياسة المالية وتوجيه الاقتصاد

تعد السياسة المالية من اهم الوسائل التي تركز على توجيه الاقتصاد من خلال حماية الانتاج المحلي في اغلب الدول التي تركز على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قيامها بتقييد استيراد السلع والخدمات، وفرض الضرائب على السلع التي تنافس السلع المحلية لأجل اعطاء فرصة كافية للإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والسيطرة على العملة الاجنبية في الداخل.

ومن خلال ما ورد يمكن ان نميز بين ادوات السياسة المالية التي تهدف الى المحافظة على الاقتصاد وتوجيهه بما يخدم النمو الاقتصادي ،ومن هذه الادوات الضرائب الكمركية، والضرائب على الانتاج، والاحتكارات المالية، هذه التدابير او الأدوات ما هي الا افضل الوسائل التي من

خلالها تتمكن الدولة من تحقيق أهداف عديدة اهمها توفير قدر من الحرية لنمو الصناعة المحلية ،ومواجهة سياسات الاغراق السلعي الذي يتعرض له الاقتصاد العراقي، وفي بعض الاحيان يتجاوز عمل السياسة المالية إلى معالجة التقلبات الاقتصادية التي تحتاج وسائل تنظم حركة الاقتصاد المحلي.

الفصل الثالث/ تنويع المصادر المالية في الاقتصاد العراقي (رؤية مستقبلية)

تمهيد:

لقد مر الاقتصاد العراقي بالتطورات العديدة وعلى مدار سنوات الدراسة، وهذه التطورات كان من الضروري ان تنعكس في الاداء المالي للسياسة المالية المطبقة، فقد كان من أبرز هذه التطورات هو الانتقال من اقتصاد مغلق وموجه، هذا يعني إن اسعار السوق لا تعد موجهاً ومرشداً في القرارات الاقتصادية إلى اقتصاد مفتوح يعتمد بالدرجة الاساس على قوى السوق والمؤشرات السعرية التي تنتج عنه.

ومن اقتصاد تمتلكه الدولة بالكامل من خلال السيطرة الحكومية على موارد الثروة وقوى الانتاج، إلى اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دوراً في أتخاذ القرار الاقتصادي، وكان لهذا التغير في المنهج الاقتصادي للاقتصاد العراقي انعكاس ولكن بصورة طفيفة في استراتيجيات الأداء الاقتصادي ومتغيراته.

المبحث الاول : الموارد المتاحة وفرص الاستفادة منها لتنويع الاقتصاد العراقي

ان ارتباط السياسة المالية بتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي له دلالات مهمة اولها هو تحقيق القدر العالي من الاصلاح المالي في اداء السياسة المالية من خلال خلق روح المبادرة لدى القطاع الخاص من أجل النهوض بالواقع الانتاجي محلياً الأمر الذي يسهم في خلق اقتصاد انتاجي قائم على التصدير وسد الحاجة المحلية من السلع والخدمات، وهذا بدوره يسهم في جعل الموارد الاقتصادية متعددة الريوع وهذا قائم كله على مدى الوضوح في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية.

ان لتوفير الخدمات المصرفية تشكل اهم الادوات للسياسة المالية والتي هي بيئة خصبة جداً وجاذبة لرؤوس الاموال المحلية والاجنبية التي تبحث عن تحقيق الارباح. وان الاعتماد الكلي على الايراد النفطي أمر فيه المجازفة كبيرة، فتنوع المصادر أمر مهم، وخاصة اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التوترات الامنية في البلدان واثرها في الاقتصاد العراقي، فان اي توتر في المنطقة سيسهم في توقف الصادرات العراقية من النفط وخاصة مضيق هرمز الذي يعد النافذة الاكبر لصادرات النفط العراقي إلى الخارج.

ان التمويل المصرفي وبحسب الاقتصادي CHRISTIAN NOYER هو تمويل الشركات بجميع انواع الموارد المتاحة لتلبية احتياجاتهم (Ocran،٢٠١١: ٦٠٤_٦١٨) (، ان التنمية الاقتصادية عملية مهمة تحتاج إلى التمويل المصرفي ، فمن غير الممكن تحقيق التنمية بدون تمويل لذلك فان إيجاد رؤوس الاموال أمراً في غاية الاهمية ، إذ علينا اولاً بيان دور المصارف العراقية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

يمثل الإنفاق العام ما نسبته ٥٠% إلى٦٠% من الطلب الكلي (Gujarati,٢٠٠٩:٥). وهو لا يقل في حال من الاحوال عن ٣٠% في معظم دول العالم، ان اي تغير في حجم الإنفاق العام يصبح مسألة مهمة في تحديد مسار النمو الاقتصادي ويختلف هذا الاثر بالتغير الذي يصيب مكونات الإنفاق العام.

ان هذا الوضع يرافقه عدم كفاية الاسواق(Dwan ،٢٠٠٩ :٨)مما يعني المزيد من الخفض من امكانية بلوغ الطموح للاقتصاد العراقي في الوصول إلى الغايات الموضوعة وهي بلوغ اعلى انتاجية ممكنة، هذا اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الزيادات المتوقعة من انتاج النفط ترتكز على الحقول الجنوبية للعراق، حيث اشارت المنظمة الدولية إلى ان اسعار النفط سيكون في العام ٢٠٣٥ بسعر ١٣٥ دولار مستنداً بذلك على القوة الشرائية للعام٢٠١١ (Tayeh,٢٠١١:٢٨). وهذا يؤشر لنا امكانية الارتفاع التدريجي الذي استندت عليه السياسة المالية في العراق فيما يخص اسعار المنتجات النفطية، ان هذا الامر يضع امام واضعي السياسة المالية خيارات التنويع الاقتصادي بإقامة المدن الصناعية التخصصية في انتاج السلع البتروكيمياوية اضافة إلى توسيع الرقعة الجغرافية ذات الاحتياطيات العالية.

واستندنا في هذا الواقع إلى معدلات النمو السنوي للإيرادات النفطية والتي اخذت بالتصاعد ابتداءً من العام ٢٠١٢ حيث بلغت (١٢,٩) عن ايرادات العام ٢٠١١ وتواصلت المعدلات المتزايدة حيث بلغت (١٧,٦) في العام ٢٠١٣ وتواصلت هذه الزيادات حيث بلغت اعلى معدلاتها ثم اخذت بالتراجع بعد العام ٢٠١٤، وذلك لجملة من الاسباب اهمها تراجع اسعار النفط العالمية.

العلاقة بين النفقات والايرادات:

ان زيادة النفقات العامة وعدم مواكبتها للإيرادات العامة مؤشر سلبي في اداء السياسة المالية، فالرجوع إلى بيانات الفصل الثاني نلحظ ان الحكومة تولى قطاع الطاقة عناية كبيرة فقد شكلت نسبة هذا القطاع من الموازنة العامة وعلى مدار ١٥ سنة نسبة تتراوح من ١٥-١٩٪ من الموازنة العامة للدولة، ان هذا القطاع يضم قطاعي النفط والكهرباء، فالقطاع الاول يمثل المصدر الاول للإيرادات الاقتصاد العراقي فكانت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الايرادات العامة نسبة ابتدأت ب٢٥% واستمرت بالزيادات ولفترات زمنية طويلة لتصل إلى ٩٠% من الايراد العام للدولة. اما القطاع الثاني فهو القطاع الذي يمثل مرآة الفشل الحكومي، ان قطاع الكهرباء وعلى الرغم من التخصيصات المالية الكبيرة لم يتطور او يرتقي إلى مستوى ما تم انفاقه عليه من اموال.

ان لإعادة النظر في الاصلاحات المالية اهمية كبيرة، كونه يرتكز على أعادة النظر في مصادر تمويل الميزانية العامة، اضافة إلى التمييز بين اوجه الإيرادات المختلفة ،ويرى معظم الاقتصاديين ان اصلاح هذا الواقع يتطلب التحول التدريجي، وان كل تحول يستدعي القائمين على العمل المالي اعادة النظر ليس فقط في جانب الايرادات وانما في جانب النفقات (٣٩_٣٧: ٢٠١٠, Bataher) والتي كما اسلفنا سابقاً شهدت تنامياً بوتائر متسارعة جدا، وعلى هذا الاساس تحدد العلاقة بين النفقات والايرادات العامة ضرورة التنويع لمصادر التمويل أضافة إلى تحديد أوجه الإنفاق بما يخدم عملية التحول الاقتصادي في العراق وهذه الإجراءات من شانها الاسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يأتي من خلال اعتماد الاليات السابقة اضافة إلى كونه يضمن تحقيق العدالة التوزيعية، اضافة إلى ضمانة الكفاءة الاقتصادية المخطط الوصول اليها من قبل واضعي تلك السياسات. اضافة إلى فقدان العراق إلى حقول النفط الشمالية نتيجة للعدوان الداعشي الامر الذي دعا إلى الاهتمام بالانتاج النفطي من المناطق الجنوبية، وكان لإقليم كردستان دور في هذا التراجع اذ يؤشر على هذا الاقليم وفقاً لقانون الموازنة ملزماً بتسديد قيمة ٢٥٠ الف برميل يوميا لمقابلة النفقات التي تقوم الحكومة بتخصيصها للإقليم ضمن الموازنة العامة، الامر الذي لم يؤشر بالإيجابية للموازنة التي تؤشر وفقا لبيانات الحكومة عدم قيام الاقليم تسديد ما بذمته من ايرادات حكومية.

ان التحسن الظاهري في الايرادات الحكومية لم ينعكس على الاداء المالي بل على العكس من ذلك اذ لجأت الحكومة إلى حالة من التقشف المالي بناءً على الحاجة الملحة للأموال لمقابلة المجهود العسكري الكبير للتخلص من العدوان على العراق، وهنا يؤشر ان التحسن المالي يجب ان يكون حقيقياً لمقابلة معدلات النمو المتزايدة من النفقات العامة التي تستمر بالزيادة والتي تتوجه بالأساس إلى النفقات التشغيلية التي اخذت الحصة الاكبر من حجم هذه النفقات وهذا مؤشر سلبي في اداء الحكومة المالي الذي لم يول أهمية للانفاق الاستثماري الذي يسهم في معالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي، ان عدم نجاح توجيه الموارد المالية نحو الانشطة الاقتصادية الفاعلة، والتي لا تبدو موجودة أضافة إلى صغر حجمها، أمر يؤشر غياب العقلية

الاستثمارية ذات الواقع الانتاجي القادر على تفعيل استخدام الفوائض المالية بطريقة تمكن الاقتصاد العراقي من النهوض ومقابلة الاعباء الاستيرادية بانتاج محلي يرتقي إلى مستوى الطموح.

الايرادات الضريبية:

تشكل الايرادات الضريبية بالاقتصاد العراقي مساهمة خجولة جداً، ويؤشر هنا على نسبة المساهمة الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي، وخلال المراجعات المسجلة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وبالرجوع إلى بيانات الجداول الخاصة في الفصل الثاني، لاحظنا ان عدم الجدية لدى الجهاز الضريبي في معالجة القصور الكبير في ادائه يؤشر إلى المزيد من الضعف في الناحيتين الفنية والكفاءة وهذه الاسباب اسهمت في تدني مستوى الايرادات الضريبية المتحققة، وهنا يؤشر الى زيادة الايرادات النفطية، أساهم في حد كبير في تراخي الاجهزة الضريبية اضافة إلى ابتعاد السياسة الحكومية في تعبئة الموارد الداخلية عن طريق الضرائب التي تسهم في الميل للادخار، هذا الامر ادى إلى زيادة الاعتماد الكلي على العائدات النفطية، وهنا يجب التركيز على هذه الايرادات ،والاستفادة من التجارب الدولية وعلى وجه الخصوص الدول الشبيهة بالاقتصاد العراقي، الامر الذي سيسهم في اسناد الايرادات النفطية ،وكذلك يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية.

ان عملية الإصلاح الضريبي تشكل اهمية كبيرة ،وهنا سيتم استعراض نسبة المساهمة الفعلية للضرائب حيث بلغت الإيرادات الضريبية.

نتيجة للتحول الاقتصادي للاقتصاد العراقي، كانت الإجراءات الضريبية بمجمل تشريعاتها كما هي دون تغيير، ألا فيما يخص السماحات والإعفاءات التي كانت السمة الغالبة على التشريع الضريبي والتي كانت تستهدف فئة صغيرة جدا من الافراد المكلفين، ولكونها تطبق خلال مدة زمنية ثم تصبح غير مناسبة، الامر الذي يقتضي اجراء التعديلات والاصلاحات عليها بما يتلاءم وطبيعة المتغيرات وباستمرار، لكن السياسة المالية التدخلية الصارمة صممت هذا النظام على ضوء البيئة السابقة والتي كانت مقيدة جدا وقائمة على اقتصاد مغلق ومسيطر عليه داخليا، وهنا اصبحت

الايـرادات الضـريبية عائقـا امـام صـانع السياسـة الماليـة، فهـي تعـاني مـن مشـاكل مزدوجـة يـأتي قسـا منهـا مـن طبيعـة الاقتصـاد العراقـي كاقتصـاد نـامٍ(Abdullahi, ٢٠١٠:٤) ، واخـرى مـن الخصـائص العامـة للاقتصـاد العراقـي والـذي تعـرض إلـى جملـة واسـعة مـن الازمات والمشاكل السياسية والاقتصادية.

علـى هـذا الأسـاس يمكـن لنـا اجمـال السـمات التـي تميـز النظـام الضـريبي فـي العـراق وكذلك طرح المعالجات التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا بالآتي:

١- انــه نظــام يعــاني مــن ضــعف الامكانــات الماديــة والفنيــة والتكنولوجيــة والبشــرية والتي يفترض ان تكون في مقدمة نجاح كل نظام ضريبي ناجح.

٢- التشـريع الضـريبي يعـد مـن اهـم عوامـل نجـاح العمـل الانتـاجي والخـدمي، الا ان التشـريعات الضـريبية السـائدة تـؤطر إلـى حـد كبيـر اسـاليب التهـرب الضـريبي، بـل أيضـا فـي بعـض الاحيـان تكـون وسـيلة قانونيـة مـن خـلال السـماحات التـي يقـدمها التشـريع لـبعض الفئات المستهدفة.

٣- الضـعف الكبيـر فـي الـوعي الضـريبي لـدى الافـراد، اضـافة إلـى اعـدام دور الـرأي العـام، الامـر الـذي شـكل عائقـا امـام الاسـتجابة مـن قبـل الافـراد للإيفـاء بالالتزامـات الماليـة تجـاه الحكومـة. ان لإهمـال هـذا المـورد التمـويلي فـي المسـاهمة فـي رفـد الموازنـة العامـة للدولـة، يـدعونا إلـى وضـع بعـض التوصـيات التـي مـن الممكـن ان تكـون منطلقـا لتعبئـة هـذه الموارد والتي يمكن اجمالها بالآتي:

أ- ايجـاد التـدابير القانونيـة الواضـحة للأفـراد والتـي تفعـل الحصـيلة الضـريبية وترفـع من مساهمتها في الموازنة العامة.

ب- العمـل علـى اصـلاح الهيكـل الاداري للهيئـة العامـة للضـرائب مـن خـلال ادخـال الكـوادر المدربـة وفقـا لأفضـل المعـايير، اضـافة لإدخـال التكنولوجيـا الحديثـة فـي مراقبـة الاعمال بالنسبة للشركات الافراد.

ت- اعطـاء دوراً كبيـر للأعـلام وكـذلك الشـبكة الدوليـة للمعلومـات، لأجـل ايصـال الصـورة الحقيقيـة لماهيـة الضـرائب وإلـى اي الاتجاهـات تـذهب، وذلـك مـن خـلال البـرامج الموجهة لتحفيز الافراد على سداد الذمم المالية.

ث- توضيح الالتزام الشرعي للأفراد باتجاه سداد الذمم المالية للحكومة، لكون هذه الاموال للجميع ،وهي تنفق بهدف مصلحة الجميع.

ج- العمل على توسيع الوعاء الضريبي ليشمل فئات اكثر، والعمل على تخفيض الاسعار الضريبية على المكلفين الأمر الذي يسهم في الحد من التهرب والفساد في الادارة الضريبية، فإذا عمل صانع السياسة المالية بهذا الاتجاه سيتولد لدينا ايرادا عاليا وهذا ما ذهب اليه (لافر) في نظريته في زيادة الإيرادات الضريبية.

ح- اعطاء مسألة الشفافية اهمية كبيرة، فان اي نظام يتسم بالعدالة والمصداقية يجب ان يكون واضحا ومقروءا من الجميع، وتجارب الاخرين يجب ان تكون الدليل إلى هذا الطريق (مصر و الاردن).

الايرادات الكمركية

تعرف الايرادات الكمركية بانها فريضة مالية تفرض على السلع المستوردة والمصدرة وهي تعد شكلاً من اشكال الضرائب غير المباشرة ، التي تفرض على السلع والخدمات وتعتبر ايضا ضرائب سلعية وغالبا ما يتم نقل عبئها على المستهلكين النهائيين للسلع والخدمات .

وتأتي الأهمية الاقتصادية للإيرادات الكمركية في رفد الخزينة العامة للدولة بالإيرادات اللازمة وحماية المنتجات المحلية لبعض الصناعات ، وكذلك الدور الذي يمكن ان تؤديه التجارة الخارجية في تنمية اقتصاد السوق .

ومما تقدم يمكن ان نشير إلى مجموعة من الإجراءات المهمة التي يجب على الحكومة اتخاذها لزيادة الايرادات المتأتية من المنافذ الحدودية المتعددة في العراق والاستفادة من تلك الضرائب والرسوم في رفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات من اهمها :

١- تحصيل الضرائب والرسوم وكافة الرسوم الاخرى التي يدفعها المستوردون والمصدرون مقابل حصولهم على الخدمات الكمركية بوصفها مصدرا مهما من مصادر رفد الموازنة العامة للدولة بالموارد المالية.

٢- تحقيق الحماية والأمن من خلال مكافحة التهريب للسلع والخدمات الممنوعة (المخدرات ، المواد السامة والخطرة ،الغش التجاري ، وغيرها) سواء كان للداخل او

للخارج عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية من خلال التنسيق مع الجهات الساندة (وزارة الداخلية ، المركز الوطني للسيطرة على المواد المشعة ،....الخ).

٣- السيطرة والرقابة المحكمة على المستودعات والمخازن الكمركية سواء من قبل القطاع الخاص أو العائدة إلى المنافذ الحدودية.

٤- الالتزام التام بتطبيق الانظمة والقوانين الصادرة من الدوائر الحكومية الاخرى منها دوائر الزراعة والسيطرة ، وزارة الصحة ، وزارة الداخلية ، ....الخ) الخاصة بعملية (المنع والحظر والتقييد بانواع من البضائع ولاوقات محددة ، ويمكن ان تتلخص الاهمية الاقتصادية للإيرادات الكمركية على محمل النشاط الاقتصادي بالنقاط الاتية :

١- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الاغراق التي تتبعها بعض الدول من اجل توسيع صادراتها ودعم موازين مدفوعاتها.

٢- ترشيد الاستهلاك والحد من استيراد بعض السلع الضارة والسلع الكمالية وتحويل مواردها من العملة نحو زيادة حجم الاستثمارات.

٣- المساهمة في اعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت في مستويات الدخول لتعزيز مبدأ التكامل الاجتماعي ومستوى الرفاهية بين افراد المجتمع.

٤- المساهمة في رفع القدرة التنافسية بين المشاريع الوطنية المنتجة تجاه السلع المستوردة المماثلة بما ينعكس على زيادة استخدام الموارد الاقتصادية ، لاسيما قوة العمل للحد من زيادة معدلات البطالة لرفع معدلات الدخول للفئات المتوسطة والفقيرة مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك والاستثمار.

٥- المساهمة الفعالة في التحويل من خلال زيادة الايرادات العامة للدولة ، مما ينعكس ذلك في تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة.

جدول (٨)الايرادات الكمركية للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنة	الايرادات الكمركية	معدل النمو %
٢٠٠٥	١١٨٧١٧٦	١٣،٦٥
٢٠٠٦	٢١٩٠٣٢	-٨١،٥
٢٠٠٧	٢٢٩٠٧٦	٠،٠٤
٢٠٠٨	٣٧٦٥٣٩	٠،٦٤
٢٠٠٩	٥٩٠٦٨٨	٠،٥٦
٢٠١٠	٥٠٧٣٤١	-٠،١٤
٢٠١١	٤٣٦٧١٤	-٠،١٣
٢٠١٢	٥١٧٨٦٧	٠،١٨
٢٠١٣	٥٩٦٦٤٣	٠،١٥
٢٠١٤	٥١٤٦٣٦	-٠،١٤
٢٠١٥	٤١٦٣٥٨	٠،١٩
٢٠١٦	٦٤٧٤٨٢	٠،٥٥
٢٠١٧	١٢٣٦٣٥٧	٠،٩١
٢٠١٨	١٦٩١٧٣١	٠،٣٦
٢٠١٩	١٥٥٣٥٧٠	-٠،٨
٢٠٢٠	١٢٧٠٩٨٨	-٠،١٨

المصدر/ وزارة المالية ، الهيئة العامة للكمارك ، الايرادات الكمركية ، للسنوات من (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

*العمود (٣) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للكمارك.

شكل (١٣)

الايرادات الكمركية في العراق للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

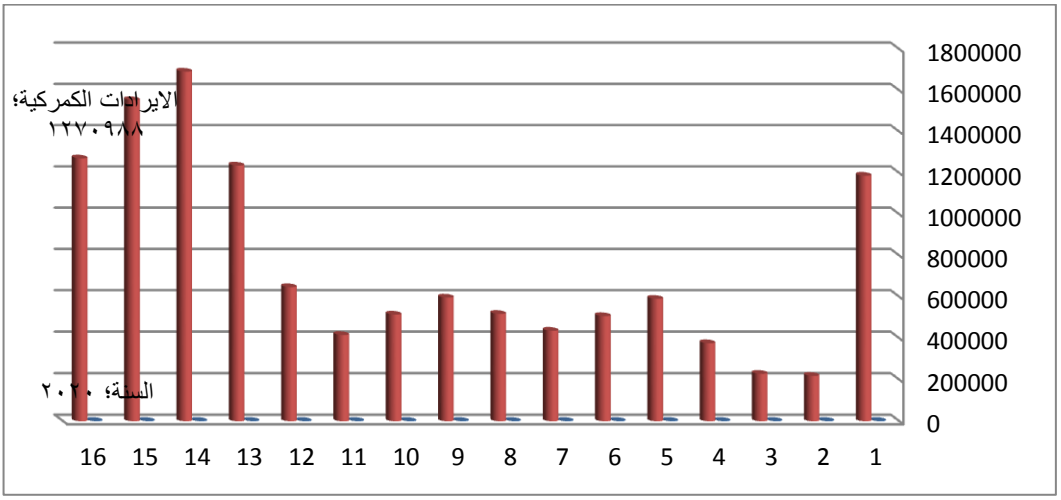

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الخاصة وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات .

ومن خلال الجدول (٨) يتضح لنا ان الايرادات الكمركية شهدت ارتفاعا خلال السنة /٢٠٠٥ حيث بلغت (١١٨٧١٧٦) مليون دينار بمعدل نحو سنوي بلغ (١٣،٦٥%) مقارنة مع السنة / ٢٠٠٦ التي بلغت فيه الايرادات الكمركية (٢١٩٠٣٢) مليون دينار ، واستمرت الايرادات الكمركية بالارتفاع تدريجيا حتى السنة / ٢٠٠٩ لتصبح (٥٩٠٦٨٨) مليون دينار وبمعدل نحو سنوي (٠،٥٦%) ويرجع السبب إلى زيادة الحركة التجارية مع الدول التي شهدت توقفا بسبب الاحتلال الامريكي وسيطرة الحكومة على المنافذ الحدودية بعد الاستقرار الامني ، ثم عادت الايرادات الكمركية إلى الهبوط للسنوات (٢٠١٠،٢٠١١) التي حققت حوالي (٥٠٧٣٤١) و (٤٣٦٧١٤) مليون دينار (على التوالي) وبمعدلات نحو سالبة (٠،١٤-) و (٠،١٣-) ، ثم عادت إلى الارتفاع للسنوات (٢٠١٢،٢٠١٣) والتي بلغت فيها الايرادات المحققة (٥١٧٨٦٧) و (٥٩٦٦٤٣) مليون دينار (على التوالي) وبمعدلات نحو سابقة بلغت (٠،١٨-) و (٠،١٥) ، ثم عادت خلال السنة /٢٠١٤ إلى الانخفاض بسبب الاحداث الارهابية وسقوط اغلب المحافظات العراقية على ايدي المجاميع الارهابية (داعش) ، وصولا إلى العام السنة /٢٠١٦و٢٠١٧ التي شهدت فيها الايرادات الكمركية ارتفاعا ملحوظا بمعدل نحو بلغ (٠،٥٥%) و (٠،٩٩%) على التوالي بسبب تحرير تلك المنطقة من قبضة المجاميع الارهابية ، ثم عادت مرة اخرى بالاتفاق خلال

السنة / ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي بسبب انتشار كوفيد (١٩) فايروس كورونا مما انعكس ذلك سلبا على الايرادات الكمركية كحال القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تأثرت بذلك.

ويمكن القول ان الايرادات الكمركية اتصفت بالتذبذب خلال سنوات الدراسة بالارتفاع والانخفاض.

خ- الايرادات السياحية ونسبة المساهمة في GDP وعدد السياح وحصتهما من الاسواق العالمية في العراق١٩٩٥-٢٠١٨

الجدول (٩) الايرادات السياحية

السنة	الايرادات السياحية بالأسعار الجارية(مليون دولار)	الحصة في السوق العالمية	نسبة المساهمة في الناتج الاجمالي	عدد السياح
١٩٩٥	٥,٥	٠,٠٠٠١	٠,١	١٥١٣٥١
١٩٩٦	٤,٩	٠,٠٠٠١	٠.٠٩	١٢٨٣٢٨
١٩٩٧	٤,٣	٠,٠٠٠١	٠,٠٤	٢٨٧٣٠١
١٩٩٨	٤,٨	٠,٠٠٠١	٠,٠٤	٣٦٢١٧٠
١٩٩٩	٠,٤	٠,٠٠٠٠٩	٠,٠٠٢	٢٧٤٩٦٢
٢٠٠٠	٠,٧	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٣٤٠١٤٤
٢٠٠١	١٥	٠,٠٠٩	٠,٠٧	٨٨٠٠٠٠
٢٠٠٢	٤٥	٠,٠٠٨	٠,٢	١١٨٢٠٠
٢٠٠٣	٤٣	٠,٠٠٧	٠,٣	١٣٩٥٠٠
٢٠٠٤	٤٨	٠,٠٢	٠,٢	١٠٢٠٠٠
٢٠٠٥	١٨٦	٠,٠٢	٠,٦	١٣٧٦٠٠
٢٠٠٦	١٧٠	٠,٠٢	٠,٢	٢٦٦٩٢٢
٢٠٠٧	٥٥٥	٠,٠٦	٠,٦	٥٠٤٩٧٥
٢٠٠٨	٨٦٧	٠,٠٩	٠,٦	٨٦٣٦٥٧
٢٠٠٩	١٤٣٢	٠,١	١,٤	١,٢٦١,٩٢١
٢٠١٠	١٧٣٦	٠,٢	١,٤	١,٥١٧,٧٦٦
٢٠١١	١٥٥٧	٠,١	٠,٩	١,٥١٠,١٧٤
٢٠١٢	١٦٤٠	٠,١	٠,٨	١,١١١,٤٩٢
٢٠١٣	١٧٨١	٠,٢	٠,٩	١,٦٨١,٢٢٣
٢٠١٤	—	—	—	—
٢٠١٥	٣٥٠	٠.٠٥	٠.٨	٨٥٦٤٢٣
٢٠١٦	٣٨٦	٠.٦	٠.٩	١٠٨٩٥٢٠
٢٠١٧	٤٢٠	٠.٦	٠.٩	١٢١٢٠٠٠

٢٠١٨	٥٧٠	٠.٧	٠.٩	١٤٣٢٥٠٠

المصدر / من اعداد الباحث

وبالرجوع إلى بيانات الجدول السابق الخاص بالإيرادات السياحية نلاحظ المساهمة الخجولة لهذا القطاع على الرغم من امتلاك العراق لموارد سياحية كبيرة ومهمة ذات بعد عالمي ودينـي وتأريخي، وهذا يؤشر في مدى تطور المساهمة الفعلية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، ان التباين من النسب بالصعود لا يؤشر على تطور كبير في نتاج هذا القطاع ولكن كان نتيجة التغيير النظام السياسي في العراق حيث لاحظ ان ما يفوق ٥٠% من هذه المساهمات كانت ترتكز على زيادة العتبات المقدسة في العراق، ويؤشر ايضاً على ضعف الاعلام السياحي وقلة الاهتمام الحكومي بهذا القطاع الحيوي، فإذا ما أخذنا على سبيل المثال اقتصاد يعتمد القطاع السياحي في ايراداته نلحظ ان جمهورية مصر العربية تولى هذا القطاع اهمية قصوى وتعده من اهم مصادر الدخل القومي نتيجة لقوة الاعلام السياحي وتوجيه كافة القطاعات لخدمة السياحة في مصر ومن المتوقع حسب أخر بيانات البنك الدولي ان يشهد القطاع السياحي لغاية العام٢٠٢٥ تطورا ملحوظا في اعداد السياح الوافدين وبمعدلات قياسية مقارنة بالأعوام السابقة بعد ٢٠١١*.

ان القطاع السياحي في العراق يحتاج إلى نقل الصورة الحقيقية لما هيهة الانسان العراقي امام الشعوب الاخرى وما يمتلكه هذا الانسان من روح خلاقة واخلاق عالية، تترجم تصديه للحروب والنزاعات وحب الحياة، الامر الذي يسهم في ايصال الرسالة الحقيقية للدور الحكومي ويكون اثر كبير للسياسة الاقتصادية للحكومة في تطوير هذا القطاع الذي يعد واحد من اهم ركائز الثروة المتجددة في العراق. *

القطاع السياحي (رؤية مستقبلية)

* هي الفترة التي تغير فيها النظام السياسي لجمهورية مصر العربية والتي شهدت عزوف كبير للسياح المتوجهين إلى مصر واختيارهم بلدان اخرى للسياحة.

من خلال القراءة السريعة نرى انه من الاجدى ان يكون للسياسة المالية دور فاعل في دعم هذا القطاع الحيوي من خلال اعداد خطة استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على قطاع اعلامي فاعل وبالاعتماد على التجارب المشابهة وذات الاوجه المشابهة للاقتصاد العراقي بافتراض عدم وجود النفط، ان نشر ثقافة الوعي السياحي واهمية هذا القطاع تعكس للعالم الثقافة العالية وتأريخ العراق، الامر الذي يجعل منه حافزا قويا لتنشيط الحركة السياحية في العراق. ويكون ذلك بالاعتماد على جملة من الامور المهمة التي من شانها ان تؤدي إلى تطوير هذا القطاع بحلول العام ٢٠٢٥ وهي كالآتي:-

١- اقامة الندوات والمؤتمرات الدولية من خلال دعوة الشركات السياحية العالمية ،وعقد مذكرات تفاهم لتسهم في نقل الخبرات الدولية، والاستفادة القصوى من هذه الخبرات في المجال السياحي، الامر الذي يسهم في تطوير الادارة السياحية محلياً.

٢- اعتماد استراتيجية الأعلام السياحي الموجه نحو العالم والاستفادة القصوى من شبكة الانترنت في هذا المجال، كونها ذات انفاق مالي محدود ويعد رؤية على منتدى العالم وبالإمكان ايصال الافكار والرؤية إلى العالم بلحظات.

٣- اعداد الكوادر السياحية المحلية من خلال التطوير الاكاديمي وادخال مواد مهمة ذات ابعاد وطنية تدفع باتجاه تطوير الأجيال القادمة في المجال السياحي والاهتمام بموارد البلد.

٤- العمل من خلال السياسة المالية على ايضاح الدور الاقتصادي الحيوي لما تلعبه الايرادات السياحية وبيان دور القطاع السياحي في تنشيط الحركة الاقتصادية للسكان المحليين، اضافة إلى توفيره إلى العملات الصعبة.

كثيرا من الاقتصاديين يرون ان القطاع السياحي قطاع جديد في بذور الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي. وجاء هذا نتيجة لعدم توازنه مع القطاعات الاخرى التي نشأ الاقتصاد العراقي عليها، وهي الزراعة، والصناعة، والتجارة.

ونظرا لهذه الرؤية نستنتج تصورا كبيرا في هذه الرؤية استنادا إلى الرؤية الكينزية التي تقول "ان هنالك عملية تدهور لولبية في الاقتصاد: إذ انخفضت كميات تصنيع السلع،

وأخذت وتيرة الاستغناء عن خدمات العاملين في التزايد الامر الذي من شانه ان يؤثر سلباً على مشاعر، المستهلك والمنتج بالطمانينة والامان" وانطلاقا من هذه الرؤية التي تعد متشائمة يمكن الاعتماد عليها في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال حقنه بأنشطة اقتصادية حديثة توازي انتاجاً جديداً يسهم في خلق حركة اقتصادية ذات مردود ايجابي للاقتصاد، فإذا ما رجعنا إلى بيانات البنك الدولي نلحظ ان اليد العاملة في هذا القطاع اخذت بالزيادات وبوتائر متسارعة على الرغم من ان وفرة السياح القائمة على الطريقة التقليدية في تقديم الخدمة في هذا المجال. والتي تعقد في مجملها على الكثير من الامور مثل توفير الفنادق الجيدة ووسائل الترفيه (المقاهي، دور السينما، وغيرها) أضافة إلى أقامه بعض الغابات التي تسهم في تغيير الأجواء وتلطيفها بالنسبة للسياح.

المبحث الثاني

استراتيجية تنويع الاقتصاد العراقي من خلال دعم وتمويل التنمية

المطلب الاول – دور السياسة المالية التدخلية في تطوير الاقتصاد العراقي

اولاً– نمط الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي من أبرز التحديات التي تواجه مخطط السياسة المالية، لكون الإنفاق الحكومي يعتمد بالدرجة الأساس على الايراد النفطي حيث وصلت نسبة الايرادات النفطية في بعض السنوات وكما اشارت الجداول السابقة إلى اكثر من ٩٠% من هيكله ولكون الإنفاق الحكومي مصدرا اساسيا للدخل العائلي وهو المحرك الاساسي لمجمل القطاعات الاقتصادية وبمختلف انواعها.

ومن هذه المقدمة يمكن لنا تصور نضوب المورد الوحيد وهو النفط ، او التخلي عن هذا المورد قد وجدنا ان معظم المستوردين للنفط الخام بدأ ومنذ سنوات العمل على ايجاد البدائل عن هذا العنصر من خلال استخدام الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اضافة إلى استخدام الطاقة الكهربائية في معظم وسائل النقل الحديثة وذلك يمهد للابتعاد عن استخدام النفط.

اضافة إلى ما سبق يمكن القول ان ارتباط الموازنة بشقيها الإيرادي والإنفاقي بأسعار النفط ابعد السياسة المالية عن ممارسة دورها التقليدي في السيطرة على الاداء الاقتصادي للعراق، إذا لم يكن هنالك دور فاعل للسياسة المالية وخاصة بعد العام ٢٠٠٣ في الاداء الاقتصادي كونها تقوم على تبويب الايرادات النفطية كإيرادات شاملة للموازنة العامة ،وتجري الحالة دون تحديث لهذا الاسلوب ويرجع معظم الباحثين هذا الاسلوب إلى ان الاقتصاد العراقي بعد اعتماده اسلوب اقتصاد السوق اهمل الانشطة الاقتصادية المساعدة باعتماده النفط كمصدر أصيل لتمويل الايرادات العامة للدولة.

ثانيا – الهيكل الوظيفي

شكل الارتفاع المتزايد لأسعار النفط في الاونة الاخيرة وابتداء من العام ٢٠٠٦ وصولا إلى العام ٢٠١٤ دافعا كبير للدول الريعية في اتساع قاعدة الوظائف الحكومية الامر الذي اتبع وبنفس الاسلوب من قبل الحكومة العراقية، حيث نلحظ ان الوظائف الحكومية اتسعت وبشكل كبير وجاء الإقبال على الوظائف الحكومية من قبل الافراد نتيجة لمجموعة من العوامل اهمها:

١- الارتفاع الكبير في مستوى الاجر المدفوع للعاملين في القطاع الحكومي وبمعدلات تصل في بعض الاحيان إلى عشرين ضعفاً من ما كان يتقاضاه قبل التحول.

٢- اعتماد العراق على مبدأ عدم الاعتداء على غيره دفع بمجموعة كبيرة من الافراد الى الانخراط في القوات المسلحة، وقوى الامن الداخلي ، وبقية القطاعات الامنية كونه ولد حافزا نفسيا لدى الافراد بان العراق مقبل على سنوات ازدهار بعيدة عن الصراعات العسكرية (صالح،٢٠١٤: ٣٤).

٣- يرى ان من الضروري ان يكون هنالك اجراءات كفيلة بترشيق الكوادر الوظيفية بما يضمن الاداء الاعلى مقابل الاجر الاعلى والابتعاد عن عسكرة المجتمع لكونها ميزة لازمت الاقتصاد العراقي منذ حقبة الستينيات وإلى وقتنا، الحالي الامر الذي جعل من المجتمع قائماً على الوظيفة، وعلى الرغم من اعتبار الدولة هي القوة الأساسية في تحقيق التنمية المنشودة، الا انها ليست الوحيدة المسؤولة عن هذه العملية فان التنمية البشرية المستدامة تعتمد في جانب مهم منها على خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من دخول لتحسين المستويات المعيشية، وتوصلنا انه اذا بقي الاعتماد على نفس السياسة الحكومية في التوظيف وصولا إلى العام ٢٠٢٥ ستكون الحكومة عاجزه على الايفاء بالالتزامات المالية تجاه القطاع العام فالمتوقع ان يصل حجم الإنفاق على هذه الطبقة إلى معدلات تتجاوز ٦٥%.

٤- ان هنالك مجموعة كبيرة من الدول ترى ان القطاع الخاص هو المصدر الرئيس لفرص العمالة المنتجة كونه يرتبط بعلاقات مع الكثير من القطاعات الاقتصادية فتحريك الاقتصاد وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من السياسات المثلى التي

تسهم في وضع حل لمشكلة الميزان التجاري، من خلال مراجعتنا لمعظم القراءات يتضح لنا ان هذه المؤسسات تشتمل على التصنيع والتجارة والعمل المصرفي مضافا اليها التعاونيات بانواعها بإمكانها خلق التوازن في السوق اذا ما طبقت بصورة صحيحة فالمتوقع اذا ما تم الاستفادة من تعديل التشريعات القانونية وتقديم المزيد من التسهيلات انه في العام ٢٠٣٠ قد وصل إلى مستوى تحقيق الامن الغذائي الكامل من السلع الاساسية.

٥- ان طبيعة النظام الاقتصادي للدولة هو من يحدد النشاط الاقتصادي للسياسة المالية، وهنا يجب على الدولة ان تعطي دورا للقطاع الخاص في العملية الاقتصادية لإحداث نمو اقتصادي في بعض القطاعات، وهذا الامر لا ينفي دور الدولة فالمعروف في اقتصاديات السوق ان الية السوق غالبا ما تفشل (برنامج الامم المتحدة،٢٠٠٨ : ١٠١)، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في التوزيع اضافة إلى خلق بيئة استثمارية من خلال القوانين والتشريعات ،وهذا الامر يستدعي تدخلها لإيجاد الحلول.

ثالثا- نمط الايرادات العامة

يعرف الاقتصاد العراقي بانه واجهة جملة من المتغيرات السياسية والأمنية والتشريعية فكل التحولات التي مر بها هذا الاقتصاد وابتداء من حقبة الستينيات ووصولا للوقت الحاضر كان لها انعكاسات مباشرة في رسم ملامح السياسة المالية فبعد ان تحقق التحول الاقتصادي من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد مبني على خدمة المتغيرات الاقتصادية الكلية فكان للإيرادات النفطية الحصة الاكبر وكان تغير اسعار النفط وبمعدلات متسارعة فعند رجوعنا إلى العام ١٩٩٠ نلحظ ان سعر البرميل للنفط في تلك المرحلة كان يبلغ (١٧) دولار امريكي وظل هذا السعر يتذبذب ولكن بارتفاعات بسيطة وصولاً إلى العام (٢٠٠٠) الذي شهد قفزة كبيرة في أسعار النفط وابتداء من العام ٢٠٠٣ بدأ العراق مرحلة اعادة تصدير النفط بعد ان تم رفع العقوبات الاقتصادية فبلغ حجم الصادرات اليومية ١ مليون برميل ثم عاد إلى الارتفاع وبشكل طفيف ليبلغ اقصاه في العام ٢٠٠٨ حيث وصل إلى ١,٧ مليون برميل اما في الوقت الحالي فقد وصل حجم الصادرات من النفط الخام يوميا إلى ٥ مليون.

ويتوقع انه في العام ٢٠٢٥ يصل حجم الانتاج والتصدير إلى ٨ مليون برميل يوميا هذا اذا ما أخذ بنظر الاعتبار اتباع المعايير الاتية :

١- اعتماد الخطط الموضوعة من قبل وزارة النفط حيث تكون مطابقة لحجم الانتاج النفطي.

٢- تحقق السعات الخزنية والاهتمام بمحطات الضخ الرئيسة والبينية للخط الاستراتيجي، بالإضافة إلى معالجة المشكلات التي تعاني منها منظومات التصدير الشمالية والغربية ،وذلك نتيجة (المالية ،٢٠١٠ : ١٤١)، لتآكل اجزاء من هذه المنظومات مما ادى إلى اندثار اجزاء كثيرة منها إلى جانب ضعف كبير في مولدات القدرة الكهربائية الخاصة بها مما يؤدي إلى الاعتماد على الشبكة الوطنية لتوليد الطاقة الكهربائية والتي تمتاز بالتقطع الامر الذي يؤدي إلى فقدان المرونة بهذه المنظومات في تصدير النفط الخام.

٣- نصب منظومات مراقبة (كاميرات) للحيلولة دون تعرض انابيب نقل النفط الخام وخاصة في المنطقة الشمالية إلى التجاوز عليها من قبل بعض عصابات التهريب .

٤- التوجه حول الاستفادة القصوى من الحقول الحدودية نظرا لقيام بعض الدول المجاورة للعراق باستغلالها.

٥- العمل على تطوير التقنيات المستخدمة وادخال احدث الاساليب الانتاجية والاستخراجية الامر الذي يؤدي إلى تطور الصناعة النفطية وكذلك تطوير الكوادر العاملة باعتماد الطرائق الحديثة التي تستخدمها الشركات الاجنبية الرائدة في مجالات النفط ، للاستفادة من الشركات العاملة في هذا القطاع داخل العراق وخارجه

رابعاً / الايرادات غير نفطية

يعاني العراق من اشكالية واسعة وهي عدم استقرار الايرادات فبالرجوع إلى هيكل الايرادات العامة نلحظ ان نسب تمويل الموازنة من المصادر المختلفة تعتمد على درجة التطور الاقتصادي لكل قطاع وهنا تشير إلى ما ورد سابقا بان القطاع النفطي يمثل اعلى الايرادات، وكما اسلفنا سابقا بان انعدام سياسة التنويع للإيرادات ادى إلى ضعف التنسيق والربط بين هذه القطاعات وخطط التنمية وابسط القراءات تشيرنا إلى مساهمة

الايـرادات الضـريبية بنسـبة منخفضـة جـداً، وان هـذا الانخفـاض ولاسـيما فـي الضـرائب المباشـرة كـان نتيجـة لتـدهور مسـاهمة الانشـطة الاقتصـادية الاساسـية وعلـى رأسـها القطـاع الخاص على الرغم من التوجه المعلن لسياسة اقتصاديات السوق.

هنـا تشـكلت لـدينا رؤيـة بـان اعتمـاد الادارة الضـريبية علـى النظـام الضـريبي القـديم يشـكل عبئـا علـى تحصـيل الايـرادات فنظـام التخمـين والجبايـة هـو اسـلوب غيـر مجـدً ولا ينفـع قياسـا بحجـم الاقتصـاد العراقـي، لـذا نـرى مـن الضـروري اعـداد نظـام ضـريبي قـائم علـى اسـتخدام احـدث تكنولوجيـا للمعلومات(الاتمتـة) الامـر الـذي يضـمن الاسـتجابة العاليـة فـي الاداء لكـل التغيـرات التـي تحـدث فـي الاقتصـاد العراقـي للسـيطرة علـى ظـاهرة الغـش والتهـرب الضـريبي والعـزوف الكبيـر للمكلفـين عـن تسـديد مـا بـذمتهم مـن ايـرادات، فضـلا عـن ان هـذا النظـام بإمكانـه القضـاء علـى الفسـاد المـالي والاداري والاعفـاءات التـي منحـت إلـى القطاعـات الاقتصـادية بهـدف دعـم القطـاع الخـاص ورفـع مسـتوى الاسـتثمار فـي الاقتصـاد العراقـي الا انهـا لـم تـؤد أهـدافها المرجـوة بسـبب ضـعف البيئـة الاسـتثمارية فـي العـراق والامثلـة كثيـرة علـى ذلـك هـذا الامـر ادى إلـى تـدني الحصـيلة مـن الايـرادات الضـريبية بشـقيها المباشـرة وغيـر المباشـرة ومـن ثـم انخفـاض نسـبتها فـي المسـاهمة فـي الايرادات العامة في الموازنة.

والمتوقـع ان تحـديث هـذا النظـام واعـادة تنظـيم المعـدلات الضـريبية ،وتوسـيع القاعـدة يشـمل عـدد مـن المكلفـين مـن خـلال تطـوير طرائـق الـربط والتحصـيل واعـداد تشـريعات صـارمة بمحاربـة التهـرب الضـريبي، وذلـك مـن خـلال اعـداد اسـتراتيجية وطنيـة لتعريـف الافـراد (المكلفـين) بأهميـة وشـرعية الضـريبة عـن طريـق الاعـلان التلفزيـوني والنـدوات والمـؤتمرات الهادفة بهذا الاتجاه.

المطلب الثاني – التنويع الاقتصادي أداة للسياسة المالية

اولاً/القطاع الزراعي:

كانـت هنالـك جملـة مـن الإجـراءات الحكوميـة التـي كانـت بمثابـة نقلـة نوعيـة فـي دعـم القطاعـات الاقتصـادية ذات المـردود الايجـابي ، حيـث بـدأت الحكومـة بالبحـث عـن الحلـول الواعـدة لمعالجـة المشـاكل التـي يعـاني منهـا القطـاع الزراعـي، نظـرا لأهميـة هـذا القطـاع فـي

المحافظة على مستوى عال من الامن الغذائي ، اضافة إلى تلبية متطلبات السوق المحلية من السلع الغذائية الاساسية والساندة.

تمثلت هذه الإجراءات في اطلاق برنامج المبادرة الزراعية والمتمثل بأطلاق القروض إلى فئة المزارعين الهدف منها تمكين هذه الطبقة من السيطرة على تكاليف الانتاج للمشاريع التي يقومون بها، وكذلك لحماية المنتجات من الآفات والامراض التي تتعرض لها.

يعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات الاقتصادية كونه يعد العمود الفقري الاساسي لإدامة حياة الاقتصاد. فالاقتصاد العراقي يختلف عن التجارب الاقتصادية لمعظم الدول نظرا لهيمنة القطاع النفطي على الاهتمام الحكومي، وهنا يبرز دور السياسة المالية في تحديد اهم القطاعات التي يمكن ان يتم التوجه نحو دعمها فإذا ما اعتمدت الحكومة هذه الاستراتيجية من الممكن ان نلحظ ان كل البرامج التي تم العمل عليها لم تكن ذات مردود اقتصادي، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع التكاليف الانتاجية للمنتج المحلي قياساً بالمنتجات المستوردة، وعلى هذا الاساس يمكن القول ان تعظيم الايرادات العامة من وجهة النظر الاقتصادية يجب ان يكون عن طريق القطاع الاقوى وهو يخلق صناعات ذات علاقة بالنفط والتوسع في انتاجها، فالاهتمام بهذا النوع من المنتجات من شانه ان يعظم الايراد ويخلق فرص العمل ويدعم الاقتصاد المحلي بالعملات الاجنبية.

جدول (١٠)

انتاج المحاصيل الزراعية في العراق للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

المحصول/ السنة	الحنطة (١٠٠) طن	الشعير ١٠٠ طن	التمر ١٠ طن	لحوم حمراء ١٠٠ طن	لحوم البيضاء ١٠٠ طن	صوف طن	الشعر طن
٢٠٠٥	٢٢٢٨٤	٧٥٤٤	٤٠٤٠٣	١٣٤١	٩٤٣	٧٩٣٥	٤٤٤
٢٠٠٦	٢٢٨٦٣	٩١٩٣	٤٣٢٣٦	١٣٦٣	١١٢٤	٧٩٧١	٤٥٢
٢٠٠٧	٢٢٠٢٨	٧٤٨٣	-	-	-	-	-
٢٠٠٨	١٢٥٥٠	٤٠٤٠	٤٧٦٣٢	١٤٩٧	٨٤٨	٨٠٤٣	٤٦٩
٢٠٠٩	١٧٠٠٤	٦٠١٥	٥٠٧٠٠	١٥٢٣	٨٧١	٨٠٧٩	٤٧٧
٢٠١٠	٢٧٤٨٨	١١٣٧٢	٥٦٦٨٣	١٥٤٩	١٠٨٧	٨١١٦	٤٨٥
٢٠١١	٢٨٠٨٩	٨٢٠٢	٦١٩١٨	١٥٧٦	١٣٥٩	٨١٥٢	٤٩٤
٢٠١٢	٣٠٦٢٣	٨٣٢٠	٦٥٥٤٥	١٦٠٥	١٥٧٧	٨١٨٩	٥٠٢
٢٠١٤	٤١٧٨٤	١٠٠٣٢	٦٧٦١١	١٦٣٣	٢١١٦	٨٢٢٧	٥١١
٢٠١٤	٥٠٥٥١	١٢٧٧٨	٦٦٢٤٥	١٦٦٣	١٥٤٢	٨٢٦٣	٥٢٠
٢٠١٥	٢٦٤٥٠	٣٢٩٧	٦٠٢٣٥	١٦٩٣	١٣٢٦	٨٣٠٠	٥٣٠
٢٠١٦	٣٠٥٢٩	٤٩٩٢	٦١٥٢١	١٧٢٤	١٤٢٩	٨٣٣٧	٥٣٩
٢٠١٧	٢٩٧٤٢	٣٠٣١	٦١٨٨٣	١٧٦	١٥٩	٨٣٧٥	٥٤٩
٢٠١٨	٢١٧٧٨	٢٤٦٦	٦٤٦١٩	١٧٨٨	١٩٩٣	٨٤١٣	٤٤٩
٢٠١٩	٤٣٤٣٤	١٥١٨٥	٦٣٩٣٢	١٨٢٢	٢٤٨٠	٨٤٥٠	٥٦٩
٢٠٢٠	٦٢٣٨٤	١٧٥٦٢	٧٣٥٣٥	١٨٥٩	٢٣٥٤	٨٤٨٩	٥٧٩

المصدر/وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية للسنوات (٢٠١٣-٢٠٢٠).

ويتضح لنا من خلال الجدول المرقم (١٠) تطورات الانتاج في القطاع الزراعي للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، اذ تشير الارقام في لجدول إلى انخفاض انتاج المحاصيل الزراعية في العراق (الحنطة والشعير) خلال سنوات الدراسة ، ويعود السبب إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق ، فضلا عن عدم اهتمام الحكومة في هذا القطاع مما انعكس سلبا على تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي وقلة التخصيصات الاستثمارية المرصدة لهذا القطاع.

وتأسيسا لما تقدم لحظنا ان انخفاض الحاصل في الانتاج الزراعي سواء كان النباتي ام الحيواني في العراق اثر بشكل ملحوظ على عدم قدرة القطاع الزراعي في تلبية احتياجات السكان الغذائية بسبب تدني مستوى الانتاج مما ادى إلى اللجوء للاستيراد لسد الفجوة الغذائية.

ولهذا يمكن القول ان القطاع الزراعي بحاجة إلى تنمية زراعية شاملة ، من شانها ان تصل على توليد مصادر دخل جديدة وتعمل على تحرير الاقتصاد العراقي من القطاع النفطي ومن ابرز المقترحات لتحقيق ذلك الهدف ما ياتي :_

١- ان تكون برامج التنمية الاقتصادية شاملة لبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ، بمعنى ان يتم توزيع الاستثمارات على كافة القطاعات لان كل قطاع يمثل سوقاً لأتباع القطاعات الاخرى.

٢-الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية الزراعية (النباتية والحيوانية) والمحافظة عليها من التدهور والتلوث وتكثيف وتنويع الانتاج ، من خلال تشجيع الصناعات الريفية.

٣-اطلاق برامج المبادرة الزراعية من خلال منح المزارعين القروض المسرة الطويلة الاجل وبأسعار فائدة قليلة من خلال قيام الحكومة بدعم المصرف الزراعي واعطائه التخصيصات المالية اللازمة لتحقيق ذلك ، شريطة ان توفر الضمانات التي تجبر الفلاحين من توجيه تلك الاموال لتطوير الانتاج في القطاع الزراعي.

٤-تفعيل دور الارشاد الزراعي واعطائه الاهمية القصوى ، بالإضافة إلى تطوير البحوث الزراعية وطرائق الانتاج الناتجة التي تؤدي إلى رفع قدرة العامل الزراعي لزيادة مستوى الانتاج في هذا القطاع.

٥-قيام الحكومة بإيجاد الحلول النهائية لمعالجة مشاكل المياه مع الدول المجاورة ، بالإضافة إلى حل مشاكل احياء الاهوار التي من شانها ان تعمل على تطوير الانتاج الزراعي ولا سيما الانتاج الحيواني ، مما يسهم في اعادة التوازن للريف العراقي ويسهم ذلك ايضا في عودة المزارعين إلى مناطقهم وتوجههم نحو زيادة مستوى الانتاج ، مما يؤدي إلى تشغيل الايدي العاملة ويسهم كذلك في التنمية الزراعية .

٦-اعطاء المستثمرين وخاصة في القطاع الزراعي كافة التسهيلات اللازمة ، والعمل على حث المستثمرين المحليين والاجانب بتوجيه استثماراتهم نحو القطاع الزراعي ، وهنا يأتي دور الهيئة الوطنية للاستثمار في رسم الخارطة الاستثمارية وتحديد الاراضي الزراعية المعدة للاستثمار.

ان الاهتمام بالقطاع الزراعي يكون من خلال منحه الاولوية من خلال منح زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة ، اذ ان الاهتمام بهذا القطاع وزيادة مستوى الانتاج فيه يؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية ، ومن جانب اخر ان تعمل الحكومة بصورة جدية على معالجة سياسة الاغراق التي يتعرض لها البلد سواء كان في المحاصيل الزراعية او المواد الغذائية المنتشرة بصورة كبيرة في الاسواق العراقية من خلال فرض ضرائب كمركية عالية على تلك المحاصيل والمواد الداخلة إلى العراق، من اجل اعطاء المجال للمنتجات المحلية وجعل ذلك حافزاً للمزارعين من أجل زيادة الطاقة الانتاجية.

ثانياً/ القطاع الخاص

يسهم القطاع الخاص مساهمة خجولة في الناتج المحلي الاجمالي للعراق، ولكن هذا القطاع يعد هو القطاع الانشط في معظم الاقتصادات العالمية وبدأ اهتمام القطاع الخاص تحديدا بعد جملة الإجراءات الحكومية التي أدت إلى التقليل من أثر المزاحمة

من قبل القطاع العام، معتمده في ذلك على القوانين والتشريعات التي اسهمت في ظهور او تحديث لبعض الانشطة التي كانت هامشية في السابق.

أسهم القطاع الخاص في العراق مؤخرا و خاصة في مجال الامن الغذائي في احداث طفره نوعية في الانتاج الحيواني والنباتي، فكان لمشاريع الدواجن والتربية والتحسين ومشاريع الاسماك دور كبير في رفد السوق المحلية بالمنتجات المصنعة محليا وبنسبة تصل في بعض الاحيان إلى ١٠٠%.

وهنا تجدر الاشارة إلى ان المنتج المحلي مقبول دون عملية اعلان، فجانب التسويق يكاد يكون منعدما نتيجة لتفوق السوق الاجنبي لمنتجاته وكذلك نقص الخبرات والمعلومات في هذا المجال المهم.

جدول (١١)

تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية في العراق للمدة

(٢٠٠٥-٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنة	تكوين راس المال الثابت للقطاع العام	نسبة مساهمة القطاع العام%	تكوين راس المال الثابت في القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص %	اجمالي تكوين راس المال الثابت
٢٠٠٥	١،٩٧٤٣٤٧٧	٦،٩٥	١،٤٣٨٨٨٥	٣،٤	٢،١٠١٨٢٣٦٢
٢٠٠٦	٤،١٦٠١٣٣٩٥	٦،٩٤	٢،٨٩٧٧٥٩	٣،٥	٦،١٦٩١١١٥٤
٢٠٠٧	٩،٦٨٦١٠٣٩	١،٩١	٦،٦٦٩٣٦٤	٨،٨	٤،٧٥٣٠٤٠٤
٢٠٠٨	١،٢٢٤٥٥١٠٣	٦،٩٦	٠،٧٨٥٤٣٦	٣،٣	١،٢٣٢٤٠٥٣٩
٢٠٠٩	٠،١٢٠٨٣٥٦٠	٦،٨٩	٠،١٣٨٧٦٨٢	٣،١٠	٠،١٣٤٧١٢٤٢
٢٠١٠	٢،٢٤١٧٣٤٨٦	٩٢	٥،٢٠٧٩٢٩٠	٩،٧	٧،٢٦٢٥٢٧٧٦
٢٠١١	٧،٢٥٧٢٣٠٨٤	١،٩١	٩،٢٥١١٩٠٧	٨،٨	٦،٢٨٢٣٤٩٩٢
٢٠١٢	٥،٣٣٢٧٤٣٦٣	٢،٨٧	٥،٤٨٦٥٥٠٧	٧،١٢	١،٣٨١٣٩٨٧١
٢٠١٣	٢،٤٥٠٨٦٥٤٦	٩،٨١	٩،٩٩٥٠١٢٩	١٨	١،٥٥٠٣٦٦٧٦
٢٠١٤	٥،٤١٨٨٩٦١٥	٧٥	٤،١٣٩٤٧٧٨٧	٩،٢٤	٩،٥٥٨٣٧٤٠٢
٢٠١٥	٩،٣٣٨٣٨٥٦٣	٨،٦٦	٨،١٦٨١٢٠٠٨	١،٣٣	٧،٥٠٦٥٠٥٧٢
٢٠١٦	٨،١٧٣٨٩٥٨٢	٥،٦٠	٤،١١٣١٣٦٢٦	٤،٣٩	٢،٢٨٧٠٣٢٠٩
٢٠١٧	٣،١٧٥٠٣٥٤١	١،٥٤	٤،١٤٨٢٦٧٣٤	٨،٤٥	٧،٣٢٣٣٠٢٧٥
٢٠١٨	٢،٢٦٧١٤٠٥٠	١،٧٠	٤،١١٣٩٣١٣٦	٨،٢٩	٦،٣٨١٠٧١٨٦
٢٠١٩	٢،٤٣١٢٤٦٠٩	٧٩	٦،١١٤٥٥٤٠٠	٢١	٨،٥٤٥٨٠٠٠٩
٢٠٢٠	٥،١٢٠١٧٩٨٧	٢،٥٥	٦،٩٧٢٣٤٥٠٦	٧،٤٤	١،٢١٧٤١٣٥٩٤

المصـــدر/ وزارة التخطـــيط العراقيـــة ، المجموعـــة الاحصـــائية لســـنة (٢٠١٢-٢٠٢٢٠) ، مديريـــة الحسابات القومية – التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة /٢٠٢٠

*الاعمدة (٢-٤) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط

حيث يبين الجدول (١١) تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص مقارنة مع القطاع العام ، حيث يتضح لنا من خلال الجدول مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت ، فعلى الرغم من توجهات الحكومة بالتحول نحو اقتصاد السوق وتشريع قوانين الاستثمار، الا ان القطاع الخاص يمثل جزءا قليلا ، مما يشير إلى عدم توافر البيئة الملائمة للاستثمار والمحيط الحاصل في السياسات الاستثمارية ، فقد شهدت مساهمة القطاع الخاص في تكونين اجمالي راس المال الثابت انخفاضا للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١١) مما يشير إلى بقاء سيطرة الدولة على الانشطة الاقتصادية والاستثمارية ، اما السنوات (٢٠١٢-٢٠٢٠) فقد شهدت ارتفاع القطاع الخاص في تكوين اجمالي راس المال الثابت مقارنة مع القطاع العام ، وهذا يعد مؤشراً جيداً لقيام الحكومة بفسح المجال امام القطاع الخاص ليأخذ دوره في توفير فرص العمل وتحسين بيئة ممارسة الاعمال مما قد يسهم في جذب المستثمرين المحليين والأجانب لضمان تحقيق التنمية المستدامة .

جدول (١٢)

مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي

للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنة	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٥	٨،٣٢	٢،٦٧
٢٠٠٦	٧،٢٩	٣،٧٠
٢٠٠٧	٩،٣٠	١،٦٩
٢٠٠٨	٧،٢٦	٣،٧٣
٢٠٠٩	٧،٣٣	٣،٦٦
٢٠١٠	٨،٣٤	٢،٦٥
٢٠١١	٥،٣٠	٥،٦٩
٢٠١٢	٧،٣٢	٣،٦٧
٢٠١٣	٨،٣٤	٢،٦٥
٢٠١٤	٦،٣٦	٤،٦٣
٢٠١٥	٢،٣٩	٨،٦٠
٢٠١٦	٧،٤٢	٣،٥٧
٢٠١٧	٦،٣٨	٤،٦١
٢٠١٨	٣٣	٦٧
٢٠١٩	-	-
٢٠٢٠	-	-

المصدر/ حسن لطيف كاظم /القطاع الخاص في العراق(مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة)، المكتب التنفيذي لشبكة المنظمات غير الحكومية ، بيروت،٢٠٠٠، ص٧

.

شكل (١٣)

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي

للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

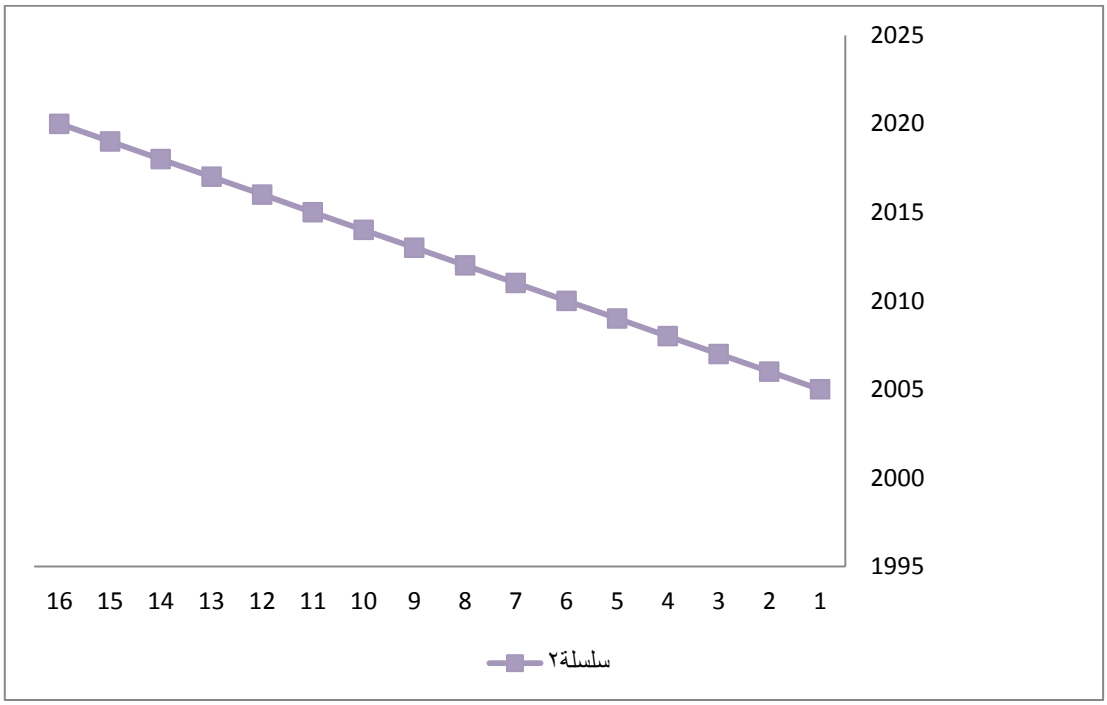

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الخاصة وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات .

حيث يتضح لنا من خلال الجدول (١٢) أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي مستقرة تقريباً حيث تراوحت ما بين (٢٦،٧) و(٤٢،٧) ، في حين كانت مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي كبيرة طيلة سنوات الدراسة وعلى العموم فقد يوصف القطاع الخاص في العراق بسيطرة الشركات سواء كانت الفردية او الصغيرة، والتي تمارس أعمالها في مجالات متعددة منها التجارة والبناء والنقل وخدمات التجزئة بالإضافة إلى الصناعات الخفيفة ، اما الجزء الباقي فهي شركات عائلية مع وجود اعداد قليلة من الشركات الكبيرة.

على الحكومة العراقية وضع الخطط والاهداف الملائمة التي من شانها ان تعطي لهذا القطاع دوراً كبيراً من أجل رفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من خلال ما يأتي:-

١-اعطاء دور مهم للقطاع الخاص في المجال الاقتصادي ويتم ذلك من خلال التحرر والانتاج السريع والتحول نحو اقتصاد السوق ، مما يشكل حافزا مهما لدى هذا القطاع لأخذ دوره القيادي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

٢-قيام الحكومة بتوسيع دعمها ولتحويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الاقراض ، مما يمنح هذا القطاع مزيداً من الدعم والتشجيع للاستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية وايضا القطاع السياحي والانشطة التصديرية ، لرفع قدرته الانتاجية والتنافسية ومن ثم تقليل الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

٣-تهيئة المناخ الاقتصادي العام ،ويتم عن طريق تهيئة البيئة القانونية والبنى الاساسية للخدمات ، والقوانين والسياسيات المتعلقة بانشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، بما يؤمن تحقيق وفرات اقتصادية للمشروعات التي تعمل في القطاع الخاص ، مما يؤمن اسباب النجاح والنمو والربح في المدى البعيد.

٤-التوجه نحو اصلاح النظام الضريبي من خلال منح المزيد من الاعفاءات الكمركية للمستثمرين ، بما يشجع بيئة الاستثمار وبما يفسح المجال أمام الشركات الاجنبية للاستثمار حيث يمكن الاستفادة منها لتأسيس عقد شراكة مع شركات القطاع الخاص المحلية مما يسهم في نقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة.

٥-تقرير الشراكة بين القطاع العام والخاص لما لها من اهمية كبيرة في زيادة مستوى الاستثمار في القطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٦-الاستقرار في الوضع السياسي والامني اذ يعد عاملاً مهماً لتشجيع وتطوير القطاع الخاص من خلال جذب الاستثمار على الصعيد المحلي والاجنبي، حيث لا يمكن ان ينمو ويزدهر القطاع الخاص من دون هذا العامل المهم ، حيث ان عدم الاستقرار يزرع حالة من عدم اليقين والشك تؤدي إلى عدم رغبة القطاع الخاص في الاستثمار.

ثالثا- القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي واحداً من اهم القطاعات الاقتصادية لما له من اهمية في مجمل العمليات والانشطة الاقتصادية في المجالات المختلفة، ويعد مفتاح نمو وتطور وتنوع

لمختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى ، لدوره الكبير في زيادة مستوى الانتاج ورفع مستوى الدخل وتوفير فرص العمل وايضا دوره في تحضير مستويات الادخار والاستثمار.

ويتميز القطاع الصناعي بخصائص عن بقية القطاعات الاخرى لما يلعبه من دور مهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني تجعله القطاع الوحيد الذي ينتج الجزء الاهم من وسائل الانتاج (السلع الرأسمالية) التي تسهم في تطوير الصناعة ذاتها بفروعها المختلفة من جهة ، ولبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى من جهة أخرى، بما يضمن تحقق وأتممت الانتاج المحلي بالكامل وزيادة نموه وانتاجيته، ومن ثم تأمين تدفق الدخل وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد بما يحقق اداء ثابت ومستمر للتسمية.

وتتمثل اهمية الصناعة في الاقتصاد العراقي كونها مدخل رئيسي في مواجهة التحديات التي تفرضها عدم تنوع وترتيب صادراته ، وتعد حجر الزاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنويع الاقتصادي بشكل خاص ، ولهذا السبب يلعب التصنيع دورا مهما وحيويا في اعادة هيكلة وبناء القطاعات الاقتصادية الرئيسة وبناء القاعدة المادية والتكتيكية للاقتصاد العراقي ويسهم في اعادة بناء الهيكل الاجتماعي ، وتصحيح مكانة الاقتصاد القومي ، ولهذا تعد تنمية ورفع القدرات الانتاجية في القطاع صناعي من العوامل المهمة للاقتصاد الوطني لتحقيق النمو الاقتصادي والاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد بنسبة كبيرة على العالم الخارجي.

وفي ضوء ما تقدم يجب على القائمين برسم السياسات ووضع الخطط للاقتصاد العراقي ان يولوا اهمية كبرى للقطاع الناعي بوصفه قطاعا مهما ورافد لمسيرة التنويع الاقتصادي ، في ظل توافر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية التي يتميز بها الاقتصاد العراقي التي تعتبر اساساً لبناء قاعدة صناعية وذلك من خلال عدة نقاط من اهمها.

١- اعادة النظر بالقوانين والانظمة والتشريعات النافذة بما يضمن معالجة المشكلات والصعوبات التي يعاني منها القطاع الصناعي ، منها (قانون الشركات رقم (٢١) لسنة /١٩٧٩، بما يضمن الحد من السلطة الممنوحة للدولة فيما يتعلق بالتدخل

في شؤون المنشآت والشركات الصناعية.

٢- اعطاء دور للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاجل القصير ، لتحقيق زيادة في القدرة الانتاجية من جانب واستخدامها للمدخلات (المواد الاولية) المتوافرة في البلد من جانب اخر ، بالإضافة إلى اقتصاص البطالة الموجودة.

٣- التوجه نحو اسلوب القطاع المختلط في ادارة وانشاء المنشأة الصناعية لتحقيق زيادة المستثمرين من الافراد لاستثمار اموالهم في الشركات التي تمتلك الدولة جزءاً منها.

٤- العمل بمبدأ الخصخصة من خلال برنامج زمني مدروس وخلال مدة محددة ، ويتم ذلك عن طريق اعداد البحوث والدراسات التفصيلية عن كل حالة ، لإيجاد السبيل الامثل للخصخصة.

٥- تقدير دور الحكومة العراقية من خلال قيامها بتقديم التمويل او القروض للصناعات الصغيرة والمشاريع التي شانها ان تحقق الاصلاح لأداء الانتاج والتسويق والمنافسة.

٦- العمل على تشجيع رأس المال الاجنبي لزيادة المساهمة في تشغيل المنشأة القائمة واستحداث منشأة جديدة بما يحقق اكتساب ونقل الخبرة التقنية وزيادة الكفاءة للعاملين.

وهنالك عدة مقترحات يجب ان تأخذها الحكومة العراقية بنظر الاعتبار في اولوياتها الاستثمارية للقطاع الصناعي منها:

أ- التوجه نحو اقامة الصناعات المعدنية التي تمثل انتاجها مدخلا لقطاع البناء و يعد قطاعا مهما في تأهيل وتطوير البنى التحتية.

ب- التوجه نحو الصناعات الانشائية لما تلعبه من دور مهم في تنمية القطاع السكني وتطويره بالإضافة إلى كون هذا القطاع يتميز بكثافة الايدي العاملة ومن ثم تقليل حجم البطالة.

ت- التوجه نحو تأهيل الصناعات الخفيفة وتطويرها بتحقيق زيادة كفاءتها الانتاجية مما يشكل حافزا مهما لتوجه القطاع الخاص نحو تلك المشاريع.

ث- التوجه نحو الصناعات الميكانيكية والكهربائية التي تسهم في تنمية البلد وإعماره.

جدول (١٣)

تطور قيم الانتاج الصناعي بالأسعار الجارية في المنشأة الصناعية في العراق للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنة	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة	الاجمالي
٢٠٠٥	٦٥٨٦٥٥٣٦١	٢٤٣٤٨٦٤٦	٠،١١٤٣٩٥٨	٦٨٤١٤٧٩٦٥
٢٠٠٦	١١٠٣٧٥٦٧٩٤	١٩٥١٥٧٣٥	٥،١٦٦٩٣٩٨	١١٢٤٩٤١٩٢٧
٢٠٠٧	٨١٢٤٤١١٥١	١٨٤٦٨٧٤٣	٩،١٨١٦٣٨١	٨٣٢٧٢٦٢٧٩
٢٠٠٨*	-	-	٨،٢٦٣٦٤٤٨	-
٢٠٠٩	٨١٥٩٥٣٥٢٨	١٨٥٢٧٧٨	٩،٣٧١٦١٨١	٨٣٨١٩٣٤٨٨
٢٠١٠	١٥٥٦٣٣٦٠٠٩	٢٩٠٨١٥٨٣	٢،٣٥٦٣٠٧٦	١٥٨٨٩٨٠٦٦٨
٢٠١١	٣٨٩٦٢٦٧٤٤٦	١٢٣١٣٤٧٥٢	٧،٤٢٧٧٢٧٢	٤٠٢٣٦٧٩٤٧١
٢٠١٢	٤٥٦٧١٠١٩٧٠	١٨٧٠١٩٧٧٢	٤٦٧٧،٤٩	٤٧٥٨٧٩٨٨٩١
٢٠١٣	٣٢٨٩٧١٠٣٧٢	٢٤٠٨٤٧٨٤١	٦٠٩٧٢٦٦	٣٥٣١٦٥٥٤٨٦
٢٠١٤	١٩٢٤٩٨٠٢٢٠	٢٠٦٦٧٠٦٨٦	٤٢٧٠٧١٩	٢١٣٥٩٢١٦٢٥
٢٠١٥	١٨٢٣٩٦٨٠١١	٨٢٥٤٢٦٧٦	٢٤٦٨٩٠٦	١٩٠٨٩٧٩٥٩٣
٢٠١٦	٢٠٧٩٩١٤٥٨٣	١٤٢٨٦٣٩٦٩	٤٩٦٩٢٣٣	٢٢٢٧٧٤٧٧٨٥
٢٠١٧	٢٠١٦٣٣٠٤٨٣	١١٠٠٠٥٣٨٢	٥٩٩٨٣٩١	٢١٣٢٣٣٤٢٥٦
٢٠١٨	١٩٣٩٢٨٨٧٣٦	١٣٢٢٤٢٠٣٦	٧١٩١٣٢٩	٢٠٧٨٧٢٢١٠١
٢٠١٩*	-	-	-	-
٢٠٢٠	-	١١٧٥٠٩٢٧٥	٦٣٤٦١٦١	١٢٣٨٥٥٤٣٦

*لم يصدر التقرير لتلك السنة

حيث نلحظ من خلال الجدول رقم (١٣) ان اجمالي قيم الانتاج الصناعي لسنة / ٢٠٠٣ بلغ (٦٨٤١٤٧٩٦٥) مليون دينار الا انه اخذ بالتزايد خلال السنوات اللاحقة من مدة الدراسة وصولا إلى العام /٢٠١٤ والسنوات اللاحقة حيث اخذ بالانخفاض لعدة اسباب منها الحرب التي عانتها الحكومة العراقية مع المجاميع الارهابية (داعش)

،وكذلك تفشي وباء كورونا حيث نرى انه من على الرغم من تزايد مستوى الانتاج الا انه لايزال دون مستوى الطموح.

جدول (١٤)

تطور اعداد المنشأة الصناعية في العراق للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنة	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة	الاجمالي
٢٠٠٥	١٠٠٨٨	٧٦	٤٥٢	١٠٦١٦
٢٠٠٦	١١٦٢٠	٥٢	٤١١	١٢٠٨٣
٢٠٠٧	١٣٤٠٦	٥٧	٤٢٣	١٣٨٨٦
٢٠٠٨*	-	-	٤٨٧٠	-
٢٠٠٩	١٠٢٨٩	٥١	٤٩٥	١٠٨٣٥
٢٠١٠	١١١٣١	٥٦	٥٠٠	١١٦٨٧
٢٠١١	٤٧٢٨١	١٥٩	٥٤٦	٤٧٩٨٦
٢٠١٢	٤٣٦٦٩	٢١٨	٦٨٦	٤٤٥٧٣
٢٠١٣	٢٧٦٩٤	٢٢٦	٦٦٩	٢٨٥٨٩
٢٠١٤	٢١٨٠٩	١٢٠	٦٠٩	٢٢٥٣٨
٢٠١٥	٢٢٤٨٠	٩٢	٦٢١	٢٣١٩٣
٢٠١٦	٢٥٩٦٦	١٧٩	٥٦٦	٢٦٧١١
٢٠١٧	٢٧٨٥٦	١٨٢	٥٥١	٢٨٥٨٩
٢٠١٨	٢٥٧٤٧	١٩٨	٧٣٢	٢٦٦٧٧
٢٠١٩*	-	-	-	-
٢٠٢٠	-	١٨٨	٦٨٢	٨٧٠

المصدر/ وزارة التخطيط العراقية، خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي ، للمنشأة الصناعية المتوسطة للسنوات من (٢٠٠٥-٢٠٢٠) المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة.

*لم يصدر التقرير لتلك السنوات

ويتضح من خلال الجدول (١٤) وجود انخفاض في اجمالي اعداد المنشأة الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) للسنوات من (٢٠٠٥-٢٠١٠) وقد يكون سبب ذلك التراجع في اعداد المنشأة إلى السياحة الاقتصادية المتبقية من قبل الحكومة نحو القطاع الصناعي فضلا عن ذلك ضعف الامكانيات المتبقية في الرقابة والسيطرة على المنافذ البحرية والبرية والجوية الامر الذي تسبب في دخول سلع وخدمات مستوردة تضر الصناعة المحلية ،ومن جهة اخرى التدمير الذي لحق بالمنشاة الصناعية بسبب الحروب ، مما جعل المنشاة الصناعية في العراق غير قادرة على مواصلة الانتاج ومنافذ السلع المستوردة.

المطلب الثالث : السياسة المالية والمجتمع المدني

كان للإشكاليات الكثيرة التي ورثها الاقتصاد العراقي المتمثلة في الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي وتشوه الهيكل الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية النصيب الاكبر في الاهتمامات الخاصة بالسياسة المالية هدفا منها لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد وتحقيق قدر عالي من التنمية المستدامة.

ظهرت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ مجموعة من المنظمات (منظمات المجتمع المدني) مستفيدة من التجارب العالمية في هذا المجال ولكون المجتمع المدني هو ركيزة اساسية لتحقيق التقدم والازدهار من خلال تفعيل التنمية البشرية الحقيقية.

سمي هذا المجتمع بهذا الاسم لكونه يتخذ طابعاً مدنياً سلمياً مستقلاً عن الدولة وعن كل المؤسسات العسكرية والرسمية، وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذا المفهوم الا انه يمكن تعريفه بانه "مجموعة من الافراد المتطوعين يقومون بملء المجال العام بين الاسرة والدولة، غير هادفين للربح، يسعون إلى تحقيق منافع او مصالح للمجتمع ككل، او بعض فئاته المهمشة، ملتزمين بالقيم الاخلاقية ومعايير الاحترام والادارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الاخر (شعبان ،٢٠١٢: ١١).

في المستقبل القريب تشكل هذه المنظمات اهم قنوات المشاركة للأفراد في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم لانفسهم في شكل جماعات اكثر قوة من أجل التأثير في السياسات العامة والوصول للموارد ويمكن لهذه المنظمات ان تفرض ضوابط على

الحكومة، وكذلك ترصد الاخفاقات والاساءات الاجتماعية، وتخضع المسؤولين للمساءلة لكونها ضامنة للأفراد في التعبير وابداء الرأي وعلاوة على ذلك هي بإمكانها ضمان توفير سبل اكثر شفافية وعدالة من اجل الوصول إلى توافق في الآراء.

وهنا حصل البنك الدولي على جملة من المعايير السياسية والاقتصادية والادارية ،ولا تشمل اداء الحكومة ومؤسساتها فحسب بل تشمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وهي:

١- ادارة القطاع العام.

٢- المساءلة.

٣- سيادة القانون.

٤- الشفافية.

فيما يخص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ركزت على اربعة معايير: OECD,١٩٩٥ (١٤:)

أ- دولة القانون.

ب- ادارة القطاع العام.

ج- السيطرة على الفساد.

د- خفض النفقات العسكرية.

المطلب الرابع: عمل منظمات المجتمع المدني في العراق

تواصل عمل منظمات المجتمع المدني وتحديداً العراقية التي وصل عددها ١٧٥ (https://arab.org/ar/countries/iraq)منظمة مدرجة وهي منظمات غير حكومية توزع إطارها حسب الاختصاص ووفقاً للآتي:

١- المنظمات القائمة على تطوير المجتمع واحداث التنمية بانواعها بلغ عددها ٣٢ منظمة في العام ٢٠١٩ نرى ان هذا العدد قابل للزيادة اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المعايير الاساسية الموضوعة من قبل البنك الدولي فبالإمكان ان تصل في العام ٢٠٢٥ إلى ٦٠ منظمة.

٢- منظمات الرفق بالحيوان وبلغ عددها في العام ٢٠١٩ منظمتين هدفهما المحافظة على الثروة الحيوانية بانواعها.

٣- منظمات الدعم الحقوقية وبلغ عددها ٣٤ منظمة والهدف الرئيس لهذه المنظمات هو تقديم المشورة القانونية للأفراد العاجزين عن توفير حماية قانونية لهم في التوكل امام المحاكم.

٤- منظمات الايمان وهي منظمات دينية تهدف إلى الدعوة إلى الاديان بمختلف انواعها من خلال ايضاح الدور الاساسي للدين في حياة الانسان وبلغ عددها ٨ منظما نرى ان هذا النوع من المنظمات القابلة للزيادة من المتوقع وصولها في العام٢٠٢٥ إلى ١٦ منظمة.

٥- المنظمات البيئية تعد هذه المنظمات النشطة جدا والفاعلة في النشاط الاقتصادي كونها تقدم تصوراً واضحاً للأفراد للمحافظة على البيئة من مختلف المخاطر وبلغ عددها ٧ منظمات ونرى انها قابلة للزيادة لتصل إلى ١٤ منظمة نتيجة للاهتمام الشعبي بهذا النوع.

٦- منظمات التعليم تعد من المنظمات المهمة كونها تعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية (التربية والتعليم) بهدف القضاء على مظاهر التخلف والامية السائدة في المجتمع وبلغ عددها ٢٥ منظمة.

٧- منظمات الصحة تعد هذه من المنظمات الفاعلة في مجالات الحياة اليومية للانسان كونها تبرز الدور الفاعل من الامراض من خلال نشر الوعي الصحي بين افراد المجتمع ويبلغ عددها ١٦ منظمة، وهي قابلة للزيادة نظرا لحاجة المجتمع للوعي الصحي.

٨- منظمات الاغذية والطعام تعد هذه من المنظمات المهمة لأفهام الافراد انواع الاغذية الصحية التي تسهم في تعزيز الصحة الجسمية للانسان وكذلك الاستخدام الامثل للموارد في الاستهلاك الصحي الخالي من الهدر لتحافظ على نسق وسلوك استهلاكي صحيح.

٩- منظمات التمويل تعد هذه المنظمات من اهم المنظمات الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي ،فهي تركز على تمويل الافراد بما يضمن مستوى معاشي بعيد عن الفقر وبلغ عددها ٧ منظمات في العام ٢٠١٩ تتوزع بين محافظات العراق، وتقوم بالأساس على انشاء المشاريع الصغيرة للأفراد.

١٠- منظمات الاغاثة هي من المنظمات التي واجهت الكثير من الصعوبات لاسيما ابان الهجمة الشرسة على العراق كونها وقفت جنب إلى جنب مع الحكومة لمواجهة هذه الهجمات واخذت على عاتقها معالجة المشاكل التي تعرض لها الافراد والمتمثلة بالنزوح القسري، حيث وفرت الملجأ الأمن والطعام لضمان حياة هؤلاء الافراد.

البناء- التشغيل-التمويل: التمويل بنظام (B.O.T)

يعد الاستثمار في مجال البنى التحتية عاملا دافعا لعجلة النمو الاقتصادي في معظم الاقتصادات، ونتيجة حتمية للتنويع الاقتصادي ،ونتيجة لتراجع القطاعات الاقتصادية عن توفير تلك الاستثمارات المنشطة للهيكل الاقتصادي، بصورة مباشرة ظهر لدينا اتجاه جديد في اشراك القطاع الخاص واعطائه دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وكذلك اعطائه دورا لا يشبه الدور الذي كان يلعبه في السابق متمثلا بالمشاريع التي تحتاج إلى رؤوس اموال ضخمة.

اذا عملية بناء هيكل رأس المال الاجتماعي الثابت والمتمثل بالقطاعات الخدمية المتنوعة (التربية، التعليم، الصحة، الطرق، والمطارات) لم تتطور وذلك كان نتيجة حقيقية للنمو السلبي في التراكمات المادية للثروة بسبب عدم توافر الوفرات المالية القوية.

حيث ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي احادي المصدر، اذ تعتمد كل فعالياته وموارده الاقتصادية على منتوج واحد هو القطاع (النفطي)، فهو لم يمتلك القدرة على تقرير سياسته الاقتصادية، على الصعيد الداخلي او الخارجي في ضوء المتغيرات السياسية السريعة التي تؤثر على اسعار هذا المورد مما جعل الاقتصاد العراقي يعاني من ازمات مستمرة في الاونة الأخيرة خاصة عند انخفاض (اسعار النفط) الذي سبب مشاكل في تمويل الموازنة في ظل شبه انعدام الموارد الاخرى، وعدم الاستفادة من مدة

الرواج التي شهدتها الأسواق النفطية في بناء هيكل اقتصادي متنوع للتخلص من حالة الاعتماد على الريع النفطي. [†]

فأصبح الاقتصاد العراقي رهين لما يجري في السوق النفطية ففي حالة ارتفاع الأسعار تتوجه الدولة نحو زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والترفيهي التي تزداد معها مظاهر تبديد الثروات وطباعها، وفي حالة حدوث العكس اي انخفاض الاسعار تعمل الدولة على اتخاذ اجراءات التي تحد من الاستهلاك وتدعو إلى ضرورة التقشف وترشيد الموارد الاقتصادية والتوجه إلى الدول والمنظمات الاقتصادية العالمية للاقتراض لغرض سد العجز وتمويل الموازنة.

ان ما ورد سابقا كان نتيجة حتمية للاعتماد الكبير على الريع النفطي واهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى التي لها في تكوين رأس المال الاجتماعي الثابت والمتمثلة بالمصانع والمكائن الانتاجية، اضافة إلى انعدام الاستثمار في هذه القطاعات.

وانطلاقا من العرض السابق تكونت لدينا رؤية واضحة من خلال استعراض جملة كبيرة من المصادر والكتابات الاقتصادية في مجالات السياسة الاقتصادية العامة والسياسة المالية على وجه الخصوص، فلابد للعراق ان يتبع اسلوب ثانٍ في تمويل مشاريع البنى التحتية، وذلك بسبب تذبذب اسعار النفط الخام بسبب الاضطرابات السياسية المتوالية والهجمات الارهابية على العراق الامر الذي ادى فعليا إلى تراجع الموازنة العامة فالملاحظ ان معدل التراجع في الموازنة اذا ما قورن بالسنوات السابقة

[†] B.O.T:- هو نظام البناء والتشغيل والتمويل او التشغيل ونقل الملكية يتضمن تولي المستثمر من القطاع الخاص بعد الترخيص له من الحكومة او الجهة الحكومية المختصة بتشييد وبناء اي من المشروعات كالبنية الاساسية مثل انشاء الطرق السريعة والمطارات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من المشروعات الضخمة من موارده الخاصة على ان يتولى تشغيله وادارته بعد الانتهاء منه لمدة امتياز معينة تتراوح عادة ما بين ٣٠ إلى ٤٠ سنة وخلالها يتولى تشغيل المشروع بحيث يحصل من خلاله على التكاليف التي تحملها بالإضافة إلى تحقيق الارباح من خلال العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدمو هذا المشروع وبعد انتهاء الامتياز يتم نقل ملكية المشروع بعناصره المختلفة إلى الدولة ومن ثم فان هذا النظام يعني وجود آلية تمويلية لانشاء البنى الاساسية في مجتمع ما بعيدا عن موارد الدولة

المصدر: ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/

يبلغ اكثر من ٩% في العام ٢٠١٩ ونرى انه من الممكن ان يكون هذا التراجع اكبر وصولا إلى العام ٢٠٢٥ ويصل إلى تفوق ٣٠٪ اذا ما اعتبرنا العام ٢٠١١ سنة اساس بالاعتماد على اسعار النفط المسجلة في تلك السنة، وكذلك يستمر الحال بالنسبة للقطاعات الداعية للإيرادات الحكومية فإذا ما تناقصت الايرادات النفطية ستؤثر سلبا في اداء القطاعات الاقتصادية الاخرى وتسجل تدنياً في مستوى المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، أخذين بنظر الاعتبار المعدل العالي للنمو السكاني في العراق والذي استمر بالارتفاع ليصل إلى (٤,٣) في بعض المحافظات الجنوبية والوسطى ان هذا المعدل العالي يسهم مستقبلا في طرح جملة من التساؤلات والتي ستكون الحكومة عاجزة من الاجابة عليها فالمعروف ان الارتفاع المستمر في اعداد السكان يجب ان يقابله زيادة في الموارد العامة ،واستغلال تلك الموارد الاستغلال الامثل وهذا الامر غير حاصل، ويعود ذلك اولا إلى دخول العراق في صراعات حربيه اوقدت لأكثر من اربعة عقود، فشل الاداء المالي في السيطرة على الاداء الحكومي.

- الأسباب من وجهة النظر الاقتصادية:

لكون هذا النظام هو وسيلة حقيقية لأحداث عملية التنويع الاقتصادي في العراق، نتيجة لكونه قائماً على تمويل المشروعات وانشاء البنى التحتية دون الحاجة إلى الاقتراض او الإنفاق على تلك المشاريع من الموازنة العامة، فمن جهة يتحمل المستثمر تمويل هذه المشاريع وعادة ما يكون هذا المستثمر اما شركة كبيرة او مجموعة شركات دولية او محلية كافة الاعباء المالية لإقامة هذه المشاريع، وهو هنا اعطى للدولة الفسحة الواسعة في ادارة بقية القطاعات بأسلوب يضاهي الدول المتقدمة، اضافة إلى كونه يسهل على الدولة الكثير من الإجراءات السابقة والتي اوضحنا سابقا انها لم تكن بمستوى الطموح نتيجة لاتجاه معظم الاستثمارات للقطاع النفطي واهملت بقية القطاعات الاقتصادية، على الرغم من حملة التسهيلات الحكومية وأطرها اعداد القوانين الخاصة للاستثمار لزيادة اطمئنان المستثمرين الراغبين في الدخول للسوق العراقية.

- مزايا نظام B.O.T:

ان من اهم مزايا التي يتمتع بها هذا النظام هي الاستفادة من الخبرات الفنية للشركات العملاقة في ادارة وتشغيل المشروعات الخاصة وفي مقدمتها التكنولوجيا الحديثة التي تستخدمها تلك الشركات، اضافة إلى كونها ستسهم وإلى حد كبير في تطوير الايدي العاملة المحلية وفقا لأحدى التقنيات، أخذين بنظر الاعتبار انها شركات باحثة عن طريق تحقيق اقصى الارباح، اضافة إلى ذلك ونظرا لابتعاد المنتج المحلي عن منافسة المنتج الاجنبي لجملة من العوامل اولها ارتفاع التكاليف الانتاجية محليا هذه المشاريع ستسهم في تعزيز الكفاءة الانتاجية.

اضافة إلى كون هذا النظام يهدف إلى تطوير خدمات النقل وما يرتبط بها، فإذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تطوير الموانئ والمطارات العراقية وجعلها وجهة متطورة، اضافة إلى ان هذا البرنامج سيسهم في توفير الاموال اللازمة لأنشاء المشاريع التي تقع على عاتق الحكومة والتي وضعتها من ضمن اولويات التنفيذ، ولكون هذه الاموال تعد العائق في تنفيذ هذه المشاريع طيلة مدة الدراسة.

ويقع ايضا على عاتق هذه المشاريع تجميل المخاطر في التنفيذ، والتي يفترض فيها من الادارة والتنفيذ باقل التكاليف الاستثمارية مع ضمان حسن الاداء والعمر الافتراضي للمشروع.

ان هذه المزايا تخلق امامنا عدة اجابات ننتظرها وكان هذه البرامج مصممة اساسا لتلافي الاخطاء والاعباء الحكومية من اجل نقل الاقتصاد العراقي باتجاه افضل.

- عيوب برنامج B.O.T

على الرغم من ان هذا البرنامج يمتلك الكثير من المزايا والتي تعود بالأفضل للدول المانحة للامتياز الا ان ذلك لا يعني انه توجد بعض الامور التي من الممكن ان نسميها عيوبا والتي تتلخص بالآتي:-

١- المغالاة الكبيرة للمستثمرين في تقدير التكاليف الفعلية لانجاز المشاريع ويهدفون من ذلك الامر إلى فرض اسعار عالية على مستخدمي تلك المشاريع بعد الانتهاء من العمل فيها.

٢- قد يترتب على انجاز تلك المشاريع بعض الاضرار البيئية، الامر الذي يضع امام الحكومة وضع الاشتراطات اللازمة للحيلولة دون حدوث تلك الاضرار.

٣- ان بعض المستثمرين يلجؤون إلى استخدام تقنيات ومعدات قديمة او تكنولوجيا متأخرة نسبيا، الامر الذي يؤدي إلى تدني الجوانب الفنية اللازمة لتدريب الكوادر المحلية للاستفادة منها مستقبلا.

٤- يلجأ بعض المستثمرين الى عدم الالتزام بالحقوق الخاصة بالعمال من التأمينات من مخاطر العمل وكذلك التأمين الصحي.

استخدام نظام B.O.T:

ان اعتماد هذا النظام من قبل الاقتصاد العراقي من شانه ان يكون اداة فاعلة لنقل الاقتصاد العراقي، وتحسن جودة البنى التحتية وكذلك المشاريع الاقتصادية من ان يكون لها دور فاعل في المنافسة للمنتج الاجنبي اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار جملة الامور التي يمكن ان تحققها في حال العمل بهذا النظام ،وهي:

١- العمل على خفض الإنفاق العام والابتعاد عن الاقتراض الخارجي والداخلي، هذا الامر سيسهم في انتعاش الاداء المالي وعدم وجود عجز في الموازنة العامة للدولة اضافة إلى انعدام نسبة الدين العام، وان هذه المتغيرات السابقة من شانها ان تؤثر في المتغيرات الكلية وفي مقدمتها التضخم اضافة إلى التقليل من معدلات البطالة.

٢- خفض التكاليف الانتاجية لإقامة المشاريع بالاستفادة من الخبرة المكتسبة لمشاريع الشركات العملاقة المقامة في الداخل، ومن ثم ضمان جودة المنتج وتحقيق مستوى اسعار تنافسية عادلة للمستهلك والمنتجين على السواء.

٣- التقليل من المخاطر الناتجة عن اقامة المشاريع، وذلك بنقل تلك المخاطر من مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص، هذا الامر سيسهم إلى حد كبير في اختيار نوعية المشاريع المقامة.

٤- الاستفادة من اقامة المشاريع ذات الحاجة الفعلية من قبل الاقتصاد العراقي وخاصة مشاريع النقل (مطارات، موانئ، طرق سريعة) اضافة إلى المستشفيات الحديثة الامر الذي يسهم في ضمان العلاج للمواطنين داخل البلد دون الحاجة للسفر لأغراض

العلاج ومن ثم اضافة مورد جديد من العملات الصعبة بعد الترويج لإعمال هذه المؤسسات.

وكما اسلفنا سابقا فالمعروف ان القطاع السياحي بحاجة ماسة لأنظمة طرق حديثة ومطارات كبيرة تتسع وحجم السياح القادمين إلى العراق، الامر الذي يضمن وصول الافراد السياح إلى الاماكن التي يرغبون الوصول اليها بسهولة ويسر.

٥- يسهم هذا النظام في الحد من ظاهرة البطالة التي اخذت من الاقتصاد العراقي الكثير والتي تعد العبء الاكبر على عاتق الحكومة، لكون هذه المشاريع ذات آجال طويلة وتحتاج إلى الايدي العاملة المختلفة الماهرة وغير الماهرة، ومن ثم ستسهم في خلق دخول الافراد كانهم خارج العملية الاقتصادية على الرغم من كونهم ضمن سن العمل.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً/ الاستنتاجات

١. ان السياسة المالية في العراق كانت سياسة توسعية بامتياز فالرجوع إلى حقبة التسعينيات من القرن الماضي كانت السياسة النقدية اداة بيد السياسة المالية

وطغى على تلك الحقبة اسلوب الإنفاق الحكومي الواسع لدعم التوجهات العسكرية لحكومة

٢. كان لانتهاج السياسة المالية التوسعية اثر واسع في رسم السياسة المالية طيلة مدة الدراسة فقد سجل التراجع الكبير في اداء انشطة الاقتصادية (الزراعة ،الصناعة ،الخدمات ،الخدمات، التجارة) في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم انحسار اهمية هذه القطاعات في تنويع الموارد المالية لدولة وهذا اشارة اداء فعليا على مستوى السياسة المالية

٣. تأثرت الموارد المالية التي كانت تسجل لمصلحة (ايرادات ضريبة ،دومين) بشكل كبير على الرغم من ارتفاع مستوى الناتج المحلي الاجمالي في العراق طيلة مدة الدراسة .حيث كان الاداء الضريبي اداء خجولاً ولا يبشر بخير نتيجة حتمية

٤. تم الوقوف على مستوى اداء الادارة الضريبة في العراق فقد كان اداء خجولا ولا يسهم الا بالنسب منخفضة جدا في مساهمة الناتج المحلي الاجمالي حيث تراوحت مساهمته من ٠.٥% إلى ٠.٢% وهو مؤشر اذا ما اخذ بنظر الاعتبار بالمقارنة بأي دولة جارة خطير، فأغلب دول الجوار تشكل الايرادات الضريبية أكثر من ٥٠% من الايرادات الاجمالية .

٥. تراجع مستوى اداء البنى التحتية في الاقتصاد العراقي ،وذلك نتيجة لتقادم هذه البنى بوصول اغلبها إلى حد التهالك اذن هي بالاساس اقيمت في مدد زمنية امتدت من ١٩٦٠ وصولا إلى المشروع الاستراتيجي لشبكة الطرق السريعة في ١٩٨٢ وبالرجوع إلى هذه المدة لاحظنا مدة انشائها اضافة إلى الضرر الذي اصابه نتيجة لحروب المتعاقبة الذي خاضها العراق وكذلك العقوبات الاممية (الحصار الاقتصادي) الذي فرض على العراق كان لها الاثر سلبي على تجديد هذه البنه وبقائها على حالها ، هذا الامر اسهم في تراجع اداء القطاعات الاقتصادية (الموانئ والمطارات وسكك الحديد وبقية القطاعات الاقتصادية التي تعتمد في راس مالها الثابت على المعدات والالات والبنية)على تجديد .

٦. يغلب على الاقتصاد العراقي سمات الاختلالات الهيكلية، حتى بعد تغير السياسي الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣،وعلى رغم من الانتقال الاقتصاد العراقي من اقتصاد مخطط يدار من قبل الحكومة بكافة مفاصله إلى اقتصاد حر يعمل وفق لى اليات السوق

٧. لايزال الاقتصاد العراقي بعيدا عن تحقيق فكرة التنويع بسب هيمنة الايرادات النفطية كونها تحتل مركز الصدارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والمعروف ان الايرادات العامة لدولة تعتمد بصورة اساسية على اسعار الصادرات النفطية وهذا يثبت لنا ان الحكومة العراقية لا تستطيع تنفيذ برنامج التنويع ومن ثم تنعدم فرص القطاعات الاقتصادية الاخرى في الوصول إلى هدف التنويع

٨. يؤشر على عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعد من العوامل المثبطة لجذب التدفقات الاستثمارية بمختلف انواعها والتي تعد من العناصر الداعمة بشكل كبير لعملية التنويع بشقيه الاقتصادي والمالي الامر الذي اثر سلبا على تنويع الهيكل المالي في الاقتصاد العراقي .

٩. ان التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي أسهمت في انحراف مسار التنمية عن اتجاه المرغوب والتي اثرت بشكل كبير على مجمل الانشطة الاقتصادية الامر الذي اثر كثيرا على ظهور بعض الظواهر وتفاقمها مثل ظاهرتي الفقر والبطالة.

ثانياُ/ التوصيات

١. يجب ان تكون السياسة المالية في العراق سياسة انفاقية موجهة ليسهم هذا التوجه إلى تحقيق الهدف التنموي الاسمى وهو تحقيق التنويع المالي من خلال ترشيد النفقات باتجاه القطاعات الاستهلاكية وتوجه نحو القطاعات الاستثمارية ذات المردود المؤكد

٢. يجب بإعطاء الاهمية الكبيرة لقطاعات الاقتصادية التي سجلت تراجعها في مستوى ادائها و ذلك بسبب انحسار الدعم والتوجه نحو الاستيراد من الخارج ، والمتمثلة بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي والتجارة وقطاع الخدمات .

٣. اعطاء دور كبير لقطاع الخاص في رسم السياسة الاستثمارية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية لبلاد الامر الذي من شانه ان يؤثر في الاقتصاد العراقي نحو هدف التنويع

٤. تحقيق الاصلاح السياسي الامر الذي يؤدي إلى الغاء مركز النفوذ وتشتيت الفساد والقضاء عليه يعد الخطوة الاولى في تحقيق الاصلاح الاقتصادي الامر الذي بدوره يؤدي إلى ايقاف التدخل في العجلة الاقتصادية

٥. استعانة الحكومة في مؤسسات التعليم العالي الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية للاستفادة من خبراتها في معالجة المشاكل التي تؤثر في الاداء الاقتصادي الامر الذي يسهم في ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل في القطاعات الانتاجية والخدمية

٦. اعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية التي لها دور كبير في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي والمتمثلة (الزراعي والصناعي والسياحي والخدمي) والقطاعات المرتبطة بها وضمان عملها بدون عوائق ليكون لها دور في اعادة بناء البنى التحتية للاقتصاد العراقي .

المصادر والمراجع

القران الكريم

المصادر العربية

اولاً / الكتب

١. ابو بكر احمد عثمان ، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (١٠) ، العدد(٣٨)، ٢٠٠٨.
٢. احمد عثمان محمد ، استراتيجية صناعة السياحة في العراق ودورها في التسمية الشاملة ، مجلة الدراسات المستدامة ، السنة الثالثة ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، ٢٠٢١.
٣. أحمد ماهر وآخرون ، " الإدارة : المبادئ والمهارات" ، الدار الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠١-٢٠٠٢.
٤. أحمد ماهر وآخرون ، " الإدارة : المبادئ والمهارات" ، الدار الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠١-٢٠٠٢.
٥. اونر اوزلو، ، "تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي" ، الطبعة الأولى ، ترجمة : مركز العراق للأبحاث ،بغداد ، ٢٠٠٦.
٦. باسم عبد الهادي حسن ، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص ، مؤسسة فريدريش البيرت ،عمان ، الأردن، ٢٠٢٠.
٧. باسم عبد الهادي حسن ، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص ، مؤسسة فريدريش البيرت ،عمان ، الأردن، ٢٠٢٠.
٨. حسين ديكان درويش ، اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد/١٠، العدد /١، ٢٠٠٨.
٩. خويني رابح، المؤسسات المصرفية الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، للطابعة، مصر، ٢٠٠٨.
١٠. خويني رابح، المؤسسات المصرفية الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، للطابعة، مصر، ٢٠٠٨.
١١. خويني رابح، المؤسسات المصرفية الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، للطابعة، مصر، ٢٠٠٨.
١٢. رويدة حسين حسن ،حوكمة المنافذ الحدودية وانعكاسها على حجم الايرادات الكمركية (منفذ الشلامجة نموذجا) ،مركز البيان للدراسات والتخطيط،٢٠١٤.
١٣. رويدة حسين حسن ،حوكمة المنافذ الحدودية وانعكاسها على حجم الايرادات الكمركية (منفذ الشلامجة نموذجا) ،مركز البيان للدراسات والتخطيط،٢٠١٤.
١٤. سحر قاسم محمد ، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، البنك المركزي العراقي ، العراق ، ٢٠١١.
١٥. شذى خطيب ، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال ، مؤسسة طابا ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
١٦. شذى خطيب ، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لرأس المال ، مؤسسة طابا ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

١٧. صالح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية –الثنائية المستحيلة (حالة العراق) ، مؤسسة فريدريش البيرت ، عمان ، الاردن ،٢٠١٣.
١٨. صالح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية –الثنائية المستحيلة (حالة العراق) ، مؤسسة فريدريش البيرت ، عمان ، الاردن ،٢٠١٣.
١٩. صائب ابراهيم جواد ، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ، مطبعة صلاح الدين ، جامعة صلاح الدين، اربيل ، ٢٠١١.
٢٠. عاطف جابر طه، ادارة المصارف وتنظيمها، الدار الجامعية، مصر،٢٠٠٨.
٢١. عاطف لافي مرزوك ، اشكالية التحول الاقتصادي في العراق ، ط١، مركز العراق للدراسات ، العراق ، ٢٠٠٧ .
٢٢. عبدالحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، الطبعة الاولى ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ،٢٠٠٨.
٢٣. عدنان حسين يوسف الخياط ،واقع الضريبة الكمركية في العراق وامكانية تطويره في ضوء قانون التعريفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة /٢٠١٠ ، مصدر سابق.
٢٤. علاء حسين علوان ، على نعمة بيتي ، دور الادارة الكمركية في زيادة ايرادات الهيئة العامة للكمارك (دراسة تطبيقية) ، بحث مشترك جامعة النهرين ووزارة المالية ، ٢٠١٦.
٢٥. علي محمود عبدالعزيز ، ايهم احمد الحمصي ، الاقتصاد الزراعي ، مطبعة الداودي، دمشق ، ٢٠٠٦.
٢٦. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
٢٧. فرحان محمد حسن ، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات الاصلاح المستقبلية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الكوفة ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨.
٢٨. فرهنك جلال ، واقع الصناعة التحويلية في العراق مقترحات للتطور والتوسع في تطورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي ، ط ، المعهد الدولي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٤.
٢٩. فلاح خليل على ، تحليل المتغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا، ٢٠١١.
٣٠. كمال البصري ، "مشكلة ضعف الأداء الاقتصادي : دور الدين والدولة والمجتمع" ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، بغداد ، كانون الاول ، ٢٠١٠.
٣١. مثنى زهير محسن ، اليات التوجيه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة الدنانير، العدد /١٢، ٢٠١٨.
٣٢. محمد ادم، "البنك اللاربوي في اطروحة الشيرازي، مجلة النبأ، العدد ٥٣، كانون الثاني، ٢٠٠١.
٣٣. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، ط٣ ، دار الملاك للفنون والادب والنشر ، ٢٠٠٩ .

٣٤. محمود خليل خضير، النظام القانوني لعقود البوت الادارية، مجلة الجامعة العراقية، العدد (٥٤) .
٣٥. مظهر محمد صالح، الاستراتيجية المالية للعراق بين المدخل الصعب والمخرج الامثل، ،الحوار المتمدن ، بغداد ٢٠١٧.
٣٦. نبيل جعفر المرسومي ، دور اطراف الانتاج في مواجهة البطالة في العراق منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية ، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، ٢٠٢٢.
٣٧. نبيل جعفر المرسومي ، دور اطراف الانتاج في مواجهة البطالة في العراق منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية ، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، ٢٠٢٢.
٣٨. نبيل جعفر عبد الرضا، الحوار المتمدن، قراءات نقدية في موازنة العراق الاتحادية ٢٠١٨، ٢٠١٦، ٢٠١٧.
٣٩. نضال شاكر جودة ،اسراء سعيد صالح، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٦) ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ،العدد/٣٥، ٢٠٢٠.
٤٠. نورة سعداني ، الاستثمار وفق عقد البوت ، كلية الحقوق للعلوم السياسية ،جامعة طاهري محمد –بشار.
٤١. وفاء عبدالباسط ، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٤٢. الياس نصيف ، عقود البوت ، المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٦.

ثانياً : البحوث والرسائل

١. ابراهيم موسى الورد، تحليل التغيرات البنيوية والنمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠-١٩٨٠) اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ .
٢. ثابت الحبيب ، " تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية : التحدي الاساسي للتنافسية الجديدة " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي " الاداء المتميز للمنظمات والحكومات "، ٨-٩ مارس ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ٢٠٠٥
٣. خالد روكان عواد، نزار ذياب عساف، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر، بحث مستقل من رسالة الماجستير الموسومة (دور التنويع الاقتصادي في تعديل هيكل الاقتصاد العراقي)، كلية الادارة والاقتصاد ، الفلوجة ، جامعة الانبار.
٤. زينب جبار عبد الحسين ،انتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء،٢٠١٨.
٥. سهاد كشكول عبد، التهرب الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد /٢٤، ٢٠١٣.

٦. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
٧. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
٨. فرحان محمد حسن ، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات الاصلاح المستقبلية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الكوفة ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨،.
٩. محمد ادم، "البنك اللاربوي في اطروحة الشيرازي، مجلة النبأ، العدد ٥٣، كانون الثاني، ٢٠٠١.

ثالثا : المجلات والدوريات

١. ابو بكر احمد عثمان ، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (١٠) ، العدد(٣٨)، ٢٠٠٨.
٢. احمد عثمان محمد ، استراتيجية صناعة السياحة في العراق ودورها في التسمية الشاملة ، مجلة الدراسات المستدامة ، السنة الثالثة ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، ٢٠٢١ .
٣. ايسر ياسين، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد /٢٣، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٢٠.
٤. ايسر ياسين، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد /٢٣، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٢٠.
٥. حسين ديكان درويش ، اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد/١٠، العدد /١، ٢٠٠٨.
٦. سحر قاسم محمد ، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، البنك المركزي العراقي ، العراق ، ٢٠١١ .
٧. سعود غالي صبر ،شفان جمل حمه سعيد، اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (١٩٨٠-٢٠١٧)، المجلة العربية للإدارة، المجلد/٤١،العدد/٢، ٢٠٢١.
٨. سهاد كشكول عبد، التهرب الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد /٢٤، ٢٠١٣.
٩. شيماء فارس محمد ،مدى تطبيق قاعدة اليقين الضريبي في العراق مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة/٣، المجلد/٣ ، العدد /١، تكريت ،٢٠١٨.
١٠. عبد الرحمن عبيد جمعة ، حامد صالح علي، تحديد الحجم الامثل للانفاق الحكومي في العراق واثره على النمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، مجلة دنانير، العدد /٢١.
١١. عبدالكريم كامل ابو هات ، خفض الديون العراقية . ماذا يعني للمستقبل ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلة الاولى ، العدد (٢) ، ٢٠٠٥.

١٢. عبير محمد جاسم ،سهيلة عبد الزهرة ، التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد/٥٧، ٢٠١٩.
١٣. عدنان حسين يوسف الخياط ،واقع الضريبة الكمركية في العراق وامكانية تطويره في ضوء قانون التعريفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة /٢٠١٠ ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد /٤٣.
١٤. علي محمود عبدالعزيز ، ايهم احمد الحمصي ، الاقتصاد الزراعي ، مطبعة الداودي، دمشق ، ٢٠٠٦.
١٥. فلاح خليل علي ، تحليل المتغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا، ٢٠١١ .
١٦. كمال عبد صاحب ال زيارة تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة اهل البيت العدد /١٥.
١٧. مثنى زهير محسن ، اليات التوجيه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة الدنانير، العدد /١٢، ٢٠١٨.
١٨. محسن ابراهيم محمد ،تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) ،المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية المجلد/٣، العدد/٢، ٢٠١٩.
١٩. محسن ابراهيم محمد ،تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) ،المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية المجلد/٣، العدد/٢، ٢٠١٩.
٢٠. محمود خليل خضير، النظام القانوني لعقود البوت الادارية، مجلة الجامعة العراقية، العدد (٥٤).
٢١. نضال شاكر جودة ،اسراء سعيد صالح، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٦) ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ،العدد/٣٥، ٢٠٢٠.

رابعاً: الزيارات والدوائر

١. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية، ٢٠٠٨.
٢. البنك الدولي ، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق ، الامم المتحدة، ٢٠٠٣.
٣. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٨.
٤. وزارة التخطيط والتعاون الانتاجي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ، للسنوات (٢٠١٠-٢٠١١) .
٥. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق، ٢٠١٠.

خامسا : المصادر الانكليزية

١. OECD, Participatory development and good governance, development _ operation guidelines Series, ١٩٩٥ .
٢. A, shahata "fiscal policy, partisanship and the strategic Use of Public Debt: Theory and Evidence from the Uk "Unpublished ph thesis, University of Essex, ٢٠٠٤.
٣. p, and Tabellini , G,''Political Economics and Public Finance'' Cambridge: National Bureau of Economic Research, Working paper No.٧٠٩, ١٩٩٩ .
٤. Torsten ,p, and Tabellini , G,''Political Economics and Public Finance'' Cambridge: National Bureau of Economic Research, Working paper No.٧٠٩, ١٩٩٩ .
٥. A, shahata "fiscal policy, partisanship and the strategic Use of Public Debt: Theory and Evidence from the Uk "Unpublished ph thesis, University of Essex, ٢٠٠٤.
٦. Abu, N., & Abdullahi, U. (٢٠١٠). Government Expenditure and Economics in Nigeria (١٩٧٠-٢٠٠٨). Business and Economics Journal (Vol. ٢٠١٠.
٧. Alesina, A., and perotti, p. ''The political Economics of Budget Deficits'', ١٩٩٥ .
٨. Chibi, A., & Bataher, S. (٢٠١٠). Effective Fiscal Policy in Algeria: Analytical and Econometric Comparison. Development and Economic Policy Journal, ١٢(١).
٩. Dwan, S. and Ettling, M.(٢٠٠٩) ''Comparing Public Spending and Priorities Across OECD Countries'' Center for American Progress, available at :
١٠. Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (٢٠٠٩). Basic Econometrics (٥th ed.). New York. McGraw Hill Inc
١١. Hayder Abbas Drebee١ , Nor Azam Abdul Razak٢ , and Razzaq Thiab Shaybth٣, The Impact of Governance Indicators on Corruption in Arab Countries, CONTEMPORARY ECONOMICS,٢٠٢١.

١٢. Ocran, M. K. (٢٠١١). Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa. Journal of Economic Studies, ٣٨(٥), ٦٠٤-٦١٨. https://doi.org/١٠.١١٠٨/٠١٤٤٣٥٨١١١١١٦١٨٤١

١٣. The World Bank, Governance and Development, I bid.

١٤. Torsten ,p, and Tabellini , G,''Political Economics and Public Finance'' Cambridge: National Bureau of Economic Research, Working paper No.٧٠٩, ١٩٩٩ .

١٥. Wilson, J. Trade facilitation and Customs Reform: The Post Doha Agenda " . paper presented at the Trade Policy Issues Workshop . Singapore, ٢٥ Feb- ١ March.

Abstract:

The issue of financial diversification is one of the important things for the development of economies, as it determines the

economic identity of society and the goals it aspires to achieve. By standing on the definition of diversification, we note that it has become a general topic for all developed countries through their experiences in the economic fields.

The researcher dealt with the issue of financial diversification, which is an important part of economic diversification, to find out the most important obstacles that stand in front of achieving this goal by the economic planner, who has been trying for a long time to put perceptions in front of those in charge of the economic process. .

The thesis included three important chapters, where the first chapter explained the theoretical dimensions of diversification and the most important economic schools, while the second chapter put the most important financial treatments for the Iraqi economy, as well as clarifying the financial chapters that absorbed the revenues generated during two decades to find out the ways and means to address the imbalance, and this was done through the third chapter Which explained the most important ways through which to predict the economic measures that would save the Iraqi economy from its ongoing crisis, that most of the studies and research that the researcher reviewed were due to the reasons for the deterioration of economic activities to government neglect and to some of the problems that the Iraqi economy was suffering from, and in the forefront of those The problems of successive wars that contributed to a large extent in the decline in the economic performance of most of these activities.

This research focuses on a very important issue, which is despite the great revolution in the volume of public revenues achieved within two decades, but these revenues are captured by the privilege of the oil sector, as the volume of oil exports amounts to ٩٣٪ of the volume of domestic exports abroad. Exports are imports amounting to ٥ billion dollars annually of oil derivatives, and here is the paradox that the researcher tried to

put recommendations on to be a path for researchers who wish to delve into the field.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Muthanna University

Faculty of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

Achieving financial diversification in light of the market economy philosophy (Iraqi economy future vision)

A master's thesis submitted to the Council of the College of Business and Economics as part of obtaining a master's degree in banking and financial sciences

submitted by the student

Mohammed Abdullah Star

Supervised by

Assistant Professor Dr

Razak Dhiab Shuaibeth Al Nashi

١٤٤٤ AH - ٢٠٢٣